بسم اللہ الرحمٰن الرحیم

صدرا

شرح مختصر النافعیہ

مع

مجموعۃ الآثار

تالیف

حضرت مولانا الحاج الشیخ نبراس خان صاحب

مع حاشیہ جدیدہ

بحر العلوم مولانا محمد عبید اللہ بن الشیخ کفایت اللہ صاحب

مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ کوئٹہ، فون: ۷۶۲۲۶۲

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير الاول

تقرير هذا المقام من استاذ اساتذة الهند مولانا المعظم الاعظم ملك العلماء كهف الورى امام المتاخرين مقتدى المتقدمين خاتم الحكماء والمتكلمين واقف اسرار الحق القيوم ذى اليد الطولى فى العلوم اعنى اكرمنا مولانا محمد نظام الدين الانصارى السهالوى اللكهنوى جعل الجنة منقلبه ومثواه وحباه من مثوباته ما يحبه ويرضاه

قوله والثانية ان مربع القطر آه توضيحه ان النسبة المكررة عبارة عن نسبة وجدت بين شيئين صغير وكبير ثم وجدت بين ثلثة اشياء فحاصل النسبة واحد منها الى آخر كنسبة ذلك الصغير مثلا الى ذلك الكبير ونسبة ثانيها الى ثالث كنسبة ذلك الصغير الى الكبير فيقال لهذه النسبة بالنسبة الى الآخر نسبة مكررة ولنفرض جذر مربع نصف جذر مربع آخر فنسبة احد المربعين الى الآخر نسبة نصفية فيكون مربع الصغير نصف مربع الكبير فاذا قيل حكم العروس بان مربع الوتر يساوى مربعى الضلعين واذا الضلعان متساويان فالمربعان متساويان فكل واحد منهما نصف مربع الوتر فهو ضعفه واذ نسبة الجذرين بعينها موجودة فى المربعين مع التكرير المثنى يلزم ان يكون مربع الوتر مصداق الضعفية والنسبة المثناة وهذا لا يكاد يصح فى الاعداد فان كل عددين متفاوتين متوافقان بمعنى ان لهما عادا البتة وهو الواحد فيكون الاقل لا محالة اجزاء من الاكثر بعدد آحاده ولا شبهة فى ان هذه النسبة اذا كررت لم تبلغ الضعف فلا بد ان تكون بين شيئين لا يكونان متوافقين وهذه خاصة المقادير الاتصالية

التقرير الثانى

تقرير البرهان من صاحب القوة القدسية الامام حجة الله فى الارضين قدوة الفضلاء والمحدثين ذى اليد الطولانية فى العلوم العقلية والنقلية الشيخ عبد العزيز الدهلوى قدس الله سره واذاقنا من اذاقه

قوله الثانية ان مربع القطر آه بيان ذلك يحتاج الى مقدمات بعضها هندسية وحسابية وبعضها بديهية فنقول تلك المقدمات ان مربع قطر المربع اى حاصل ضربه فى نفسه ضعف مربع ضلعه اى ضعف حاصل ضرب الضلع فى نفسه وهذه مقدمة مثبتة بشكل العروس لان قطر المربع وتر للزاوية القائمة من المثلث وقد سبق فى شكل العروس ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتر زاويته القائمة مساو لمربعى ضلعيها فمربع القطر الذى هو وتر للزاوية القائمة يساوى لمربعى الضلعين فيكون ضعف كل واحد من مربعى الضلعين لان الكلام فى المربع واضلاعه متساوية ومنها ان النقطر الى الضلع نسبة اذا ثنيت بالتكرير صارت ضعفا ومعنى التثنية بالتكرير ان يعتبر النسبة ثانيا على سبيل التكرير بان يجعل القطر ضلعا لمربع آخر فيكون قطر هذا المربع حاصلا بالتثنية القطر والضلع وهذه المقدمة مستندة الى ما فى اصول الاقليدس من ان نسبة المربع آه وهو معروف واظهر لان مربع خمسة مثلا خمسة وعشرون ومربع العشرة اذا ذونسبة المائة الى خمسة وعشرين نسبة الجذر الى الجذر المثناة بالتكرير وان الخمسة نصف العشرة فنسبة ضعف خمسة وعشرين وخمسة وعشرين نصف نصفها فمن هذه القاعدة يستفاد ان نسبة القطر الى الضلع نسبة ضعفية بالتكرير ومنها ان نسبة الضعفية بالتكرير لا يمكن تحققها بين الاعداد لان هذه النسبة مناطها على الضعفية والتكرير واقل الاضعاف اثنان فاذن ضعف الواحد ولا يمكن التكرير فيه اذ ليس بينه وبين كل عدد يفرض الى التكرير لا يمكن تحققها والاعداد الاعتبار وجود عدد يكون وسطا فى النسبة كالثلثية والنصفية والضعفية بخلاف الربعية فان الاربعة ضعف ضعف الواحد والوسط وهو الاثنان فان الثلثة ليس بينها وبين الواحد الا الاثنان ولا يصح كونه واسطة فى الثلثية. ومنها ان القطر على هذا نسبة الى الضلع يكون بها القطر اكثر من المثل واقل من الضعف واذا تركب الاجسام من الاجزاء التى لا تتجزى لا يمكن فيها هذه النسبة والا لزم انقسام الجزء والضلع مثلا اذا كان عشرة فالقطر جذر مائتين فما لم يعرف تسكل

العروس ثم اذا جعل هذا القطر ضلعا لمربع كسرى يكون قطر جذر اربع مائة وهو عشرون فالقطر الاول يكون بين الضعف والمثل وقد عرفت ان جذر المثلين لا يمكن ان يكون عددا صحيحا او الكسر يوجب القسمة ومنها ان الاجزاء التى لا تتجزى عند القائلين بها موجودة بالفعل متناهية وغير متناهية فيعرض لها العدد متناهيا او غير متناه فلا يتحقق فيها الا نسبة عددية وهذه النسبة ليست بعددية فيجب ان لا يتحقق فى الاجسام على تقدير تركبها من الاجزاء هذه النسبة فيثبت بهذه المقدمات ان تركب الاجسام من الاجزاء يستلزم القسام الجزء وهو خلف وايضا يستلزم ان لا تتحقق هذه النسبة فيها مع انها واجبة التحقق بالبرهان القطع الهندسى قوله نسبة اذا تثنيت بالتكرير آه تثنية النسبة بالتكرير عبارة عن اعتبار تلك النسبة مرتين اما فى المقادير فكما فيما نحن فيه فان القطر جعل ضلعا لمربع آخر ولوحظ نسبة القطر الى الضلع مرتين مرة فى الاصل اى المربع الذى كان القطر قطرا له ومرة فى المربع الذى صار القطر ضلعا له واما فى الاعداد فكنسبة الواحد الى التسعة فانها نسبة ثلث الثلث حصلت من تثنية نسبة الواحد الى الثلثة وبالجملة فيحصل فى تثنية النسبة امور ثلثة الطرفان والواسطة ويكون نسبة الواحد من الطرفين الى الوسط كنسبة الوسط الى الطرف الآخر ويكون نسبة الطرف الاول الى الطرف الثانى مع ملاحظة الواسطة نسبة مثناة قوله لما تبين هذا دليل لصيرورة النسبة ضعفية قوله نسبة المربع الى المربع آه يعنى ان نسبة المربع الى المربع نسبة الضلع الى الضلع مثناة فنسبة مربع القطر والضلع نسبة مثناة لنسبة الوتر الى الضلع بالغة الى الضعفية فنسبة الوتر المذكور الى الضلع مثناة بالغة الى الضعفية قوله مثناة بالتكرير اذ لو كانت ثلثة مقادير او اعدادا متناسبة فنسبة الاول الى الثانى نسبة غير مثناة ونسبة الاول الى الثالث مثناة والذى ان تحصل نسبتهما من تثنية نسبة اخرى يكون بينهما الا مساواة وسط فى النسبة فان نسبة الواحد الى التسعة يكون ثلث الثلث حصلت من تثنية نسبة الواحد الى الثلثة ونسبة الواحد الى الاثنين نصفية فلو تحقق بينهما اعداد لكان ان يكون نسبة الواحد اليه بعد تثنية نسبة الواحد الى الاثنين وليس كذلك فليس فى الاعداد نسبة يحصل من تثنيتها النصفية فهو نسبة صماء مقدارية ولا يتوهم ان النصفية تتحقق بين اعداد كثيرة كالاثنين والاربعة مثلا وتتحقق بين طرفيها اعدادا لان المعيار مخارج الكسور فلا تتحقق بين الواحد ومخرج الكسر وسط فى النسبة توجد هناك نسبة تحصل من تكريرها نسبة الطرفين وكذا فى كل عددين على تلك النسبة وان لم يوجد عدد بين الواحد ومخرج الكسر كالواحد والاثنين او وجد ولم يكن واسطة كالواحد والثلثة لم يوجد هناك نسبة تحصل من تكريرها نسبة الطرفين فالنصفية والثلثية فى الاعداد لا يحصلان بتربيع نسبة بخلاف الربعية اذ وجد بين الواحد والاربعة اثنان ونسبة الواحد اليه كنسبته الى الاربعة وهى النصفية ومربع النصف ربع وهى نسبة الواحد الى الاربعة قوله ولما لم يكن بين الاثنين والواحد عدد آه يعنى ان نسبة الاثنين الى الواحد ضعفية وليست مثناة لنسبة عددية لانه ليس بين الواحد والاثنين عدد فلم يوجد فى الاعداد نسبة تكون مثناة لنسبة عددية اذ الواحد والاثنان اقل عددين احدهما ضعف الآخر فهما يعدان جميع الاعداد التى تكون بينهما ضعفية كما فى شكل العشرين من المقالة السابعة ان نسبة المعدودات يجب تحققها فى العواد وايضا فى شكل الحادى عشر من تلك المقالة انه اذا انقص من عددين عددان على تلك النسبة فالباقيان على تلك النسبة فان قيل سلمنا ان الواحد والاثنين ليس بينهما عدد صحيح لكن يجوز ان يكون بينهما عدد ذو كسر عددى وهو الواحد مع النصف مثلا او الثلث او الخمس او الواحد مع جزء ما قلنا لو كان كذلك لكان مربعه وهو ذو كسر لما مر ان مربع ذى الكسر ذو كسر مساو لمسطح الطرفين الذى هو عدد صحيح لما فى تاسع عشر من المقالة السابعة ان كل ثلثة اعداد متناسبة فمربع الوسط مساو لمسطح الطرفين فظهر ان نسبة الضعفية لا تكون مثناة لنسبة عددية فليس نسبة القطر الى الضلع عددية قوله من النسب التى تختص بالمقادير دون الاعداد آه وهى النسبة الصمية لان النسبة بين مقدارين بالزيادة والنقصان منحصرة فى الصمية والعددية لانهما ان لم يوجد لهما عاد مشترك اى جزء مقدارى يفنيهما باسقاط عنهما مرة بعد اخرى فهى نسبة صمية فان وجد لهما عاد كذلك ففى نسبة عددية واذا لم تكن نسبة قطر المربع الى ضلعه عددية لاعالة تكون صمية قوله فتحقق النسبة الصمية فى الاجسام دليل اتصالها آه لانها لا توجد فيما يكون فيه عاد مشترك ولو لم تكن منصلة قابلة لانقسامات غير متناهية لتحقق الجزء الذى ينتهى اليه القسمة فيكون عادا مشتركا وما قيل ان الاتصال هو قبول الانقسامات الغير المتناهى بالقوة وهو غير لازم من هذه الحجة فيبقى مذهب النظام داخلا فيما الزم من هذه الحجة - اجيب بان الشارح وغيره من الحكماء التزموا القول بالاجزاء التى لا تتجزى غير متناهية فى يوجد عاد مشترك فى الاجسام فلا يتحقق نسبة صمية وح لا يلزم الاتصال بالمعنى المراد لهم كما وتوضيح هذا الدليل ان ههنا ثلث مقدمات احداها ان حاصل ضرب قطر الشكل المربع فى نفسه ضعف حاصل ضرب الضلع فى نفسه وهذه المقدمة مستفادة من شكل العروس كما مر وثانيتها ان نسبة المربع الى المربع كنسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير وهذه المقدمة مع استنادها الى ما فى اصول اقليدس واضحة لانا اذا فرضنا احد دين احدهما مربع والآخر جذره كخمسة وخمسة وعشرين وفرضنا عددين آخرين احدهما مربع والآخر جذره كمائة وعشرة وجدنا نسبة خمسة وعشرين الى مائة كنسبة خمسة الى عشرة لكن مثناة بالتكرير اى بالغة الى الضعف بسبب التكرير فثبت بهاتين المقدمتين ان للقطر الى الضلع نسبة اذا ثنيت هذه النسبة بتكريرها صارت ضعفا فاجتمع فى مربعى الضعفية مع التكرير وثالثتها ان نسبة الضعفية مع التكرير لا يمكن تحققها فى الاعداد لان الاثنين ضعف الواحد ولا تكرير اذ لا بد فى التكرير من وسط يلاحظ اليه النسبة اولا ولا واسطة بين الواحد والاثنين ولما لم تتحقق هذه النسبة بين الواحد والاثنين لم تتحقق فى شئ من الاعداد لان النسبة التى توجد فى الاضعاف لا بد من وجودها فى الانصاف ايضا فلو كان فى اضعافها نسبة الضعفية مع التكرير لكان فيها ايضا كذلك فلما لم توجد فيها علم انها غير متحققة فى اضعافها فاذن هذه النسبة ليست بعددية واذا كان الجسم مركبا من اجزاء لا تتجزى كان كل جزء منها بمنزلة الواحد الغير المنقسم فتكون بمنزلة الاعداد فيقتضى هذه القاعدة ان يتحقق فيها الضعفية مع التكرار فى الاعداد مثلا اذا فرضنا مربعا كل واحد من اضلاعه عشرة اجزاء كان قطره جذرا مثلثين بحكم العروس ثم اذا فرضنا ذلك القطر ضلعا لمربع آخر كان قطر هذا المربع جذر اربع مائة وهو عشرون بشكل العروس ولما كان الاثنان ضعف الواحد لم يتخلل عدد بينهما يكون مثناة هو الضعف بدون الكسر وبالجملة لا شبهة فى انا اذا فرضنا الضلع عددا فالوتر يجب ان يكون اكثر من الضلع لكون مربعه اكثر من مربع الضلع مثناه اكثر من مثنى الضلع فاذا كان الضلع مثلا اثنين فيجب ان يكون الوتر اكثر من اثنين لكنه لا يبلغ ثلثة لان مثنى الثلثة ستة ومثنى الاثنين اربعة والستة ليست ضعف الاربعة وهكذا اقلس

التقرير الثالث

تقرير خاتم الحكماء قدوة الفضلاء مقدام المتأخرين والمتقدمين المؤيد بالتأييد الالهي مولانا مولوي عبد العلي روح الله روحه برضوي في حاشيته على هذا الشرح ولنا على اثباتها برهان خفيف المؤنة فنذكره اولا ثم نفصل الدليل المذكور في الشرح فنقول مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع فلو يكن نسبة الى مربع الضلع لا توجد بين عددين مربعين لانه لو كان مربع في الاعداد ضعف مربع آخر عددي فاذا ضوعف هذا الضعف حصل ثلثة اعداد متوالية على نسبة المربع النصف والمربع الضعف وعدد ضعف الضعف والاول منها مربع بالفرض فلا يكون الثاني مربعا بل الثالث كما بين في المقالة التاسعة في الشكل العشرين ان كل ثلثة اعداد متوالية على نسبة ويكون الاول مربعا فالثالث مربع فقد بان ان ليس مربع عددي ضعف المربع عددي وايضا قد بين في الشكل الثامن من التاسعة ان الاعداد المتوالية على نسبة المبتدءة من الواحد الى نهاية فالاول منها مربع ثم الثالث ثم الخامس الى الواقع في المراتب الوترية دون المراتب الشفعية فلو كان بين العددين نسبة الضعفية والنصفية فالعدد النصف ان وقع في المرتبة الوترية فلا يقع ضعفه في تلك المرتبة بل في الشفعية فح يكون النصف مربعا ولا يكون الضعف مربعا وان وقع في المرتبة الشفعية ضعفه في المرتبة الوترية فلا يكون النصف مربعا ويكون الضعف مربعا فاذن قد بان لك ان مربعا عدديا لا يكون ضعف المربع عدديا فالقطر والضلع لذن نسبة مربع ما نسبة عددين غير مربعين فيكونان متباينين لا يوجد لهما عاد مشترك لما بين اقليدس في الشكل السابع من المقالة العاشرة اذا لم يكن نسبة مسببي الخطين كنسبة عددين مربعين فالخطان متباينان فافهم ولنوجه العنان الى شرح دليل الشارح الذي ذكر المحقق الدواني ولنقدم معنى النسبة المثناة فاعلم انها كان نسبة بين مقدارين او عددين فاذا فرض على تلك النسبة مقدار ثالث او عدد ثالث بحيث يكون نسبة الثاني اليه كنسبة الاول الى الثاني فحصل ثلثة مقادير او اعداد متناسبة بحيث يكون نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث فنسبة الاول الى الثالث مع ملاحظة الواسطة نسبة مثناة وتضاف الى نسبة الاول المفروضة ان هذه النسبة مثناة تلك النسبة ويقال ايضا انها مثناة نسبة الاول الى الثاني ومثناة هذه النسبة بين اي مقدارين او عددين وقعت واذا كان بين مقدارين او عددين نسبة وبين آخرين نسبة عين الاولى او غيرها فاذا فرض مقداران او عددان على نسبة الاولين ثم فرض ثالث بحيث يكون نسبة الثاني منهما اليه كنسبة الآخرين فنسبة الاول والثالث مع ملاحظة الواسطة نسبة مؤلفة من تينك النسبتين فاذن النسبة المؤلفة اعم من المثناة ويرجع حاصل النسبة المثناة الى نسبة الحاصلة من اضافة نسبة مفروضة الى نفسها فيقال انها مثناة المفروضة واذا تمهد هذا فنقول مربع قطر المربع اعني وتر المثلث القائم الزاوية المتساوي الساقين ضعف مربع ضلع واحد الا ان مربعي الضلعين متساويان لمربع الوتر القائم المذكور بحكم العروس فمربع الوتر ضعف مربع ضلع واحد فاذن بين الوتر والضلع نسبة مثناها بالغة الى الضعفية لما بين اقليدس في المقالة الثامنة ان نسبة المربع الى المربع نسبة الضلع الى الضلع مثناة فبين مربعي القطر والضلع نسبة مثناة لنسبة القطر الى الضلع بالغة الى الضعفية فنسبة الوتر المذكور الى الضلع نسبة مثناها بالغ الى الضعفية وليس بين الاعداد نسبة يبلغ مثناها الى الضعف كما بين نسبة الواحد والاثنين ضعفية وليست مثناة لنسبة عددية واذا لم يكن نسبة الاثنين الى الواحد مثناة لنسبة عددية لا يكون نسبة ضعفية بين اي عددين تحققت مثناة لنسبة عددية لان الواحد والاثنين اقل عددين على النسبة الضعفية فما يعدان جميع الاعداد التي يكون بينهما ضعفية كما يظهر من الشكل العشرين من المقالة السابعة ونسبة المعدودات يجب تحققها في العادون شئت فاستعن من الشكل الحادي عشر من تلك المقالة انه اذا نقص من عددين عددان على نسبة فالباقيان على تلك النسبة فاذن لو كان بين عددين نسبة ضعفية تكون مثناة النسبة عددية وجب ان يكون بين الاثنين والواحد ايضا كذلك اما انه ليس ضعفية الواحد والاثنين مثناة النسبة عددية فلانها لو كانت لكان بين الواحد والاثنين واسطة عددية يكون نسبة الاثنين اليها كنسبتها الى الواحد وهي اما عدد صحيح وظاهر ان ليس بينهما عدد صحيح واما عدد ذو كسر عددي واما الواحد مع جزء صحي فلا بد منه والا لم يكن تلك النسبة مثناة اصلا فلم تكن نسبة مربعي الوتر والضلع مثناة لا النسبة عددية ولا صمية وهو خلاف المدعى فمن اورد تجويز كون الوسط جزء صحيا يصير نسبة الاثنين والواحد مثنى بالنسبة الى الضعفية فكلامه من لم يفهم المقصد من هذا الدليل واما انه ليس بين الاثنين والواحد واسطة ذو كسر فلانه لو كان لكان كان مربعه الذي هو ذو الكسر كما علم ان مربع ذي الكسر ذو كسر مساو بالمسطح الطرفين الذي هو عدد صحيح لما يستفاد من التاسع عشر من المقالة السابعة ان كل ثلثة اعداد متناسبة فمربع الوسط مساو لمسطح الطرفين فاذن قد بان لك ان النسبة البالغة الى الضعفية لا يكون مثنى لنسبة عددية وقد ثبت انها مثناة لنسبة القطر الى الضلع فليس نسبة القطر الى الضلع اذن عددية فلا يوجد لهما عاد مشترك يفنيهما بالاسقاط مرة بعد اخرى فاذن هما يقبلان القسمة الى نهاية فيطل الجزء تركيبا وتقليلا وقول الشارح فتحقق النسبة الصمية في الاجسام دليل اتصالها في خفاء لان الذي يلزم من تحقق النسبة الصمية قبولها انقسامات غير متناهية اذ لو تناهت القسمة لكان الجزء المنتهى عادا مشتركا واما ان تلك الاقسام حاصلة بالقوة فغير لازم منها ولعل وجهه ما قال انه في مستقبل القول يلزم تحقق الاجزاء التي لا تتجزى غير متناهية فح يوجد عاد مشترك فلا يتحقق نسبة صمية فح يلزم الاتصال فتامل

تقرير مقام ازلات العلماء درجحال فانه دقيق جدا قال قدس سره في الرسالة النافعة ثم ان المذاهب المشهورة في الجواهر الفردة كلها باطلة بالادلة القاطعة لا ارتياب فيه ولا يطيق ذكرها هذه الرسالة ولنذكر برهانا واحدا فيه شعب كثيرة ولم يأت احد بتقرير ينتج المرام فنقول النسبة الصمية متحققة فلا بد من وجود مقدارين ليس لهما عاد مشترك ولا يمكن ذلك الا اذا كان المقادير منقسمة الى نهاية فيطل الجزء تركيبا وتقليلا واثبت المحقق الدواني النسبة الصمية بان مربع قطر المربع ضعف مربع ضلعه فالقطر الى الضلع نسبة يبلغ مثناها الضعف لما تقرر في مقره ان نسبة المربع الى المربع نسبة الضلع الى الضلع مثناة وليست تلك النسبة عددية لعدم وجودها بين الواحد والاثنين فلا بد ان تكون صمية فاذن قد تحقق بين القطر والضلع نسبة صمية وتقريره على ما يحكم بدهن القاصر ان نسبة القطر الى الضلع نسبة يبلغ مثناها الضعفية وكل نسبة كذا فهي صمية اذ لو تحقق بين الاعداد لتحقق بين الواحد والاثنين والتالي باطل وجه الملازمة انها عداد سائر الاعداد التي بينهما الضعفية وايضا قد تقرر في مقره ان كل عددين يكونان على نسبة فبعد تنقيصهما على نسبة يبقى الباقيان على تلك النسبة فعلى هذا لو كان عددان على تلك النسبة لكانا بحيث اذا انقص الاصغر ان يبقى من الضعف الاثنان ومن النصف الواحد يبقيا على هذه النسبة وايضا نسبة عددين بينهما ضعفية نسبة الواحد والاثنين لانهما اقل الاعداد على نسبة الضعفية ووجه بطلان التالي انه ليس بين الواحد والاثنين وسيط صحيح وهو ظاهر ولا كسر مفرد ولا مع صحيح والا لصارت الواحد والكسر والاثنان ثلثة اعداد متناسبة فيلزم تساوي مربع الكسر الوسط الاثنين

مسطح الطرفين وهو خلف وتجويز كون الكسر صحيحا بينهما فلا مضايقة في التساوي تسليم المدعى من وجود النسبة الصحيحة هذا على منوال عبارة المحقق الدواني - وبعبارة اخرى ملخصة لا يجوز كون الضعفية مثناة لنسبة عددية لان المثناة مربع النسبة والنسبة لا تكون مربعة النسبة الا اذا كان مخرجها مربعا لمخرجها ومخرج الضعفية الاثنان وهو عدد اصم وتوجيه اخر قول مربع القطر ضعف مربع الضلع والمربع العددي لا يكون ضعفا لمربع ولا لصارت المربع النصف والضعف المربع بناء على ما فرض وضعف ضعفه ثلثة اعداد متوالية على نسبة اولها مربع والثالث مربع فاذن مربعا القطر والضلع ليس بينهما نسبة عددين مربعين فاذن ضلعاهما القطر والضلع متباينان وهو المطلوب لما تقرر في عاشر الاصول ان كل خطين لم يكن مربعاهما على نسبة عددين مربعين فهما متباينان هذا ما حصل لي الى هذا الآن ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا

التقرير الرابع

تقرير الفاضل المتبحر والسالك المتمهر مولانا احمد الله السنديلي رحمة الله تعالى عليه قوله والثانية ان مربع القطر اه

اعلم ان النسبة كالنصف مثلا اذا اضيفت الى نفسها صارت مثناة بالتكرير اعني نصف النصف وليفرض بين الجذرين كالاربعة والثمانية نسبة النصف فبين مربعيهما وهما الستة عشر واربعة وستون نسبة نصف النصف فان ستة عشر نصف اثنين وثلثين وهو نصف الاربعة والستين والعروس حاكم بان مربع الوتر يساوي مربعي الضلعين واذا الضلعان متساويان في المربع فمربع الوتر ضعف مربع الضلع فلا بد من ان يكون بينهما نسبة اذا اثنيت بالتكرير صارت ضعفا وهذه النسبة لا يعرف في الاعداد فيكون النسبة صمية وهذه النسبة خاصة المقدار لا تتصالى

التقرير الخامس

تقرير الفاضل الاجل الحجاج الاجل الحاج الاجهد مولانا محمد بركت الله آبادي من تلامذة استاذ الكل ملا محمد نظام الدين السهالي قدس سره - لا بد اولا ان يعلم امور الاول ان الشكل المربع وهو ما يكون ذا اربعة اضلاع مستقيمة متساوية القائم الزوايا المكانية زواياه قائمة واضلاعه متساوية يجب ان يكون قطره وتر القائمة وان يكون مربع القطر الحاصل من ضربه في نفسه ضعفا لمربع واحد لوجوب مساواة مربع وتر القائمة لمربعي الضلعين ومساوي الكل ضعف للنصف والثاني ان النسبة الحاصلة بين الجذرين اي العددين الذين ضربا في انفسهما ثابتة في المربعين لكن مع التكرير بان يضاف النسبة الى انفسهما مثلا لو كان احد الجذرين نصف الآخر فمربعه نصف نصف مربع الآخر فاحد الجذرين نصف الآخر في نفسه والمربع ليس كذلك بل نصف النصف وكذلك لو كان احد الجذرين ثلث الآخر او ربعه فمربعه ثلث ثلث مربع الآخر او ربع ربع مربعه فلا بد ههنا من واسطة وهي المضاف اليه وطريق تحصيلها ان يضرب احد الجذرين في الآخر فالحاصل بنفسه هي مثلا اذا ضربنا اثنين في نفسه حصل اربعة واذا ضربنا الاربعة في نفسها حصل ستة عشر فالجذر الاول نصف الثاني ومربعه وهو الاربعة نصف نصف مربع الثاني لان الاربعة نصف الثمانية وهي نصف ستة عشر والثمانية الواسطة حاصلة من ضرب الاثنين في الاربعة وعلى هذا فقس والثالث ان نسبة الضعف المثناة لا يجتمعان في الاعداد اصلا لان مخرج الضعف اي العدد الاول الذي يخرج منه صحيح وهو الاثنان لا يتصور فيه نسبة المثناة لانها لا بد لها من الواسطة وهي المضاف اليه والا فابن التكرار ولا واسطة بين الواحد والاثنين فلم يجتمع في مخرج الضعف المثناة والتضعيف فلا يجتمعان في الاعداد اصلا لان عدم الجريان في المخرج مستلزم لعدمه في الجميع وبهذا يفهم قوله لما لم يكن بين آه وذلك ظاهر لانه كما لا واسطة بين الواحد وضعفه كذلك في الاربعة والثمانية وهكذا الا واسطة بين الاثنين والاربعة واضعافهما الا ان التضعيف في الاثنين بخلاف غيره ولو قيل بل يوجد الواسطة وهي الثلث في الاثنين والاربعة قلنا تلك كسور للنصف الثاني لا وسائط بينهما وحاصل البرهان ان مربع قطر المربع ومربع ضلعه وجب بينهما اجتماع الشيئين التضعيف بحكم العروس ونسبة المثناة لما تقرر في الاصول فيجب ان يكون بين الجذرين اعني القطر والضلع نسبة اذا اثنيت صارت ضعفا لانها لو لم تضعفا بل شيئا آخر كان ذلك الآخر بين المربعين لا التضعيف لما تقرر في الاصول مع ان الاعداد لا يجتمع التضعيف والمثناة فيها كما مر فيلزم ان يكون نسبة الجذرين من النسب التصالية لا العددية وعلى تقدير التركيب من اجزاء لا تتجزى النسبة العددية لازمة فبطل التركيب منها لكن يرد عليه ان انتفاء المثناة في الواحد والاثنين لانتفاء الواسطة مطلقة عددا وهو ظاهر وكسر الاجزاء الاعداد واحدة بسيطة لما تقرر في محله لا يستلزم انتفاءها فيما سواهما لجواز ان يكون كسر امن الكسور التي فوق نصف الاول واسطة ولم يعلم بخصوصه فيكون نسبة نصف الاول اليه كنسبتها الى النصف الثاني ولا يلزم من عدم كون الصحيح واسطة ان لا يكون الكسر واسطة لان اكثر احكامهما مختلفة ظاهرة كما لا يخفى على من له ادنى ممارسة بالحساب فتامل

التقرير السادس

تقرير الحجة من الفاضل الكامل قاضي ارتضا علي خان قدس سره

قوله الثانية مربع قطر المربع آه اعلم ان النسبة بين المقدارين بالزيادة والنقصان لا يخلو اما ان يكون بحيث يوجد بينهما جزء مقداري تحليليا كان او تاليفيا يفنيهما باسقاط عنهما مرة بعد اخرى اولا فالاول نسبة عددية والثاني صمية والنسبة اذا اضيفت الى نفسها يسمى مثناة بالتكرير كالنصف تكريره نصف النصف والثلث تكريره ثلث الثلث وقد يفسرونها بفرض ثلثة اشياء يكون نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث فنسبة الاول الى الثالث مع ملاحظة الواسطة يقال لها انها مثناة نسبة الاول الى الثاني وتكريرهما اذا فرضنا ان نسبة الاربعة الى الثمانية كنسبة الثمانية الى ستة عشر وهي نسبة النصفية فنسبة الاربعة الى الثالث اي ستة عشر مثناة نسبة الاول الى الثاني هي نصف النصف

اذا تقرر هذا فنقول ننقيه على نظم القياس فنقول ان نسبة القطر الى الضلع بالغ بالتكرير الى الضعفية وليست النسبة العددية بالغة بالتكرير الى ضعفية فليست نسبة القطر الى الضلع نسبة عددية بيان الصغرى انه لما كان مربع قطر المربع الذى يقسمه الى مثلثين متساويين الساقين قائمى الزاوية مساويا لمربعى ضلعى ذلك المثلث بحكم العروس وضعف المربع ضلع واحد بهذا الحكم فيكون بين القطر والضلع نسبة اذا ثنيت تلك النسبة بالتكرير بلغت نسبة التضعيف التى كانت بين المربعين لما بين اقليدس فى الشكل الحادى عشر من المقالة الثامنة ان نسبة الجذرين بعد اعتبارها مكررة توجد فى المربعين وتوضيح الكبرى انه لو وجدت النسبة المكررة البالغة الى الضعفية فالاعداد لو وجدت بين الواحد والاثنين الذين هما اقل عددين يوجد بينهما نسبة الضعفية واسطة عددية يكون نسبة الاثنين الى الثالث اعنى الواحد اذا ثنيت وتكررت بالغة الى تلك النسبة ومن البين انه ليس بينهما واسطة عددية كلا صحيحة كانت او ذات كسر اما انتفاء الصحيحة فظاهر وانتفاء ذات كسر لما قال اقليدس فى التاسع عشر من المقالة السابعة ان كل ثلثة اعداد متناسبة يكون مربع الوسط مساويا لمسطح الطرفين فلو كان بين الواحد والاثنين واسطة ذات كسر يجب ان يكون مربعها مساويا لمسطح الواحد والاثنين بهذا الحكم والتساوى كما ترى اذ مربع ذى كسر ذو كسر لما عرفت انفا ومسطح الطرفين صحيح فاذا بطلت الواسطة بينهما بكلا شقيه بطل ملزومها الذى هو النسبة المتكررة بينهما واذا لم يوجد هذه النسبة بينهما لم يوجد فى اى عددين اخذا على نسبة الضعفية لانهما لا يكونان الا من معدود اتهما ونسبة المعدودات يجب تحققها فى العواد لما فى الحادى عشر من المقالة السابعة انه اذا نقص من عددين عددان على تلك النسبة فالباقيان على تلك النسبة فلو وجدت هذه النسبة فى باقى الاعداد التى من المعدودان ليس بد من ان توجد فى الواحد والاثنين العادين بذلك الحكم والتالى بطل لما مر فالمقدم مثله فثبت ان المجموع من التكرير والضعفية لا يوجد فى الاعداد وان وجدت ضعفية وحدها فبين المقدارين نسبة عمية لا يوجد لهما عاد مشترك يفنيهما بأسقاطه عنهما مرة بعد اخرى لان المقدارين منقسمان الى غير النهاية وبين الاعداد التى تنتهى الى الواحد الذى هو من جميعها نسبة منطقة فبتحقق النسبة العمية بين قطر المربع وضلعه تحقق الانفصال وبطل راى اصحاب الجزء بالتمام والكمال وقد يستدل على اثبات النسبة العمية بين قطر المربع وضلعه بان المربع العددى لا يكون ضعفا لمربع آخر كذلك وكل عدد يكون ضعفا لمربع آخر فلا يكون مربعا بل يكون ضعف ضعفه مربعا البتة كالواحد والاثنين والاربعة المتوالية على نسبة الضعفية فان الاثنين ضعف للواحد المربع وليس بمربع والاربعة مربع لكنها ليست ضعفا له بل ضعف لضعفه وقس عليها الاربعة والثمانية وستة عشر المتضاعفة وهكذا ما بين اقليدس فى ثامن التاسعة ان الاعداد المتوالية على النسبة المبتدءة من الواحد الى ما لا نهاية فالاول منها مربع فخر الثالث ثم الخامس اعنى الواقع فى المرتبة الوترية دون الشفعية ولما لم توجد نسبة الضعفية بين عددين مربعين كالاربعة وستة عشر مثلا جزمنا بان النسبة الضعفية التى بين مربعى القطر والضلع ليست من النسبة العددية فهى عمية واذا ثبتت العمية بين المربعين فثبوتها بين الجذرين اى القطر والضلع اظهر وهذا دليل آخر انفصال والله اعلم بحقيقة الحال +

التقرير السابع

تقرير المقام من مولانا شرف الدين الرامفورى رح

اقول لا بد قبل الشروع من تمهيد مقدمة وهى ان النسبة العددية الحاصلة من نسبة الكسر الى مخرجه اما ان تكون بكسر من الكسور التسعة وهى المنطقة او بغيره وبعبر عنه بالجزء وهى الصمية وهذه النسبة اما بسيطة وهى النسبة المعبرة عنها بالنسبة المكررة وباصل النسبة ايضا واما ان تكون مؤلفة وهى الحاصلة من اضافة الكسر الى الكسر فان اضيف الى غير جنسه مثلا ربع السدس وثلث الربع او غيرهما يعبر عنهما بغير المثناة بالتكرير واما الحاصلة من اضافة الكسر الى نفسه فهى المثناة بالتكرير كنصف النصف او ثلث الثلث او غيرهما وخواص كل واحد من النسبتين المعبرة احدهما بالمتكررة وباصل النسبة والثانية المؤلفة المعبرة بالمثناة مختلفة فالاولى تقتضى الطرفين فقط كالنصف والربع مثلا والثانية تقتضى الطرفين وواسطة من جنس مخرجها مثلا اذا قلنا الاثنان نصف فيحتاج فى تمامية تها الى الاربعة فقط واذا قلنا الاثنان نصف النصف فيحتاج فى تماميتها الى ثلثة اعداد الاثنان والاربعة والثمانية فالاربعة واسطة بين الكسر ومخرجه وهى ايضا من جنس مخرج الكسر وايضا الاولى تقتضى مخرجا اقل من مخرج الثانية كما اذا قلنا الاثنان نصف وثلثا فانها تقتضى الاربعة او الستة واذا قلنا الاثنان نصف النصف او ثلث الثلث فانها تقتضى الثمانية والثمانية عشر فاذا ثبت ان النسبة المكررة المعبرة باصل النسبة والنسبة المتأخرة مختلفان فى الخواص اذ الاولى لا تقتضى الواسطة من جنس المخرج ويكون مخرجها اقل من المثناة والثانى يقتضى الواسطة بين الطرفين من جنس المخرج ومخرجها اكثر من مخرج المكررة فلا يمكن اجتماعهما فى مخرج واحد بالنسبة الى العدد الواحد مثلا لا يتصور بين الاثنين والاربعة النسبة المتكررة والنسبة المثناة لان الاولى تقتضى مخرجا اقل والثانية اكثرا ولان الاولى تقتضى الواسطة من جنس المخرج وليس بين الاثنين والاربعة واسطة من جنس مخرج المثناة اية مثناة كانت واذا تمهد هذا فاقول حاصل البرهان ان مربع وتر شكل المربع ضعف مربع ضلعه بحكم العروس وان نسبة المربع الى المربع بعينها نسبة الجذر الى الجذر مثناة بحكم الاصول فظهر من هذين الحكمين ان النسبة المكررة وهى الضعفية والمثناة تجتمعان فى المربعين لا يصلح عددان من الاعداد ان يجتمع فيه تانك النسبتان لان اول مراتب العدد الذى تحقق فيه النسبة المتكررة وهى الضعفية كما فى المربعين هو الواحد والاثنان ولا يتصور بينهما نسبة مثناة اية مثناة كانت اذ يقتضى الواسطة من جنس مخرج الكسر المضاف الى نفسه فاذا لم توجد الواسطة لم تجتمع النسبتان فى الواحد والاثنين فلم تجتمعا بين جميع الاعداد اذ نسبة الاضعاف كنسبة الانصاف بان يشمل على مثل الواحد او امثاله وهى مفقودة كما لا يخفى فتحقق النسبة بين الجذرين والمربعين صمية اتصالية وعلى تقدير تركيب الابعاد من الاجزاء التى لا تتجزى النسبة العددية لازمة وتلك الملازمة اثبتها العدد الشيرازى فبطل التركيب وبما ذكرنا ظهر عدم

اتجاه المنوع المورد على عدم تحقق الواسطة بين الواحد والاثنين مستندة بان بينهما واسطة وهي الكسور اذ الواسطة المفيدة هي التي كانت مشتملة على مثلي الواحد او امثاله وعلى هذه الصفة لم توجد فثبت النسبة العمية والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب فقط

التقريظ الثامن

تقريظ المقام من الفاضل الاجل مولنا نور الاسلام المصطفى آبادى

قوله والثانية ان مربع قطر المربع ضعف مربع ضلعه آه فقطر المربع وضلعه كما منا جذر المربع فالقطر جذر المربع المضاف في عبارة الشرح والضلع جذر المربع المضاف اليه فيها من ثامنة الاصول ان نسبة كل مربع الى مربع آخر لا محالة تكون مثناة لنسبة بين جذريهما يعني اذا لوحظ بين الجذرين نسبة ما كالنصفية مثلا يوجد بين مربعيهما مضاف تلك النسبة الى نفسها اعني نصف النصف فنسبة النصفية تسمى اصل النسبة والثانية مثناتها فاذا فرض احد الجذرين مثلا اثنين والآخر اربعة والاول نصف الثاني يكون مربع الاول وهو الاربعة نصف نصف مربع الثاني اعني ستة عشر ولو فرض الآخر ستة فالاول ثلث الثاني فيكون مربع الاول وهو الاربعة ثلث ثلث مربع الثاني اعني ستة وثلثين وهذا هو المعنى بالنسبة المثناة وثبت بالعروس ان النسبة بين قطر المربع وضلعه نسبة اذا ثنيت بالتكرير اى اضيف الى نفسها صارت ضعفية فعلى تقدير تركيب المقادير من الاجزاء يكون القطر والضلع ايضا مركبين منها وحينئذ يجب ان لا يكون بينهما الا نسبة عددية يكون مثناها ضعفية ولا شئ من نسبة عددية تكون كذلك اى يكون مثناها ضعفا وبطلان اللازم يستدعى بطلان الملزوم وبين بطلان اللازم بقوله ولما لم يكن بين الواحد والاثنين عدد لم يوجد بين الاعداد نسبة يكون مثناها هو الضعف وقد بينا هذه الملازمة ببيان لا يزيد عليه **ايضا تقريره قوله** لما لم يكن بين الواحد والاثنين اه يرد عليه منعان الاول انه لا نسلم ان لا واسطة بينهما بل بينهما واسطة لا تقبل الكسر كالواحد مع النصف او الثلث او الربع والعدد رباً متناع الكسر على اصل الجزء غير وجيه فان الكلام في العدد دون المعدود ولا شك ان العدد على كل تقدير مع قطع النظر عن المعدود يصلح لانتزاع الكسر فانك اذا قسمت الثلثة على اثنين يحدث ذلك بعد نسبة الواحد الى اثنين صورة النصف والثاني سلمنا ذلك لكن لا نسلم الملازمة فانه يجوز ان لا يكون بين الواحد والاثنين عدد مع تحقق تلك النسبة الاصلى في غيرهما من الاعداد وتقريره على وجه يمنع المنعين ويدفع الاشتباه من البين انه لو وجد بين اى عددين كانا نسبة يكون مثناها ضعفا كان احدهما اقل والآخر اكثر ضرورة فيقسم ذلك الاكثر على الاقل فيكون نسبة الخارج الى الواحد كنسبة المقسوم الى المقسوم عليه على ما يشهد به معنى القسمة فبين ذلك الخارج والواحد نسبة اذا ثنيت بالتكرير صارت ضعفا فيكون النسبة بين مربعيهما ضعفية لا محالة لان النسبة بين المربعين مثناة لنسبة بين الجذرين وقد وضح ان مثناها ههنا هو الضعف ثم ان مربع الواحد واحد فيكون مربع الخارج اثنين حتما اذ لا ضعفية بين الواحد وغير الاثنين فاذ عنا بان الخارج كان جذر الاثنين فوجب ان يكون عددا صحيحا لكونه جذرا بعدد صحيح اعني الاثنين وان تكون واسطة بين الواحد والاثنين لان نسبة كل مربع الى جذره كنسبة ذلك الجذر الى الواحد فالثلثة متناسبة والجذر واسطة ولما لم يكن بين الواحد والاثنين عدد لم توجد بين الاعداد نسبة مثناها هو الضعف وذلك ما اردناه اقول ومثل ذلك يمكن ان يقام البرهان في كل نسبة لم يكن مخرجها جذور العدد اصلا على انها ليست مثناة نسبة عددية مثلا لو وجد بين اى عددين كانا نسبة يكون مثناها عشرا لكان احدهما اقل والآخر اكثر فبعد القسمة يتحقق بين الخارج والواحد نسبة اذا ثنيت بالتكرير صارت عشرية فيكون النسبة بين مربعيهما عشرية بالضرورة كما مر ثمة ان مربع الواحد واحد فيكون مربع الخارج عشرة اذ لا عشرية بين الواحد وغير العشرة فاذ عنا بان الخارج كان جذر العشرة فوجب ان يكون عددا صحيحا واسطة بين الثلثة والاربعة لان مربع الثلثة وما دونها لا يبلغ عشرة ومربع الاربعة وما فوقها يزيد عليها ولما لم يكن بينهما عدد لم يوجد بين الاعداد نسبة يكون مثناها هو العشر وذلك ما اذ عناه

التقريظ التاسع

التقريظ الانيق لقدوة الفضلاء اسوة الكملاء الذى اتفق على فضله المحب والعادى الاستاذ لكل حاضر وبادى مولنا محمد عبد الحق العمرى الخيرابادى عمره الله بالنعم والايادى -

ولنقدم قبل اباتة المطلوب عدة مبادى منها هندسية ومنها حسابية يتوقف تصوير المطلوب عليها ونوردها مجملا قدر ما يحتاج اليه المقصود ويتضح به المطلوب وتفصيلها موكول على موضعها الاول ان الاعداد الصحيحة اذا نسب بعضها الى بعض آخر منها فالعدد الثانى يسمى بالنسبة الى ما فوقها كسرا له وهو وان كان في نفسه عددا صحيحا الا بالنسبة اليه يقال انه كسر لذلك فالواحد لا يكون له كسر وهو لا يكون مخرجا لكسر لعدم كونه عددا صحيحا فيبقى من النصف فمنه الى العشر يسمى كسورا منطقة وما سواها يسمى كسورا صمية ويعبر عنها باسم الجزء فيقال جزء من احد عشر وجزء من ثلثة عشر وغير ذلك الثانى ان كل نسبة عددية فلها مخرج والمخرج هو اقل عدد يكون لهذا الكسر صحيحا فمخرج النصف الاثنان ومخرج الربع الاربعة ومخرج الخمس الخمسة وهكذا فانها اقل اعداد يخرج منها هذه الكسور صحاحا فالواحد لا يكون مخرجا لكسر من الكسور لانه لا يخرج منه كسر صحيح الثالث ان الكسر عند اهل الحساب اما مفرد وهو ان يوخذ بلا تكرار كالنصف والثلث وغيرهما واما مكرر وهو ان يوخذ اكثر من مرة واحدة سواء كان مرتين او اكثر كالثلثين وثلثة اخماس ونحو ذلك ومخرجه هو مخرج الفرد واما معطوف وهو ما عطف فيه احد الكسرين على الآخر فان كان المعطوف والمعطوف عليه مفردين كثلث وثلث فهو داخل في المكرر وليس قسما برأسه ولا له اسم وان كانا متغايرين فهو القسم المسمى بالمعطوف كربع وسدس وامثال ذلك ومخرجه مسطح ضرب مخرج احد المعطوفين في مخرج المعطوف الآخر واما مضاف وهو ما يضاف وهو ما يضاف فيه احد الكسرين الى الآخر سواء كان المضاف

والمضاف اليه من جنس واحد او جنس مختلف ومخرجه مسطح ضرب مخرج احد المضافين فى مخرج المضاف الآخر فما كان المضاف والمضاف اليه من جنس واحد كنصف النصف او ثلث الثلث يسمى مثناة بالتكرير عند اهل الحساب واما الهندسون فيقسمون بقواطع وهو ان النسبة الحاصلة بين الاعداد اما مفردة وهى ما لا تكون مضافة سواء كانت مفردة او مكررة او معطوفة فنسبة النصف الى الاثنين ونسبة الثلثين الى الثلثة ونسبة السدس والربع الى اربعة وعشرين كلها نسبة مفردة واما مؤلفة وهى ما يضاف احدى النسبتين الى الاخرى سواء كانتا من جنس واحد كنصف النصف فانها مؤلفة من نسبة نصف النصف وهو واحد الى النصف وهو الاثنان ونسبة الاثنين الى الاربعة فنسبة نصف النصف الى مخرجه وهو الاربعة نسبة مؤلفة وهذا القسم من المؤلفة يسمى مثناة بالتكرير او مختلف كنصف الثمن الى مخرجها اى ستة عشر فانها مؤلفة من نسبة نصف وهو واحد الى الثمن وهو اثنان ونسبة الثمن الى ستة عشر بالجملة لا بد فى النسبة المؤلفة من ثلثة اعداد او ثلثة مقادير يكون الاول الى الثانى نسبة والثانى الى الثالث نسبة فان كان المضاف والمضاف اليه من جنس واحد يكون نسبة الاول الى الثالث كنسبة الثانى الى الثالث وانكانا من جنسين مختلفين لم يبق النسبة محفوظة بل تكون مختلفة بالجملة لا بد فى كلا القسمين من ثلثة اعداد او ثلثة مقادير والنسبة تكون مؤلفة من نسبتين سواء كانت النسبتان متفقتين او مختلفتين والنسبة المؤلفة من النسبتين المتفقتين هى المسماة بالنسبة التضعيفية والمثناة بالتكرير وهى النسبة المضروبة فى نفسها فهى تكون مربعة كاصل النسبة واصل النسبة يكون جذرا للمثناة الرابعة انه لما علمت انه لا بد لتحقق هذه النسبة المسماة بالتضعيف من ثلثة اعداد او ثلثة مقادير فقد صورت على يقين انه لا يمكن تحقق هذه النسبة بين الواحد والاثنين فانه لا بد لتحققها من واسطة بينهما يكون نسبة الواحد اليه كنسبته الى الاثنين وليس بينهما عدد صحيح ولا عدد دو كسر اما انتفاء العدد الصحيح فبين لا يحتاج الى البيان فضلا عن ان يساق اليه البرهان لكن لما جرت عادتهم ان يذكروا برهانا عليه فنحن نذكر برهانا لاثر الهم وهذا البرهان وان كان قريب المأخذ من برهانهم لكن لما لم يخل من فائدة زائدة افردنا عنه وهى انه لو كان بينهما عدد صحيح فلا يخلو اما ان يكون زوجا او فردا وكلاهما باطلان اما الاول فلانه لا يخلو اما ان يبقى حين هذا الفرض الاثنان زوجا اول او لا فان لم يبق زوجا اصلا او انتفى عنه وصف الاولية فذاك صريح البطلان وان بقى زوجا اول فاما ان يكون هذا زوجا اول ايضا وهو باطل لبطلان اشتراك وصف الاولية او يكون هذا زوجا ولا يكون اول بل ثانيا او ثالثا او غيرهما فيفوت وصف الاتساق عن المراتب على ان الزوج الاول وهو الاثنان اما ان يزيد عليه بواحد او لا على الثانى لم يبق الفرق بينهما وعلى الاول لم يبق الاثنان زوجا واما الثانى فلانه لا يخلو اما ان يزيد هذا على الواحد بواحد او لا فان لم يزد عليه بواحد لكان هو واحدا لم يبق الفرق بينهما ولم يصح جعل الواحد مبدء الاعداد وجعل هذا المفروض فوقه فان فوقية المرتبة بزيادته على ما تحته بواحد فان زاد عليه بواحد لم يبق هذا فردا بل انقلب زوجا بالجملة تكون العدد الصحيح بينهما بين البطلان واما انتفاء عدد ذى كسر كما توهمه انه لا بد من انتفاء العدد الصحيح انتفاء مطلق الوسط حتى لا يتحقق النسبة المثناة لانتفاء الواسطة اللازمة للمثناة فيجوز ان يكون مع الواحد كسر يحصل به تكرير النسبة كالنصف والثلث مثلا وكذا يجوز ان يكون مع الواحد كسر صحيح يحصل به التكرير فيما بين اقليدس انه اذا كانت ثلثة اعداد متناسبة لا بد ان يكون مسطح الطرفين مساويا لمربع الوسط وان شئت قلت لا بد ان يكون الوسط جذر المسطح الطرفين كالاثنين والاربعة والثمانية فان مسطح الطرفين ستة عشر والاربعة اذا ضربت فى نفسها صارت ستة عشر فالاربعة جذر المسطح الطرفين ومسطح الطرفين يساوى مربع الوسط وقد ثبت فى الاصول كما ذكر الشارح فى الحجة الاولى ان ليس للكسر مجذور اكان او مكسبا مربع صحيح اصلا فلو فرض بين الواحد والاثنين واحد مع كسر او كسر مجرد يلزم تساوى مربع الكسر الوسط مع مسطح الطرفين وهو خلف واما تجويز الكسر الصحى فهو تسليم للمدعى من وجود النسبة الصمية اللازمة للاتصال الخامس انه لما ثبت ان نسبة الضعفية بين الواحد والاثنين ليست مثناة لنسبة عددية فلا يتحقق بين اى عددين فرضا نسبة الضعفية مثناة لنسبة عددية والا يجب تحققها فى الواحد والاثنين لانهما عادان لجميع الاعداد التى على هذه النسبة وقد تقرر ان نسبة المعدودات يجب حفظها فى العود لانه قد ذكر اقليدس فى الشكل الحادى عشر من المقالة السابعة انه اذا نقص من عددين عددان على تلك النسبة كان الباقيان ايضا على تلك النسبة وايضا قد اشار اقليدس فى الشكل العشرين منه ان اقل الاعداد على نسبة يعد جميع الاعداد التى على نسبتها الاقل للاقل والاكثر للاكثر وقد عرفت آنفا انه لا يمكن تحقق النسبة المثناة بين الواحد والاثنين فلا يتحقق فى اى عددين فرضا من الاعداد اذا تقرر المبادى فى ذهنك فالآن نشرع فى تبيان البرهان لكن لا بد لك قبل ان تعلم ان الجسم على تقدير تركبه من الاجزاء التى لا تتجزى كما هو ذو فرق جماعة من المليين يوجد العاد المشترك فيما بينهما والعاد ما يفنى الكل باسقاط مرات فيتحقق النسبة العددية فيما بين الاجزاء فان مدار تحققها على العاد المشترك فحيثما يتحقق العاد المشترك يتحقق النسبة العددية وحيثما لا يتحقق العاد المشترك يتحقق النسبة الصمية فالاولى مختصة بالاعداد ولا توجد فى المقادير الا بعد عروضها العدد فتتحقق فى المقادير بواسطة عروضها الكم المنفصل فهو من خصائص الكم المنفصل والثانية مختصة بالمقادير ولا توجد فى الاعداد لتحقق العاد المشترك فى النسبة الصمية فالذين يثبتون الاتصال فى الجسم ينفون تحقق النسبة العددية فى اجزاء الجسم ويثبتون النسبة الصمية فيها فالنسبة الصمية لازمة للاتصال ان ثبتت بالبرهان ثبت الاتصال والا فلا ولذا نقصد فى المحقق الدوانى لاثبات النسبة الصمية اللازمة للاتصال والشارح استدل على بطلان تالف الجسم من الاجزاء التى لا تتجزى باثبات النسبة الصمية اذا علمت هذا فاعلم ان اصل هذا البرهان مأخوذ مما قال المحقق الدوانى فى الحاشية القديمة على شرح التجريد قال ومن امثلة النسب الصم نسبة قطر المربع الى ضلعه وذلك لان مربع القطر ضعف مربع الضلع بحكم العروس فيكون نسبة القطر الى الضلع نسبة يكون مثناها بالتكرير هو الضعف لما بين فى الاصول من ان نسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير ثم انه ليس بين الاعداد نسبة يكون مثناها هو الضعف اذ ليس بين الواحد والاثنين عدد انتهى توضيحه على وجه البسط والتفصيل انه علم من العروس ان مربعى الضلعين متساويان لمربع الوتر فيكون مربع الوتر

ضعفا المربع احدهما فان مساوى الكل يجب ان يكون ضعفا النصف ولما تحقق بين مربعيهما نسبة الضعفية نزم ان يوجد بين جذريهما نسبة يبلغ مثناها الى الضعف لما برهن اقليدس فى حادى عشر من ثامنة الاصول ان نسبة المربع الى المربع نسبة الضلع الى الضلع مثناة بالتكرير فتحقق بين مربع القطر ومربع الضلع نسبة مثناة لنسبة القطر الى الضلع بالغا الى الضعفية وهذا مع انه برهن فى الاصول واضح فى نفسه ولنوضحه فى مثال جزئى مثلا اذا فرضنا اثنين واربعة وضربنا كلا احد فى نفسه حصل مربعان احدهما اربعة وثانيهما ستة عشر والنسبة بين جذريهما ان الاول نصف الثانى او الثانى ضعف الاول وهذه النسبة اذا ثنيت بالتكرير بضرب بها فى نفسها اى مضافا نفسها الى نفسها توجد بين مربعيهما الى الاربعة والستة عشر فان الاولى نصف النصف الثانية والثانية ضعف الضعف الاولى وبالجملة النسبة بين المربعين هى النسبة بين الجذرين الابعد تثنيتها وفيما نحن فيه تحقق بين مربع الوتر ومربع الضلع نسبة الضعفية وهى مثناة لنسبة الوتر والضلع فبلغت نسبة الوتر والضلع الى الضعفية بين مربعيهما حصل لنا مقدمة وهى ان نسبة القطر الى الضلع يبلغ مثناها الضعفية فجعلها صغرى وضم معها مقدمة اخرى وهى ان كل نسبة يبلغ مثناها الضعفية فهى صمية او نقول لا شئ من النسبة العددية فما يبلغ مثناها الضعفية اما صغرى القياس فقد عرفت ثبوتها آنفا واما كبرى القياس فقد علمت مما مهدنا من المقدمات بحصله ان نسبة الاثنين الى الواحد نسبة الضعفية وليست مثناة لنسبة عددية ولما لم يوجد فى الواحد والاثنين نسبة يبلغ مثناها الضعف لم توجد بين سائر الاعداد اذهما اقل اعداد بينهما نسبة الضعفية وبعد ان لسائر اعدادها من الاعداد ونسبة المعدود ان يجب حفظها فى العواد ولما لم يتحقق فيهما نسبة الثنية لانتفاء الواسطة بينهما لم توجد فى سائر الاعداد بالجملة نسبة القطر والضلع ليست من النسب العددية فهى من النسب الصمية وهى لازمة للاتصال لما عرفت فثبت الاتصال وهذا هو مذهب عموم الحكماء وبعبارة اخرى انه قد بين اقليدس فى الشكل السابع والاربعين من اولى الاصول ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتر زاويته القائمة مساو لمجموع مربعى ضلعيها فاذا فرضنا مربعا وصلنا بين زاويتيه القائمتين بقطره فقد انقسم المربع الى مثلثين قائمى الزاوية وكان مربع القطر اعنى وتر الزاوية القائمة مساويا لمربعى الضلعين المحيطين بتلك الزاوية ولما كان ضلعا المربع متساويين كان مربعاهما ايضا متساويين فسلوبهما يستلزم كون كل منهما نصفا لمربع القطر ومربع القطر ضعفا له وقد تبين فى الحادى عشر من المقالة الثامنة ان نسبة المربع الى المربع كنسبة الضلع الى الضلع اعنى الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير فكان نسبة القطر الى احد الضلعين المحيطين بالزاوية القائمة هيئة اذا ثنيت بالتكرير صارت ضعفا وهذه النسبة ليس يمكن بحيث يكون الاول نصف الثالث وذلك لما تقرر فى صدر المقالة الخامسة انه اذا تناسب ثلثة مقادير على الولاء كانت نسبة الاول الى الاخر نسبة الاول الى الثالث مثناة بالتكرير ووجود ثلثة اعداد بالحيثية المذكورة باطل والا لامكن ان يوجد بين الواحد والاثنين ايضا عدد ينتظم الثلاثة متوالية متناسبة لما يستفاد من ثامن الاصول ايضا انه اذا وقع بين عددين عددان او اعداد وصارت كلها متوالية على نسبة فانه يقع بين كل عددين على تلك النسبة مثل ذلك العدد او الاعداد وتصير متوالية على تلك النسبة فلما فرض تحقق ثلثة اعداد متناسبة يلزم منه حكم الشكل المذكور اتفاقا وقوع عدد بين الواحد والاثنين ايضا بحيث ينتظم الثلاثة متناسبة لكون الواحد والاثنين ايضا احدهما نصف الاخر ولما لم يتحقق علم ان نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب الصمية التى تختص بالمقادير الاتصالية المتباينة اعنى ما لا يوجد لها عاد مشترك دون العددية التى لا توجد فى المقادير المشاركة وهى بعكس الاول فثبت الاتصال وبطل التأليف من الجزء والا كان نسبة القطر والضلع عددية اشتراكية لاشتراكهما فى اقل عاد بهما وهو الجزء على قياس هذا التقدير كذا اقرر بعض الافاضل ؛

منه تأمل السند يلى ١٢

التقرير العاشر

التقرير العجيب على النمط الغريب المسمى بميسر العسير فى مبحث المثناة بالتكرير لمولانا الحبر المحقق النحرير المدقق ابى الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى رحمه الله القوى

ابتدء الكلام بحمد المتفضل المنعام رافع السماء بغير عماد وراسخ الارض بلا وتاد واثنى بالتكرير بشكر الملك القدير مؤلف النسب بين الاجرام والابعاد ومرصف الروابط بين الاعداد وأثلث بشهادة ان لا اله الا هو وحده لا شريك له خلق الازواج والافراد وتفرد بوحدته الحقيقية من بين الآحاد وأربع بالصلوة والسلام على سيد الانام مركز دوائر السيادة والرسالة وقطر مربعات النبوة والكرامة مقسم قصر الاجياد وعلى آله وصحبه لاسيما الاربعة المتناسبة هداة الاجياد أما بعد فيقول المعتصم بحبل الله القوى ابو الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى تجاوز الله عن ذنبه الجلى والخفى ابن سيد العلماء صدر الفضلاء الحبر الفهامة البحر الهمام مولانا محمد عبد الحليم ثوى الله فى قصر النعيم انى منذ اقرءت شرح هذه آية الحكمة للفاضل المشتهر فى الادانى والاقاصى الصدر الشيرازى كان يخطر ببالى ان اكتب ما تحمل به معضلات مبحث المثناة بالتكرير ويتيسر ما فيه من العسر العسير لما انى رأيت جماعة من الطلبة متحيرين فى كشف مغلقاته وطائفة من الكملة متفكرين فى حل مشكلاته وما ذلك الا لتوقفه على اصول موضوعة فى علمى الحساب والهندسة وهما من الفنون المتعسرة على اكثر الكملة فضلا عن الطلبة وقد خلطوها شيئا فريا والحق وهما ظهر يا فصار ولى تحصيل المقاصد العلية كالجادى فى البرية ولم يزل الاشتغال بانواع الاشغال عائقا عن بروز الامر المكنون وما لم يشأ بنا شيئا لا يكون الى ان جاءت نوبة قراءة تجمع من الاخوان الشم المذكور على وصولهم الى المبحث المذكور لدى منهم الفاضل المبرء عن كل شين المتصف بكل زين المولوى محمد حسين ابن ذى الفضائل المتوافرة والشمائل المتكاثرة المولوى محمد تفضل حسين الالة آبادى سلمه الله ذو الايادى وذو الطبع السليم المولوى محمد بشار كريم

ابن المولوى محمد هاشم بن ملك فضل على الاسحاقفورى البهارى لازال متنعما بالخير الجارى وجامع فضائل الانسان المولوى
محمد عبد الرحمن بن نعمان بن عثمان الصاحبگنجى حفظه الله عن شر الغبى والغوى والفاضل المتين المولوى محمد محى الدين بن المولوى
محب على البهارى لازال مغبوطا بفضل البارى ولم تختتم نوبتهم الى ان جاءت نوبة قرأة المتوقد الاذكى ذى الفضل الاوفى المولوى
محمد عبد البارى ابن منشى محمد تلطف حسين النكرهشوى العظيم آبادى افيض عليه سجال الايادى فرأيتهم مستدين اعناقهم
الى تاليف رسالة وافية وعجالة كافية تكون جامعة للاصول الموضوعة وحاوية على الفروع المرموزة فتكون صدقة جارية على الانام
يستفيد منها الخواص والعوام لكني مع ذلك كنت معتذرا بقلة الفرصة لاشتغالى بالتدريس والتصانيف المطولة الى ان
وافقهم الفاضل فارغ التحصيل البالغ الى درجة التكميل الواقف الاوحد المولوى عبد الاحد بن الشيخ الامام على الآله آبادى وطلب
منى طلبا متكررا فاقمت لانجاح مامولهم واجتهدت فى ابراز مطلوبهم مسميا الرسالة **بميسر العسير فى مبحث المثناة**
بالتكرير سائلا من الله تعالى ان يجنب من السهو والخلل اقلامنا ومن الخطأ والزلل اقدامنا راجيا ممن يستفيد منها
ان لا ينسونى فى دعائهم فى خلواتهم وجلواتهم وان ينظروا فيها بنظر اللطف والوداد لا بنظر الحسد والعناد وما توفيقى الا بالله
عليه يتوكل المتوكلون وبمثل ذلك يعمل العاملون **ولنقدم** هاهنا مقدمات تقديما من المهمات ثم نخوض فى حل المعقود وكشف
المقصود **المقدمة الاولى** كل عدد اذا ضرب فى نفسه يسمى حاصل الضرب مجذورا وامربعا والمضروب جذرا كما اذا ضربت
الاربعة حصلت ستة عشر فهو مربع الاربعة والاربعة جذره واذا ضربت العشرة فى نفسها حصلت مائة فهو مربع العشرة
وهو جذره وكل مقدار اذا ضرب فى نفسه يسمى المقدار الحاصل مجذورا ومربعا لذلك المقدار وهو يسمى جذرا وضلعا
للمربع وضرب المقدار فى المقدار عبارة عن تحصيل مقدار ضلعاه المضروب وضلعاه الآخران المضروب فيهما كما اذا ضربت ذراعين
فى ثلث اذرع حصل شكل مستطيل يحيط باربعة اضلاع ضلعاه المتوازيان كل منهما ثلثة اذرع وضلعاه المتوازيان الآخران كل منهما
ذراعان واذا ضربت ذراعا فى ذراع حصل شكل مربع يحيط اربعة اضلاع كل منها ذراع **الثانية** كل عدد صحيح اذا نسب الى عدد آخر
يسمى كسرا بالنسبة اليه فمن الكسور كسور مسماة باسم يعبر به عنها ومن الكسور كسور لا يعبر عنها الا بالاضافة الى ما هى كسور له
اما الاولى فهى النصف كالواحد اذا نسب الى الاثنين والاثنين اذا نسب الى الاربعة يكون بينهما نسبة النصفية وان كان كل منهما
عددا مستقلا والثلث كالواحد بالنسبة الى الثلثة والثلثة بالنسبة الى التسعة والربع كالواحد بالنسبة الى الاربعة والاربعة
بالنسبة الى ستة عشر والخمس كالواحد بالنسبة الى الخمسة والخمسة بالنسبة الى خمسة وعشرين والسدس كالواحد بالنسبة
الى الستة والستة بالنسبة الى ستة وثلثين والسبع كالواحد بالنسبة الى سبعة والسبعة بالنسبة الى تسعة واربعين والثمن كالواحد
بالنسبة الى ثمانية والثمانية بالنسبة الى اربعة وستين والتسع كالواحد بالنسبة الى تسعة والتسعة بالنسبة الى احد وثمانين والعشر كالواحد
بالنسبة الى العشرة والعشرة بالنسبة الى المائة فهذه كسور تسعة مسماة باسماء مبتدأة من النصف منتهية الى العشر ولذا تسمى
بالكسور المنطقة لنطقها باسمائها ويسمى الاعداد التى لها هذه الكسور ايضا منطقة واما الثانية فكالواحد بالنسبة الى احد عشر
فانه ليس له اسم بل يعبر عنه بجزء من احد عشر وكالاثنين بالنسبة الى ثلثة عشر يعبر عنه بجزئين من ثلثة عشر وقس عليه امثاله
وهذه الكسور تسمى كسورا صمية والاعداد التى لها هذه الكسور اعدادا صمية والضابط فى معرفة هذا ان الاثنين والثلثة الى
العشرة اعداد منطقة لها كسور منطقة والاعداد التى بعد العشرة فاكان منها ضعفا او اضعافا لهذه الاعداد المنطقة تكون
ايضا منطقة كاربعة عشر فانه ضعف السبعة فله كسور منطقة كالنصف وهو السبعة والسبع وهو الاثنان والخمسة وعشرين
فانه اضعاف الخمسة فله الخمس وهو خمسة والاعداد التى ليست كذلك لا تكون منطقة كاحد عشر فانه ليس ضعفا للواحد
من ما فوقه فليس له كسر منطق كالثلثة عشر وغير ذلك وتعال تفطنت من ههنا انه ليس للواحد الذى هو مبدأ الاعداد
كسر لانه ليس فوقه عدد ينسب اليه نعم قد يسمى بنصف الواحد وثلثه وربعه وخمسه الى غير ذلك كسورا بالنسبة الى الواحد
لكنها خارجة مما نحن فيه لان كلامنا فى الكسر الذى يكون عددا فى نفسه فان قلت كما انه ليس فوق الواحد عدد كذلك الواحد
نفسه ليس بعدد فينبغى ان لا يعد كسرا بالنسبة الى ما فوقه وهو خلاف ما صرحوا به قلت النزاع فى كون الواحد عددا او عدم
كونه عددا نزاع لفظى لا يرجع الى طائل والامر فى ذلك سهل فان من لا يعده عددا يقول كل عدد ابدا مبدء عدد اذا نسب الى
الثالثة كل كسر له مخرج وهو عبارة عن اقل عدد يكون هذا الكسر منه صحيحا فمخرج النصف الاثنان وان كان مخرج صحيح ازيادة
وثمانية وعشرة وغير ذلك من اضعاف الاثنين ومخرج الخمس الخمسة فانه لا يخرج صحيحا مادونه وان كان يخرج ما فوقه كعشرة
وخمسة عشر وغير ذلك من اضعافه ومخرج التسع التسعة فانه لا يعد ما فوقه وان كان يعد ما فوقه وقس عليه امثاله وتبين
ان الواحد ليس مخرجا للكسور لانه لا يخرج منه كسر صحيحا **الرابعة** الكسر اما مفرد كالنصف والثلث وغير ذلك من الكسور المذكورة
واما مكرر وهو ان يوخذ كسر واحد مرتين او ثلاثا كالثلثين وربعين وثلثة اخماس ونحو ذلك فان التكرار ذكر الشئ مرة بعد
اخرى ومخرج المكرر مخرج المفرد لانه ليس مغايرا للمفرد بل هو هو ومثله معه فيخرج مما يخرج منه واما معطوف وهو ما عطف
فيه احد الكسرين على الآخر بشرط ان يكونا متغايرين فانهما اذا كانا متفقين كثلث وثلث فهو داخل فى المكرر ولا فرق
بينهما الا فى التعبير وذلك كربع وسدس وكسبع وثمن ونصف وثلث وامثال ذلك ومخرج حاصل ضرب مخرج احد المعطوفين
فى مخرج المعطوف الآخر فمخرج الربع والسدس اربعة وعشرون فان ربعه ستة وسدسه اربعة ومخرج النصف والثلث
ستة فان نصف ثلثة وثلثه اثنان ومخرج السبع والثمن ستة وخمسون فان سبعه ثمانية وثمنه سبعة ولما مضاف وهو
ما يكون فيه احد الكسرين مضافا الى الآخر ومخرجه حاصل ضرب مخرج احد المضافين فى مخرج المضاف الآخر سواء كان المضاف
والمضاف اليه من جنس واحد او من جنسين كنصف النصف فمخرجه اربعة وكنصف الثلث فمخرجه ستة وكسدس السبع

فمخرجه اثنان واربعون وقد يقسم الكسر على قسمين مفرد ومؤلف فالمؤلف هو الكسر المضاف ويدرج المكسر والمعطوف في المفرد فالمفرد ههنا مقابل للمضاف وقد يقسم على قسمين مفرد ومكسر والمعطوف يدرج في المفرد والمضاف في المكسر والامر في الاصطلاح سهل لا مناقشة فيه والاولى هو التفصيل والتمييز كما ذكرنا الخامسة النسبة التي تحصل بين الاعداد بحسب الكسور عند اهل الهندسة على قسمين مفردة ومؤلفة فالمفردة عبارة عما لا يكون مضافة سواء كانت بالانفراد او بالتكرار او بالعطف فنسبة النصف الى اثنين نسبة مفردة وكذا نسبة الثلثين الى الثلثة وكذا نسبة ربع وسدس الى اربعة وعشرين غاية ما في الباب ان الاولى نسبة واحدة وفي الثانية في الحقيقة نسبتان لان الثلثين مثلا عبارة عن ثلث وثلث فنسبة الثلثين الى الستة في الحقيقة نسبتان لكن كل منهما مفردان وفي الثالثة ايضا نسبتان نسبة المعطوف ونسبة المعطوف عليه فان نسبة ربع وسدس الى اربعة وعشرين في الحقيقة نسبتان نسبة ربع اليه ونسبة سدس اليه وليس في واحد من هذه الصور الثلثة نسبة واحدة مؤلفة من نسبتين بل في كل منها نسبة مفردة لكن في الاولى نسبة مفردة متفردة وفي الاخيرين نسبتان مفردتان والمؤلفة عبارة عن نسبة مركبة من نسبتين بان يكون احد الكسرين مضافا الى الاخص كنسبة نصف الثمن الى مخرجه اي ستة عشر فانها مركبة من نسبة نصف الى ثمن ونسبة ثمن الى ستة عشر فثمن ستة عشر اثنان ونصفه واحد فنسبة الواحد الى الاثنين مفردة وكذا نسبة الاثنين الى ستة عشر لكن نسبة الواحد الى ستة عشر مؤلفة من هاتين النسبتين وبه يظهر انه لا بد في النسبة المؤلفة من ثلث اعداد او ثلث مقادير يكون للاول منها الى الثاني نسبة والثاني الى الثالث نسبة فنسبة الاول الى الثالث يكون مؤلفة وحاصلها يرجع الى اضافة نسبة الى نسبة اخرى فان كانت النسبتان متحدتين بان يكون الكسر المضاف عين المضاف اليه فيكون هناك ثلثة اعداد او مقادير نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث يسمى النسبة المؤلفة منهما وهي نسبة الاول الى الثالث مثناة بالتكرير كنصف النصف فان نسبته الى مخرجه وهو اربعة مثناة بالتكرير مؤلفة من نسبة نصف النصف اي الربع وهو واحد الى النصف وهو الاثنان ونسبة النصف الى الاربعة وكلاهما نسبة التناصف وكسدس السدس فان نسبته الى مخرجه وهو ستة وثلثون مثناة مؤلفة من نسبتين متحدتين نسبة سدس السدس وهو الواحد الى السدس وهو الستة ونسبة السدس الى ستة وثلثين وقس عليه امثاله فحاصل النسبة المثناة بالتكرير يرجع الى اضافة نسبة الى نفسها فهي اخص من النسبة المؤلفة وهي اعم منها وان كان التاليف باضافتين متحدتين بان يكون الكسر مضافا الى نفسه وهو مضاف الى نفسه تسمى النسبة الحاصلة منه مثلثة بالتكرير كنسبة نصف نصف نصف النصف الى مخرجه وهو ثمانية فانها مؤلفة من نسبة نصف نصف نصف النصف وهو واحد الى نصف النصف وهو اثنان ونسبة نصف النصف الى النصف وهو اربعة ونسبة النصف الى الثمانية ففيه ثلث نسب متحدة يتركب منها نسبة الواحد الى ثمانية فيحتاج في ذلك الى واسطتين فيكون هناك اربعة اعداد نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث وهي كنسبة الثالث الى الرابع وهي المسماة بالاربعة المتناسبة وكنسبة ثلث ثلث الثلث الى مخرجه وهو سبعة وعشرون فانها نسبة مؤلفة من نسبة واحد وهو ثلث ثلث ثلثه الى ثلثة وهو ثلث ثلثه ونسبة ثلثة الى تسعة وهو ثلثه ونسبة تسعة الى سبعة وعشرين ففيه اربعة اعداد متناسبة وقس عليه نظائره وان كان التاليف بثلث اضافات كنصف نصف نصف النصف الى مخرجه وهو ستة عشر تسمى مربعة بالتكرير فانها مؤلفة من اربع نسب نسبة الواحد وهو نصف نصف نصف نصف ستة عشر الى اثنين وهو نصف نصفه ونسبة اثنين الى اربعة وهو نصف نصفه ونسبة اربعة الى ثمانية وهو نصفه فيكون هناك ثلث وسائط وخمسة اعداد فيكون نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث وهي كنسبة الثالث الى الرابع وهي كنسبة الرابع الى الخامس فيكون نسبة الاول الى الخامس مؤلفة مربعة بالتكرير وان كان التاليف باربع اضافات تكون النسبة المؤلفة مخمسة بالتكرير وهكذا الى المعشرة والحاصل ان تاليف النسبة عبارة عن اضافة نسبة الى اخرى فلا بد فيها من عدد وسط بين المنسوب والمنسوب اليه فان كانت اضافة واحدة تكون الاعداد ثلثة المنسوب بان والوسط وان كانت اضافتان يحتاج الى الوسطين وتكون الاعداد اربعة وان كانت اضافات ثلثة يحتاج الى ثلث وسائط وتكون الاعداد خمسة وهكذا ابن بيد عدد الوسط حسب زيادة الاضافة واما عدد النسبة فان كانت الاضافة واحدة يكون هناك نسبتان وان كانت اضافتان يكون هناك ثلث نسب وان كانت الاضافات ثلثة يكون النسب اربعة وهكذا ابن بيد عدد النسبة حسب تزايد عدد الاضافة **السادسة** نسبة الانصاف كنسبة الاضعاف ونسبة الاضعاف كنسبة الانصاف يعني النسبة التي تكون بين عددين او بين مقدارين تكون بعينها في ضعفي العددين والمقدارين المذكورين والنسبة التي تكون بين عددين او مقدارين اذا اخذ نصف كل منهما او ربع كل منهما او غير ذلك من الكسور تبقى تلك النسبة بعينها مثلا بين الاثنين والاربعة نسبة التناصف فبين الاربعة الذي هو ضعف الاثنين والثمانية التي هي ضعف الاربعة تلك النسبة بعينها وبين الخمسة وخمسة وعشرين نسبة الخمسية فبين العشرين التي هي اربعة اضعاف للخمسة وبين المائة التي هي اربعة اضعاف لخمسة وعشرين تلك النسبة بعينها وكذا بين الاثنين وثمانية نسبة مثناة بالتكرير اي نسبة نصف النصف فكذا بين الاربعة وستة عشر وبين العشرة والثمانين نسبة مثلثة بالتكرير وهي نسبة نصف نصف نصف النصف فكذا بين العشرين ومائة وستين وهكذا **السابعة** ليس بين الواحد والاثنين عدد معهود فان الواحد مبدأ الاعداد الفردة عند من يقول بكونه عددا والاثنان مبدأ الازواج فان كان بينهما عدد فلا يخلو اما ان يكون زوجا او فردا فان كان فردا اتسق العددان الفردان احدهما الواحد وثانيهما ذلك العدد الوسط وهو محال فان كل عدد زائد على ما تحته بواحد فكل عدد يكون تحته فرد يكون

هو زوجا بزيادته عليه بواحد فيبطل به الفردية وان كان هو زوجا لم يبق الاثنان اول زوج بل يلزم ان يكون فرد الزيادته على الزوج بواحد وكل عدد زائد على زوج بواحد يكون فردا وامن لا يقول يكون الواحد عددا يقول لو كان العدد الوسط زوجا التسق الزوجان اولم يبق الاثنان زوجا وان كان فردا يلزم ان لا يكون زائد اعلى الواحد فردا والا لكان زوجا الثامنة ليس بين الواحد والاثنين نسبة مثناة بالتكرير وانما بينهما نسبة النصفية من الواحد والضعفية من الاثنين وكل منهما نسبة مفردة وذلك لان وجود النسبة المثناة بالتكرير بل وجود النسبة المؤلفة مطلقا موقوف على وجود ثلث اعداد متوالية نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث ليكون وسط وطرفان كما مر وليس بين الواحد والاثنين عدد ليكون نسبة الواحد اليه كنسبته الى الاثنين حتى يتحقق بينهما تكرار النسبة وبالجملة النسبة المؤلفة انما يتحقق بين عددين بينهما ثالث لا بين عددين متقاربين ليس بينهما وسط والواحد والاثنان متقاربان فلا يتحقق بينهما الا النسبة المفردة لا المؤلفة التاسعة النسبة بين الشيئين تكون على نحوين احدهما ان يوجد بينهما عاد اى مقن مشترك بان يكون شئ واحد مشتركا بين المنسوب والمنسوب اليه ويكون اذا القي عنهما مرة بعد مرة فنى كل منهما وهذا النحو من النسبة يسمى نسبة عددية لانها توجد في الاعداد اولا وبالذات فان كل عددين لهما عاد مشترك بينهما وهو الواحد فاذا القي منهما مرة بعد مرة فنى كل منهما ولم يبق شئ منهما وفي المقادير والاجسام انما توجد من حيث عروض العدد لها لا بالذات والثاني ان لا يوجد بينهما عاد مشترك وهذا النحو من النسبة يسمى نسبة صمية كما في الاجسام على تقدير قابل للقسمة الى اجزاء غير متناهية لا تقف عند حد فلا يتصور وجود عاد مشترك فيهما بل كل جزء يفرض من اجزائهما ينقسم الى ما لا نهاية له واما على تقدير تركبها من الجواهر الفردة التي لا تتجزى فيتصور بينهما نسبة عددية لان الجزء الواحد يقوم مقام الواحد في الاعداد فاذا القي مرة بعد مرة افنى كل الجسم العاشرة النسبة العددية والصمية مختلفتان في الاحكام فكم من عارض يعرض للنسبة العددية دون الصمية وكم من عارض يعرض للنسبة الصمية دون العددية وهو ظاهر فاذا انتقشت على صفحة خاطرك هذه المقدمات العشرة التي تفيد البصيرة فالآن نتوجه الى حل كلام الشارح مع ذكر بعض المقدمات المحتاج اليها في اثنائه

قال رحمه الله الثانية اى الحجة الثانية من الحجج المقامة على ابطال الاجسام المستلزم لابطال الجواهر الفردة وهي مأخوذة من كلام المحقق جلال الدين الدواني فانه قال من امثلة النسب الصمية نسبة قطر المربع الى ضلعه وذلك لان مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع بحكم العروس فيكون للقطر الى الضلع نسبة يكون مثناها بالتكرير الضعف لما بين في الاصول من ان نسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير ثم ليس في الاعداد نسبة يكون مثناها الضعف اذ ليس بين الواحد والاثنين عدد انتهى كلامه ان مربع قطر المربع هو سطح يحيط به اربعة اضلاع متساوية زواياه الاربعة قائمة وقطره عبارة عن خط مستقيم واصل من احدى زواياه الى الزاوية المقابلة بهذا الشكل ▭ فينقسم المربع به الى مثلثين متساويي الساقين احدى زواياهما كل منهما وهي بعينه احدى زوايا المربع قائمة والباقيتان حادتان ومربع القطر عبارة عن حاصل ضربه في نفسه كما فصلنا في المقدمة الاولى بحكم العروس وهو الشكل السادس والاربعون من المقالة الاولى من كتاب اقليدس باعتبار بعض نسخه والسابع والاربعون باعتبار بعض النسخ ودعواه ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتره مساو لمربعي ضلعيها واثباتها طرق كثيرة من شاء الاطلاع فليرجع الى التحرير ضعف مربع ضلعه وذلك لان المربع اذا انقسم بقطره الى مثلثين احدى زواياهما كل منهما قائمة صار قطره وتر زاوية قائمة وضلعاه الحيطان بها ضلعا المربع من الاضلاع الاربعة المتساوية واما ثبت في العروس ان مربع وتر المثلث قائم الزاوية يكون مساويا لمجموع مربعي ضلعيه الحيطين بها فيكون مربع قطر المربع الذي هو وتر القائمة مساويا لمجموع مربعي الضلعين فيكون ضعف مربع ضلع واحد من الضلعين لان الضلعين متساويان بحسب الفرض فمربعاهما ايضا متساويان فما كان مساويا لمجموعهما يكون ضعفا لواحد منهما بالضرورة ولو لم يكن ضعفا له لكان اما مساويا له واما انقص منه واما ازيد منه من غير ان يكون ضعفا والكل باطل اما الاول فلانه يلزم ان لا يكون مربع قطر المربع مساويا لمجموع المربعين اذ قد صار مساويا لاحدهما فلا بد ان ينقص من مجموعهما وهو خلاف العروس واما الثاني فلانه اذا نقص مربع قطر المربع من مربع ضلع واحد فيكون ناقصا من مربع ضلع آخر ايضا لانهما متساويان وما نقص عن احد المتساويين نقص عن متساوي آخر بالبداهة فيكون مربع وتر القائمة ناقصا من مربعي الضلعين وهو خلاف العروس واما الثالث فلانه اذا لم تكن زيادته الى لضعفية بل الى كسر آخر تكون زيادته على مربع الضلع الآخر مثله لفرض تساويهما فلا يكون مساويا لمجموع مربعي الضلعين فيكون تفريع على كون مربع قطر المربع ضعف مربع ضلعه للقطر الى الضلع اى ضلع المربع وهو ضلع المثلث قائم الزاوية نسبة اذا ثنيت بالتكرير اى جعلت مثناة بالتكرير بان تضاف الى نفسها صارت ضعفا ولا يمكن ان يرجع الضمير الى النسبة التي تثنيت كما هو ظاهر السوق بل هو راجع الى النسبة الحاصلة بالتثنية والحاصل انه لما ثبت ان مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع لزم ان يكون للقطر الذي هو وتر مربع القطر الى الضلع الذي هو وتر مربعه نسبة اذا صيرت مثناة صارت نسبة الضعفية ووجه الملازمة والتفريع ما بين بقوله لما تبين اى ظهر في الاصول وهو كتاب اصول الهندسة والحساب المشتهر باصول اقليدس وقد يطلق عليه اقليدس وهو بكسر الالف وسكون القاف وكسر اللام بعدها ياء ساكنة وكسر الدال المهملة آخره سين مهملة على ما ذكره السمعاني في كتاب الانساب وقال مصطفى بن عبد الله الشهير بملا كاتب چلبي القسطنطيني المتوفى سنة سبع وستين والف في كتابه كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون هو بضم الهمزة وكسر الدال

وبالعكس لفظ يوناني مركب من اقلى بمعنى المفتاح ودس بمعنى المقدار وقيل الهندسة اى مفتاح الهندسة انتهى في القاموس اقليدس اسم رجل وضع كتابا في هذا العلم وقول ابن عباد اقليدس اسم كتاب غلط انتهى وهذا يؤذن بان مؤلف كتاب الاصول هو اقليدس وعليه يدل ظاهر كلام الشهرستاني في كتابه الملل والنحل اقليدس اول من تكلم في الرياضيات وافرده علما نافعا وكتابه معروف باسمه انتهى لكن قال الفاضل موسى بن محمد الشهير بقاضي زاده الرومي في شرح اشكال التاسيس لشمس الدين محمد بن اشرف السمرقندي حكي ان بعض ملوك اليونان مال الى تحصيل كتاب الاصول فاستعصى عليه حله فاخذ يتوسم اخبار الكتاب من كل وارد عليه فاخبره بعضهم ان في بلدة صور بالضم بلدة بساحل الشام رجلا مبرزا في علمي الهندسة والحساب يقال له اقليدس فطلبه والتمس منه تهذيب الكتاب وترتيبه فرتبه وهذبه فاشتهر باسمه بحيث اذا قيل كتاب اقليدس يفهم منه هذا الكتاب دون غيره من الكتب المنسوبة اليه انتهى وقال صاحب كشف الظنون ظهر من كلام قاضي زاده ان اقليدس مصنف كتاب الاصول بل هذبه وحرره ويؤيده ما في رسالة الكندي في اعتراض اقليدس ان هذا الكتاب الفه رجل يقال له ابلونيوس النجار ولنرسمه خمسة عشر قولا فلما تقادم عهده غيرك بعض ملوك الاسكندرانيين لطلب الهندسة وكان على عهده اقليدس فامره باصلاحه وتفسيره ففعل وفسر منه ثلث عشرة مقالة فنسبت اليه ثم وجد اسقلاوس تلميذ اقليدس مقالتين هما الرابعة عشر والخامسة عشر فاهداهما الى الملك فاضيفتا اليه انتهى ثم نقل من اليونانية الى العربية جماعة منهم حجاج بن يوسف الكوفي فانه نقلهما نقلين احدهما يعرف بالهاروني وهو الاول والثاني هو المسمى بالمأموني وعليه يعول ونقل ايضا حنين بن اسحق العبادي المتطبب المتوفى سنة ستين ومائتين وابو الحسن ثابت بن قرة المتوفى سنة ثمان وثمانين ومائتين واشتهر من النسخ المنقولة نسخة ثابت وحجاج انتهى كلام صاحب كشف الظنون وفي وفيات الاعيان للقاضي احمد بن خلكان في ترجمة ثابت هو ثابت بن قرة بن هارون الحاسب الحكيم الحراني نسبة الى حران بلدة مشهورة اخذ كتاب اقليدس الذي عربه حنين بن اسحق فهذبه ونقحه واوضح منه ما كان مستعجما انتهى وفيه ايضا في ترجمة حنين هو ابو زيد حنين بن اسحق الطبيب كان اماما وقته في صناعة الطب وكان يعرف لغة اليونانيين معرفة تامة وهو الذي عرب كتاب اقليدس ونقله من اللغة اليونانية الى العربية وكذلك كتاب المجسطي والكثير من كتب الحكماء ولولا تعريبه لما انتفع احد بتلك الكتب لعدم المعرفة بلسان اليونان انتهى من ان نسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مستناة بالتكرير هذه الدعوى للشكل الحادي عشر من المقالة الثامنة من كتاب الاصول وعبارته بين كل مربعين عدد يتوالى الثلثة متناسبة ونسبة المربع الى المربع نسبة الضلع الى الضلع مثناة وليكن المربعان اب وضلعاهما ح د ونضرب في د فيكون ه فنسبة اه كنسبة ح د وكذلك نسبة ه ب فاذن وقع بين اب وصارت اب ب متناسبة فنسبة اب كنسبة ه ب اعني ح د مثناة بالتكرير وذلك ما اردناه انتهى وتوضيح ذلك ان العدد اذا ضرب في نفسه يسمى الحاصل مربعا واذا ضرب في آخر يسمى الحاصل مسطحا مثلا اذا ضربت الاربعة في نفسها حصل ستة عشر فيسمى ذلك مربعه واذا ضربت الاربعة في الستة حصل اربعة وعشرون وهو مسطح ونسبة مربع عدد الى مسطح في آخر يكون كنسبة احد العددين المضروبين الى الآخر الا ترى الى ان الاربعة اربعة اسداس الستة فكذلك ستة عشر الذي هو مربع المضروب اربعة اسداس اربعة وعشرين الذي هو مسطح الاربعة والستة وان شئت قلت الستة بالنسبة الى الاربعة مثل مع زيادة سدسين اي الاثنان فكذلك اربعة وعشرون بالنسبة الى ستة عشر مثل وسدس سدسان اي ثمانية وقس عليه نظائره وهذا مع وضوحه قد ثبت في موضع آخر من كتاب الاصول اذا تمهد هذا فنقول ليكن الضلعان خطي ح د وفرضنا الاول ثلثة ﴿ اذرع والثاني اربعة اذرع ومربعاهما خطا اب فالاول يكون تسعة اذرع والثاني ستة عشر ذراعا فنضرب ح د في ثلثة في اربعة يحصل اثنا عشر وهو مسطح الجذرين فيقع وسطا بين اب وتنتظم ﴿ ﴿ ثلثة اعداد متوالية متناسبة وذلك لان نسبة الاول الذي هو مربع ح د اي ثلثة الى ه اي اثنا عشر الذي هو مسطح الجذرين كنسبة الجذرين اي ثلثة واربعة فان ثلثة بالنسبة الى اربعة ثلثة ارباعه فكذلك التسعة ثلثة ارباع اثني عشر اذ ربع ثلثة وكذلك نسبة ه الذي هو مسطح الجذرين اي اثنا عشر الى ب الذي هو مربع د اي اربعة تكون كنسبة الجذرين فانه كما ان الاربعة مثل الثلثة مع زيادة ربع كذلك ستة عشر مثل اثنا عشر مع زيادة ربع ويلزم منه ان يكون نسبة الاول الى ه كنسبة ه الى ب فان النسب المتساوية لنسبة تكون متساوية كما بينه اقليدس في الحادي عشر من المقالة الخامسة فاذا اتحدت نسبة الاول الى ه بنسبة ثلثة الى اربعة واتحدت نسبة ه الى ب بها ايضا اتحدت نسبة ه الى ب بنسبة ه الى ب فاذن وقع بين اب ه وصار وسطا صار نسبة الاول اليه كنسبته الى الثاني فوقعت ثلثة اعداد متوالية طرفان ووسط نسبة الطرف الاول اي تسعة وهو مربع الجذر الاول اي ثلثة الى الوسط اي اثنا عشر وهو مسطح الجذرين كنسبة الوسط الى الطرف الثاني اي ستة عشر وهو مربع الجذر الثاني اي اربعة وهو نسبة ثلثة ارباع فانه كما ان التسعة ثلثة ارباع اثنا عشر كذلك اثنا عشر ثلثة ارباع ستة عشر فيكون نسبة الطرف الاول الى الطرف الثاني وهما مربعا الجذرين هذه النسبة بعينها مثناة بالتكرير فيكون التسعة ثلثة ارباع ثلثة ارباع ستة عشر وقد كان بين الجذرين نسبة ثلثة ارباع فنسبة المربع الاول الى المربع الثاني كنسبة الجذر الاول الى الجذر الثاني مثناة بالتكرير وذلك ما اردناه فان قلت اثبات النسبة بهذا الوجه الذي اورده اقليدس انما يكون في ما له عاد مشترك والكلام في المقادير المتصلة ذوات النسبة الصمية قلت على تقدير تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى يتحقق عاد مشترك فيه فيجري هذا الكلام بان يقال لو تالف المقادير من الجواهر الفردة لكانت نسبة مربع قطر المربع ومربع الضلع مثناة نسبة القطر والضلع لانهما مما يعان عن ذلك على التقديرين

المذكور فيجرى فيه تقريب الشكل المسطور وهذه النسبة بالغة الى حد الضعيفة وليست هذه النسبة فى الاعداد فنسبة الخطر الى الضلع صماء فلا تكون منتهية الى عاد مشترك فيبطل الجزء كذا قيل وفيه ان سياق كلام الشارح يحكم بان مقصوده اثبات النسبة الصمية بين الاجسام بالذات وتقريب ابطال الجزء عليه ولو قرر بهذا النمط يكون الامر بالعكس **فالاولى** ان يقال كون النسبة بين المربع المسطح كنسبة الجذر الى الجذر لا يختص بالاعداد وان كان تقريره على النمط السابق مختصا بها بل هو ثابت فى المقادير ايضا بطرق اخر من كورة فى موضعها فنضرب احد اضلاع المربع فى ضلع المربع الاخر فيكون نسبة المربع الاول الى هذا المسطح كنسبة الضلعين وكذلك نسبة هذا المسطح الى المربع الاخر كنسبة الضلعين فنسبة المربع الى المربع كنسبة الضلع الى الضلع مثناة بالتكرير ولما لم يكن بيان لعدم وجود نسبة الضعفية بعد التثنية فالنسبة العددية بين الواحد والاثنين عدد اى عدد صحيح كما مهدنا فى المقدمة السابعة لم يوجد فى الاعداد اى لا فى الواحد والاثنين ولا فى ما فوقهما نسبة يكون مثناها هو الضعف حاصله انه ليس بين الواحد والاثنين عدد كما حققنا فى المقدمة السابعة فلا توجد بينهما نسبة مؤلفة مطلقا فضلا عن التثناة بالتكرير لاحتياجها الى وسط يكون نسبة احد الطرفين اليه كنسبته الى الطرف الاخر ولا توجد بين الطرفين بسببه نسبة مؤلفة كما فصلنا فى المقدمة الثامنة واذا لم توجد تلك النسبة بين الواحد والاثنين لم توجد فى ما فوقهما من الاعداد **وقيل** يورد عليه بجميعين **احدهما** ان غاية ما ثبت فى المقدمة السابعة هو انتفاء العدد الصحيح بين الواحد والاثنين لانتفاء مطلق الوسط فيجوز ان يكون الوسط الذى به يحصل تكرير النسبة واحدا مع كسر مثلا واحد ونصف او واحد وربع او واحد وثلث وامثال ذلك فيكون نسبة الواحد اليه كنسبته الى الاثنين فيحصل النسبة المؤلفة **وثانيهما** انه يجوز ان يكون الوسط واحدا مع كسر صمى **والجواب** عن الايراد الاول موقوف على تمهيد مقدمتين **الاولى** انه قد بين اقليدس فى الشكل الثامن عشر من المقالة السابعة ان كل اربعة اعداد فان كانت متناسبة كان مسطح الاول فى الرابع كمسطح الثانى فى الثالث وان كان مسطح كانت متناسبة كما اذا فرضنا الاثنين والاربعة والثمانية والستة عشر متناسبة نسبة الاول الى الثانى كنسبة الثالث الى الرابع فمسطح الاول فى الرابع اى حاصل ضربه فيه اثنان وثلثون وهو بعينه مسطح الثانى فى الثالث **وفرع** المحقق الطوسى فى تحريره على هذه القاعدة ان كل ثلثة اعداد فان كانت متناسبة كان مسطح الاول فى الثالث كمربع الثانى وان كان المسطح كالمربع كانت متناسبة الا ترى الى الاثنين والاربعة والثمانية فانها ثلثة متناسبة ومسطح الاول فى الثالث ستة عشر وهو بعينه مربع الوسط اى حاصل ضربه فى نفسه وكذا الاربعة والثمانية وستة عشر ثلثة متناسبة ومسطح الاول فى الثالث اربعة وستون وهو بعينه مربع الثانى وتفرع على هذا **وبالجملة** اذا كانت ثلثة اعداد متناسبة لا بد ان يكون الوسط جذر المسطح الطرفين **والثانية** ما ذكره الشارح فى الحجة الاولى انه ليس للكسر مجردا كان او مركبا مع عدد مربع صحيح اصلا وذلك لانه قد بين اقليدس فى الشكل الرابع من المقالة الثانية ان مربع الخط يساوى مجموع مربعى قسميه وضعف مسطح احدهما فى الاخر ويستفاد من ما ذكره فى اثباته ان الحكم فى الاعداد ايضا كذلك فكل عدد مربعه يساوى قسميه وضعف ضرب احد القسمين فى الاخر مثلا اخذنا الاربعة وقسمناه بقسمين متساويين الى اثنين اثنين واخذنا مربعيهما فصار ثمانية ثم ضربنا احد القسمين فى الاخر صار اربعة وضعفناه صار ثمانية وجمعناه مع السابق حصل ستة عشر وهو مربع الاربعة وكذا اذا قسمنا الاربعة الى ثلثة وواحد واخذنا مربعيهما صار عشرة ثم ضربنا احد القسمين فى الاخر وضعفنا حاصله صار ستة فاذا جمعناه مع السابق صار ستة عشر وعلى هذا القياس **وبعد ذلك** نقول اذا اخذنا عددا وكسرا وقسمناه على قسمين احدهما العدد الصحيح والثانى الكسر واخذنا مربع الصحيح فهو يكون صحيحا لا محالة لان ضرب الصحيح فى الصحيح عبارة عن اخذ المضروب بعدة احاد المضروب فيه كضرب الاربعة فى الخمسة فانه عبارة عن اخذ الاربعة خمس مرات فيكون عشرين واليه يؤل ما قالوا فى تعريفه انه تحصيل عدد نسبة احد المضروبين اليه كنسبة الواحد الى المضروب الاخر فاذا ضرب الصحيح فى نفسه اخذ بعدة احاد نفسه وهو صحيح بالفرض فالحاصل ايضا يكون صحيحا ومربع الكسر اى كسر كان يكون كسرا اقل منه لان ضرب الكسر فى الكسر عبارة عن تحصيل كسر نسبة احد الكسرين المضروب بين اليه كنسبة الواحد الى المضروب الاخر فلو حصل من ضرب كسر فى كسر اكثر منهما لم يبق هذا التناسب مثلا اذا ضربنا نصفا فى ثلث يحصل سدس فنسبة الثلث اليه كنسبة الواحد الى النصف فانه كما ان الثلث ضعف السدس كما ترى فى الستة فان سدسه واحد وثلثه اثنان وهو ضعفه كذلك الواحد ضعف النصف وان شئت قلت نسبة النصف اليه كنسبة الواحد الى الثلث فانه كما ان النصف سدس ومثلاه معه كما ترى فى الستة فان سدسه واحد وهو مع مثليه نصف له كذلك الواحد ثلث ومثلاه معه ثم نضرب احد القسمين اى الصحيح والكسر فى الاخر يان نضرب الصحيح فى صورة الكسر ثم نقسم الحاصل على مخرج الكسر او ننسبه اليه كما هو قاعدة ضرب الكسر فى الصحيح وبالعكس كما اذا اردنا ضرب ثلثة ارباع فى سبعة قسمنا احدا وعشرين على اربعة خرج خمسة وربع وهو المطلوب فاذا ضعفنا حاصل هذا الضرب مع مربعى القسمين لم يحصل عدد صحيح لانه لا يخلو اما ان يحصل من ضعف المسطح عدد صحيح او لم يحصل فان حصل يزيد مربع الكسر السابق على الصحيح وان لم يحصل يبقى الكسر زائدا فانه لا يحصل من ضم مربع الكسر مع هذا الضعف عدد صحيح لان بينهما تخالفا فى الجنسية لان مربع الكسر ليس من جنس الكسر الاصل بل اقل منه ومضعف المسطح كسور من جنس الكسر الاصل وان شئت زيادة التفصيل مع حسن الضبط فاستمع انا اذا فرضنا الصحيح مع الكسر فمربع الصحيح صحيح ومربع الكسر كسر اقل منه فهو يكون من غير جنسه وضعف مسطح الصحيح فى الكسر كسور من جنس الكسر الاصل فلا يخلو اما ان يبلغ هذا الضعف صحيحا من المخارج الصحيحة او يزيد عليه او ينقص عنه فان بلغ فاذا جمع ذلك مع المربعين السابقين لا يكون المجموع صحيحا بل يبقى مربع الكسر زائدا او ان زاد عليه يكون المجموع زائدا على الصحيح بقدر مربع الكسر وهذا الزائد وان نقص عنه فلا بد من تتميمه

من كسر من جنسه ولا يكفي ضم مربع الكسر به لانه من غير جنسه والضرورة قاضية بان في العدد الصحيح يكون كسور متجانسة
من اي نوع اخذت فيكون المجموع ههنا ايضا غير صحيح وبالجملة اذا جمع مربع الصحيح والكسر مع ضعف حاصل ضرب احدهما في الآخر
لا يبلغ المجموع عددا صحيحا فظهر انه ليس للكسر مع الصحيح اصلا اذ لو كان له مربع صحيح يساوي مجموع مربعي قسميه مع ضعف
مسطح احدهما في الآخر واذ ليس فليس وذلك ما اردناه **ولنوضح** ذلك في مثال ذكره الشارح سابقا فنقول اذا فرضنا ثلثة وكسرا
مثلا النصف فاخذنا مربع الثلثة ولا بد ان يكون عددا صحيحا وهو تسعة واخذنا مربع النصف ولا بد ان يكون اقل منه وهو الربع
لان قاعدة ضرب الكسر في الكسر ان يضرب صورته في صورته وهو الحاصل الاول ثم المخرج في المخرج وهو الحاصل الثاني ويقسم
الحاصل الاول على الحاصل الثاني ان كان الاول اكثر منه وينسب اليه ان كان اقل منه فبهذه القاعدة اذا ضرب صورة النصف
اي الواحد في صورة النصف اي الواحد حصل واحد وهو الحاصل الاول ثم ضرب مخرجه في مخرجه حصل اربعة ونسب الاول الى
الثاني وجد الربع فهو مربع النصف فاجتمع عندنا من مربعي القسمين التسعة والربع ثم ضربنا الثلثة في النصف بان ضربنا الثلثة
في الصورة حصل ثلثة وقسمناه على مخرج الكسر حصل واحد ونصف اي ثلثة انصاف وهو مسطح احد القسمين في الآخر ثم ضعفناه
حصل ستة انصاف وان شئت ضعفت الثلثة اولا يصير ستة ثم تضربه في النصف يحصل ستة انصاف لان مضعف ضرب العدد
في العدد وحاصل ضرب مضعفه فيه يكون واحدا كما ترى في الاثنين اذا ضربتهما في الخمسة وضعفت الحاصل يحصل عشرون
واذا ضعفت الاثنين ابتداء وضربتهما في الخمسة يحصل عشرون ايضا فاجتمع عندنا تسعة وربع وستة انصاف فاذا جمعناها
حصل احد عشر وربع وقس عليه امثال ذلك هذا كله اذا اخذت الكسر مع الصحيح واما اذا اخذت الكسر مجردا فالبيان فيه
واضح لان مربعه يكون اقل منه لا محالة لما عرفت فلا يبلغ عددا صحيحا فظهر انه ليس للكسر مجردا كان او مركبا مع الصحيح
مربع صحيح في الحقيقة واورد عليه ان هذا البيان وان كان جاريا في الكسر المفرد والمضاف لكنه لا يجري في الكسر المعطوف كالخمس
والتسع مثلا فان مربع الكسر المركب وان قل من اصل الكسر لكن يجوز ان يكون انضمام بعض اجزائه او كل اجزائه يحصل
كسورا بالغة الى المخرج فيحصل العدد الصحيح وذلك لان كون كسور العدد الصحيح متجانسة انما هو اذا كانت الكسور مفردة
او مضافة واما اذا كانت معطوفة فلا الا ترى الى النصف والثلث والسدس بالنسبة الى لستة فانها كسور متخالفة يبلغ
مجموعها عددا صحيحا **واجيب عنه** بما توضيحه انا اذا اخذنا عدد الثلثة مثلا مع كسور معطوفة فلا يخلو اما ان يكون مجموعها
عددا صحيحا كالنصف والثلث والسدس فان مجموعها واحد فالعدد الصحيح مع الكسور المعطوفة عدد صحيح ومربعه يكون صحيحا
ولا كسر فيه واما ان يكون عددا صحيحا مع كسر زائد هو اقل من واحد كالنصف والثلث والسدس والربع فان مخرجها اربعة
وعشرون ونصفه اثنا عشر وثلثه ثمانية وسدسه اربعة وربعه ستة ومجموعها يزيد على المخرج بقدر الربع فضم هذا الصحيح مع الصحيح
المفروض وهو ثلثة مثلا مع الكسر الزائد ويقال ان مربع هذا المجموع مساو لمربع الصحيح ومربع الكسر الزائد وضعف ضرب الصحيح
في الكسر ويجري البيان المذكور فيه واما كسر ناقص من الواحد كالنصف والثلث وغيرهما فيقال مربع الصحيح المأخوذ مع الكسر المعطوف
لا بد ان يكون مساويا لمربع الصحيح والكسر وضعف مسطحهما ومن المعلوم ان مربع الكسر الناقص من الواحد مقدارا اذا اعطوفا
اقل من الكسر الاصل وضعف حاصل ضرب الصحيح في الكسر كسور من جنس كسر الاصل فمجموع هذه الكسور ان بلغ صحيحا فربع الكسر
زائد عليه فلا يكون المجموع صحيحا وان لم يبلغ يكون ناقصا بنوع هذا الكسر فلا يصير بانضمام مربع الكسر صحيحا لانه من غير جنسه وفيه
ان لقائل ان يختار الشق الاخير ويقول اجتماع الكسور المعطوفة ربما يفضي الى بقاء النقصان بكسر ما غير لكل منها الا ترى ان نصف
العشرة خمسة وخمساها اربعة ومن اجتماعهما يبقى النقصان في كمال العشرة بقدر عشرها مع انه ليس من جنس النصف ولا من
جنس الخمس فيحتمل حينئذ ان يكون مربع الكسور المعطوفة جابرا لمثل هذا النقصان فتامل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **واذا**
تمهدت لك ما ان المقدمتان فنقول لا يجوز ان يكون بين الواحد والاثنين عدد مع كسر او كسر مجرد يكون نسبة الواحد اليه
كنسبته الى الاثنين لتصل النسبة المؤلفة والا لزم ان يكون مسطح الطرفين اي حاصل ضرب الواحد في الاثنين كمربع الثاني
اي الواحد مع الكسر او الكسر المجرد لما تقرر في المقدمة الاولى والتالي باطل والا لكان مربع العدد مع الكسر او الكسر المجرد عددا
صحيحا لكون مسطح الطرفين عددا صحيحا والتالي باطل بالمقدمة الثانية فالملزوم مثله **ويمكن الجواب** عن الايراد الاول
ايضا بانهيد مقدمات اخرى **الاولى** ان الاعداد غير متناهية بمعنى لا تقف عند حد في جانب الانتهاء وفي جانب المبداء
متناهية فان مبداء كل الاعداد واحد وهو المفني لها كما تقرر في مقره **الثانية** ان الكسر على قسمين كسر عددي وكسر
غير عددي فالاول هو الكسر الذي يكون كسرا بالنسبة الى ما فوقه وفي نفسه هو عدد كالاثنين بالنسبة الى الاربعة والخمسة
بالنسبة الى الستة والثاني هو الكسر المحض الذي لا يكون عددا في نفسه كنصف الواحد وثلثه وربعه وخمسه وغير ذلك من
الكسور المتنازلة **الثالثة** الكسر العددي مبداءه مبداء الاعداد فان كل عدد من الواحد الى ما لا يتناهى اذا نسب الى ما فوقه
يكون كسرا له والكسر الغير العددي هو ما بعد في المرتبة النازلة من الواحد الى ما لا يتناهى فان ما يوخذ من كسوره ليست
اعدادا والا لم يبق الواحد مبداء للاعداد **اذا تمهدت** لك هذه المقدمات فنقول لا يجوز ان يكون الوسطين الواحد
والاثنين واحدا مع كسر او كسر مجرد لانه لا يخلو اما ان يكون ذلك الكسر كسرا عدديا او كسرا غير عددي وكلاهما باطلان اما
الاول فلان الكسر العددي يكون عددا وقد بطل توسط العدد بين الواحد والاثنين فيبطل بتوسطه ايضا واما الثاني
فلان الكسر الغير العددي لا يمكن ان يقع في سلسلة الاعداد بل في السلسلة النازلة **وبوجه آخر** نقول الواحد مع الكسر
ان كان وسطا فلا يخلو اما ان يكون ذلك الكسر في نفسه عددا او لا بان يكون غير عدد فعلى الاول يلزم توسط العددين
الواحد والاثنين وقد بطل ذلك وعلى الثاني لا يكون المجموع المركب من الواحد وذلك الكسر عددا فلا يكون النسبة مقتناة بنسبة

عددية **وبوجه آخر** لو كان الوسط واحدا مع كسر لا يمكن ان يكون نسبته اليه كنسبته الى الاثنين مثلا اذا فرضنا واحدا مع ربع الى ذلك الى خمسة ارباع وآل الاثنان الى ثمانية ارباع وليس نسبة اربعة ارباع الذى هو مآل الواحد الى خمسة كنسبته الى ثمانية وقس عليه جميع نظائره **والجواب** عن الايراد الثانى ان الكسر الصمى من خواص الكم المتصل فلا يجرى فى الكم المنفصل **ورد** بأنا لا نسلم ان الكسر الصمى من خواص الاتصال بل يجوز ان يكون للواحد اى المفهوم الذى تركب منه العدد كسر تحليلى لا يكون من جنس الكسور العددية كما يكون للكسر المتصل **ودفع** بان المقدار المتصل لو قوعه فى الخارج يمكن ان ينتزع عنه الكسر الذى ليس له نسبة عددية واما مفهوم الواحد فليس له كسر الا ما يدخل تحت الانتزاع ولا يمكن ان يحرر كسر منه الا يكون نصفا او ثلثا او ربعا او غير ذلك ولا يدخل الكسر الصمى تحت الانتزاع **ورد** هذا الدفع بان المتصل الواحد ايضا قابل لا يكون له وجود فى الخارج بل فى الوهم كالخطوط المنتزعة فكما يعقل فيه الكسر الصمى الذى ليس له نسبة عددية كذلك يمكن ان يعقل من مفهوم الواحد كسر ليس له نسبة عددية فالفرق تحكم **وفيه** انه قد تقرر فى مقره ان نسبة الكسور كنسبة الاصول ونسبة الاصول كنسبة الكسور فكل نسبة بين الواحد وعدد آخر فوقه اى عدد فرض يكون مثلها بين الواحد وكسر من كسوره وكل نسبة بين كسر من كسوره وبينه يكون مثلها بين الواحد وما فوقه فلو كان بين كسر من كسوره وبين الواحد نسبة صمية لزم ان يكون بين الواحد وعدد ما ايضا نسبة صمية والملازم باطل فالملزوم مثله **وقد** يجاب عن اصل الايراد بانه لو كان الوسط كسرا صميا او عددا مع كسر صمى لا يكون نسبة الواحد اليه ونسبته الى الاثنين نسبة عددية فلا تكون نسبة الواحد الى الاثنين مثناة لنسبة عددية والكلام فيه **بقى** وجه الملازمة بين عدم توسط العدد بين الواحد والاثنين المستلزم لعدم النسبة المؤلفة بينهما وبين عدم وجود تلك النسبة فى ما فوقهما من الاعداد **وتقريره** من وجوه احدها ان كل ضعف ونصف اذا انقص منهما عددان على نسبتهما كان الباقيان ايضا ضعفا ونصفا لما ذكر اقليدس فى الشكل الثامن من المقالة السابعة انه اذا كان عدد ان احدهما الجزاء للآخر ونقص منهما عددان احدهما ثلث الاجزاء للآخر النظير من النظير يبقى عددان احدهما ايضا ثلث الاجزاء من الآخر فلو كانت بين عددين اى عددين فرضنا النسبة المضعفة بالتكرير بان يكون الثانى ضعف الاول بالتكرير فاذا انقص منهما على نسبتهما الى الواحد والاثنين لزم ان يوجد بينهما تضعيف بالتكرير والملازم باطل لما مر فالملزوم مثله **وثانيها** انه قد ذكر اقليدس فى الشكل الحادى عشر من المقالة السابعة انه اذا انقص من عددين عددان على تلك النسبة كان الباقيان ايضا على تلك النسبة فوجود التضاعف بالتكرير فى عددين يستلزم وجوده فى الواحد والاثنين **وثالثها** ان كل ضعف ونصف اذا انقص من النصف واحد من الضعف اثنان مرة بعد مرة انتهى ذلك الى الواحد والاثنين كما اشار اليه اقليدس فى الشكل العشرين من السابعة ان اقل الاعداد على نسبة يعد جميع الاعداد التى على نسبتها الاقل للاقل والاكثر للاكثر **ورابعها** انه اذا كان عددان يكون احدهما نصفا لآخر وبينهما عدد ثالث اذا نقص منه على محافظة النسبة مع حذف الاثنين من الضعف والواحد من النصف كانت النسبة فى البواقى مثلها كما يفهم من استعانة المذكورة سابقا **وخامسها** انا اذا نقصنا من الوسط كما نقصنا من الاصغر والاكبر انتهى تناقص الاصغر الى الواحد وتناقص الاكبر الى اثنين فلا بد ان ينتهى تناقص الوسط الى وسط اكثر من الواحد واقل من اثنين وذا باطل لما مر **وسادسها** لو وجدت الضعفية فى موضع مثناة لنسبة عددية لتحققت هناك ثلثة اعداد والوسط يكون اقل من الطرف الاكبر بالضرورة فيكون هو منسوبا اليه بكسر من الكسور العددية فاذا انتهاهت النسبة الى الواحد والاثنين امكن لنا ان نأخذ وسطا اقل من الاثنين بقدر تلك النسبة فيكون كسرا لا محالة وقد بطل توسط الكسر بين الواحد والاثنين **وقد** يستدل على انتفاء النسبة المثناة الضعفية فى الاعداد بوجوه اخر ايضا منها انه قد مر انه ان كانت ثلثة اعداد متناسبة فمسطح الطرفين كمربع الوسط فلو كانت ثلثة اعداد متناسبة بحيث يكون الاول نصف الثانى والثالث ضعف الاول ويكون نسبة الاول الى الثانى كنسبة الثانى الى الثالث كما هو مقتضى تأليف النسبة فلا جرم يكون مسطح الطرفين ضعف مربع الاول لان الثالث ضعف الاول ومسطح الضعف فى النصف يكون ابدا ضعف مربع النصف لان مربع النصف عبارة عن اخذ البعدة احاد نفسه ومسطح الضعف عبارة عن اخذه بعدة احاد النصف وان شئت قلت مسطح النصف فى الضعف عبارة عن اخذ النصف بعدة احاد الضعف اذ مسطح عدد فى آخر كمسطح الآخر فيه كما بينه اقليدس فى الشكل السادس عشر من المقالة السابعة فلا جرم يكون مسطح النصف فى الضعف وان شئت قلت مسطح الضعف فى النصف وبالجملة مسطح الطرفين ضعف مربع النصف واذا كان كذلك لزم ان لا يكون مسطح الطرفين كمربع الوسط والملازم باطل لما مر فالملزوم مثله ووجه الملازمة انه لو كان مسطح الطرفين كمربع الوسط وهو ضعف مربع النصف لزم ان يكون مربع الوسط ضعف مربع النصف ايضا فيلزم ان يكون الوسط ضعف النصف اى الطرف هذا خلف **ووجه آخر** كل عدد بالنسبة الى ما فوقه فهو كسر له فلو كانت اعداد ثلثة متناسبة بحيث يكون اولها نصف ثالثها لكان للاول نسبة الى الكسر الوسط التى هى بعينها نسبة الى الثالث اى الضعف فيلزم ان يكون النسبتان فوق نسبة النصف ليحصل من تربيعها او تكريرها نسبة الضعفية بين الاول والثالث والملازم باطل لانه لا شئ من الكسور التى هى فوق النصف ما يبلغ بالتربيع الى النصف لانها كسور من غير جنس النصف ومربع المباين مباين كما بينه اقليدس فى الشكل الخامس والعشرين من المقالة السابعة **ووجه آخر** ذكر اقليدس فى الحادى والعشرين من السابعة ان اقل الاعداد على نسبة تكون متباينة والاعداد المتباينة كما ذكره اقليدس فى صدر المقالة السابعة عبارة عن اعداد لا يعدهما جميعا غير الواحد وتوضيح ذلك انا اذا فرضنا اعدادا على نسبة ما متناسبة فاقل الاعداد التى فيها هذه النسبة تكون متباينة مثلا فرضنا اعدادا على نسبة الثلثية كالثلثة والتسعة وسبعة وعشرين الى غير ذلك بان يكون كل عدد من النسبة الى ما فوقه ثلثا فاقل الاعداد التى فيها نسبة الثلثية وهى الواحد والثلثة متباينة ولكن اذا فرضنا اعدادا على نسبة الربع كاربعة

هذا المورد
لمولانا محمد حسن رحمه الله
نمرة ١٢ منه

وستة عشر واربعة وستين الى غير ذلك من الاعداد التى كل منها اربع بالنسبة الى ما فوقه فاقل الاعداد التى فيها هذه النسبة وهى الواحد والاربعة متباينان وقس على ذلك اشباهه اذا عرفت هذا فنقول لو كان وجود نسبة بين العددين بحيث يكون مثناها الضعف لكان اقل الاعداد على تلك النسبة متباينة وهو باطل لانهما متباينان كما مر مع ان مربع احدهما اعنى الاكبر لا بد ان يكون ضعف مربع الآخر فلا يكونان متباينين هذا خلف وجه آخر ذكر اقليدس فى الشكل السابع من المقالة الثامنة انه اذا كانت اعداد متوالية على نسبة والاول والاول يعد الاخير فهو يعد الثانى فاو كانت ثلثة اعداد متوالية بحيث يكون الاول نصف الثالث لا بد ان يعد الاول الثالث لان النصف يفنى الضعف لا محالة فيلزم ان يفنى الوسط ايضا وهو غير ممكن فان الوسط يكون بالضرورة زائدا عن الاول وناقصا عن الثالث فلا يفنيه الاول كما هو ظاهر وجه آخر لو كانت ثلثة اعداد متوالية بحيث يكون الاول نصف الثالث لا بد ان يكون مسطح الطرفين ضعف مربع الاول لما مر وقد مر ايضا ان مسطح الطرفين من الاعداد المتناسبة يكون مساويا لمربع الاوسط فيلزم ان يكون مربع الوسط ضعف مربع الاول فيعد مربع الاول مربع الوسط وقد اثبت اقليدس فى الرابع عشر من المقالة الثامنة ان كل مربعين يعد احدهما الآخر فضلعه يعد ضلعه فيلزم ان يعد الاول الوسط وهو محال لان الوسط زائد على الاول ناقص عن الثالث وقد فرض الاول عاد الثالث فلا يكون عاد الوسط وجه آخر قد ثبت من سابع الثامنة ان الاول اذا كان عاد الاخير يكون عاد الوسط وثبت فى رابع عشر الثامنة انه ان كان عدد يعد عدد افمربعه يعد مربعه فيلزم من ذلك ان يعد مربع الاول مربع الوسط وهو محال لما مر هذا وههنا وجوه اخر مستنبطة من استعانة اشكال المقالة الثامنة والسابعة من كتاب الاصول تركناها مخافة للاطالة وفى ما ذكرناها كفاية ولما ثبت انه ليس فى الاعداد نسبة يكون مثناها هو الضعف فلا يكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب العددية اذ لو كان منها للزم ان يكون للقطر الى الضلع نسبة اذا جعلت مكررة صارت ضعفا واللازم باطل فالملزوم مثله فيكون نسبة قطر المربع الذى هو وتر الزاوية القائمة من المثلث الى ضلعه من النسب التى تختص بالمقادير اى تنوجد فى المقادير دون الاعداد ليصح كون نسبة قطر المربع الى الضلع مثناة فانه لا يستقيم على تقدير كونها عددية وهى اى النسبة التى تختص بالمقادير ما يتحقق بين المقدارين الذين لا يوجد لهما عاد مشترك بين المقدارين اى امر يفنيهما باسقاطه اى ذلك المشترك مرة بعد اخرى ولا يتصور ذلك اى عدم وجود العاد المشترك فى الاعداد حيث تعليلية اى لانه ينتهى الى الواحد العاد اى المفنى للجميع اى جميع الاعداد فانها مشتركة فيه فاذا اسقط عنها مرة بعد مرة افنى الكل والا لزم ان لا يكون مبدء الاعداد فتحقق النسبة الصمية التى هى من خواص المقادير المتصلة دون الاعداد المنفصلة فى الاجسام دليل على اتصالها فبطل تركب الاجسام من الاجزاء التى لا تتجزى وذلك ما اردناه ونظم الحجة على طرز القياس ان يقال لو كان تالف الابعاد والاجسام من اجزاء لا تتجزى حقا لامكن تركب المربع وقطره واضلاعه منها واللازم باطل وجه الملازمة انه لا فرق بين المربع وقطره واضلاعه وبين غيرها من الابعاد فان جاز تالف الابعاد من الجواهر الفردة جاز تركيبها ايضا منها ولا قائل بالفصل فان من قال بالاتصال قال باتصالها جميعا ومن قال بالانفصال قال بانفصال جميعا ووجه بطلان اللازم انه لو تركب المربع وقطره واضلاعه من الجواهر الفردة للزم ان يوجد فيها نسبة عددية واللازم باطل فالملزوم مثله ووجه الملازمة ان النسبة الصمية من خواص الاتصال ولا اتصال ههنا على تقدير تركبه من الجواهر الفردة فلا وجود للنسبة الصمية ولما لم تكن النسبة الصمية كانت النسبة عددية ووجه بطلان اللازم انه لو وجدت فيها نسبة عددية لزم ان يوجد فى الاعداد نسبة يكون مثناها الضعف واللازم باطل فالملزوم مثله ووجه الملازمة ان مربع قطر المربع ضعف مربع ضلعه ونسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة بالتكرير فللقطر الى الضلع نسبة اذا ثنيت بالتكرير صارت ضعفا ووجه بطلان اللازم انه ليس بين الواحد والاثنين عدد فليس فى الاعداد نسبة كذلك واذا بطل تركب المربع واضلاعه وقطره من الاجزاء بطل تركب الابعاد مطلقا منها وذلك ما اردناه وبوجه آخر الاجسام والابعاد متصلة لانه توجد فيها النسبة الصمية دون العددية وكل ما يوجد فيه النسبة الصمية فهو متصل اما الكبرى فمع ظهورها متفق عليها واما الصغرى فلانه لو لم توجد فيها النسبة الصمية لوجدت النسبة العددية واللازم باطل فالملزوم مثله ووجه الملازمة انحصار النسبة بينهما ووجه بطلان اللازم انه لو وجدت النسبة العددية للزم ان يكون فى الاعداد مثناة ضعفية واللازم باطل فالملزوم مثله وبوجه آخر النسبة الصمية فى الابعاد موجودة وكل ما توجد فيه لا تكون مركبة من الاجزاء التى لا تتجزى اما الكبرى فلانه لو تركب منها وجد عاد مشترك فتوجد نسبة عددية لا صمية هذا خلف واما الصغرى فلان النسبة التى مثناها الضعف موجودة فيها وكل ما توجد فيه تكون النسبة الصمية موجودة فيها اما الكبرى فلانها لا تمكن فى النسبة العددية واما الصغرى فلان مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع فنسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثناة وبوجه آخر منها اولا ثلث مقدمات الاولى ان مخرج الضعف هو الاثنان وهو ظاهر لانه اقل عدد يخرج منه والثانية ان مخرج اصل النسبة اقل من مخرج المثناة لانه كلما قل الكسر زاد المخرج الا ترى الى ان مخرج النصف اثنان ومخرج نصف النصف اربعة ومخرج نصف نصف النصف ثمانية والثالثة ان النسبة العددية لا بد ان يكون مخرجها عددا من الاعداد وبعد ذلك نقول نسبة القطر الى الضلع نسبة لم يبلغ مثناها الضعف ولا شئ من النسب العددية يبلغ مثناها الضعف فلا شئ من نسبة القطر الى الضلع عددية اما الصغرى فلما ثبت فى العروس مع الحادى عشر من الثامنة واما الكبرى فلان مخرج المثناة فى ما نحن فيه هو الاثنان بحكم المقدمة الاولى فيكون مخرج اصل النسبة اقل منه بحكم المقدمة الثانية ولما لم يكن بين الواحد والاثنين عدد صحيح يكون مخرجا لاصل النسبة لم يتحقق بين الاعداد نسبة يكون مثناها هو الضعف بحكم المقدمة الثالثة واذا لم يكن

نسبة القطر الى الضلع عددية كانت صمية واذا كانت صمية كانت الابعاد متصلة وبوجه آخر تحقق النسبة الصمية دليل على اتصال الابعاد وكلما يوجد الدليل يوجد المدلول لكنه موجود فاتصال الابعاد موجود اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلانه لو لم يكن متصلة كانت مركبة من الاجزاء فيتحقق فيها العاد المشترك فيتحقق النسبة العددية لا الصمية هذا خلف واما وضع المقدم فلان تحقق النسبة العددية في الابعاد يستلزم وجود نسبة يكون مثناها الضعف في الاعداد وهذا باطل فان ايضا باطل وقد يورد على الحجة بوجهين احدهما انا لو سلمنا مقدمات الحجة فنقول انها منقوضة لانه يلزم بطلان احدى المقدمتين المسلمتين عندهم كون مربع قطر المربع ضعفا لمربع الضلع واما كون نسبة المربعين مثناة لنسبة الجذرين وذلك لانه على تقدير اتصال الابعاد لا يخلو اما ان يكون نسبة القطر والضلع عددية او صمية لا سبيل الى الاول لانه ليس بين الواحد والاثنين عدد ولا سبيل الى الثاني لان العددية لا يعقل حصولها من تكرير الصمية ونسبة الضعفية والنصفية عددية اما كونها عددية فظاهر واما عدم امكان حصولها من تكرير الصمية فلان الصمية مجهولة لا مساغ فيها لان ينطبق بالنصفية والثلثية وامثال ذلك فلو حصلت النسبة المعلومة بتكرير النسبة المجهولة ولا معنى للتكرير الا زيادة مثل الشيء على المرة كون النسبة المجهولة معلومة ولما كانت العددية مضادة مباينة للصمية امتنع التكرير فكيف يتصور ان يكون نسبة الجذر الى الجذر صمية ويحصل من تثنيتها نسبة الضعف وهي نسبة عددية واجيب عنه بان هذه مغلطة نشأت من اشتراك اللفظ فانه زعم ان التكرير ههنا بالمعنى اللغوي وهو زيادة مثل الشيء عليه وليس كذلك بل تكرير النسبة كما صرحوا به عبارة عن تربيع النسبة وضربها في نفسها فلا يلزم فساد ما ذكره المورد وانما اللازم بلوغ الصمية بعد التكرير الى النصف ان اخذت من جانب الاقل والى الضعف ان اخذت من الجانب الاكثر مع كون نسبة الضعفية والنصفية عددية وقول المورد يلزم ان تكون النسبة المجهولة معلومة ممنوع ان اراد به المعلومية من كل وجه لانه لا يلزم في تلك الصورة العلم بتلك النسبة انها كم هي وكيف هي وانما علم حال مثناها بالنسبة الى عدد صحيح لا بالنسبة الى ما هو صمي فليس ذلك من العلم بالصمي في شيء لان ما هو معلوم ليس الا نسبة النصف والضعف وهي ليست بصمية وما هو مجهول نسبة النصف الى الجزء الصمي المتوسط بينه وبين الضعف وهي مجهولة الى الآن كما كان وان اريد انها غير معلومة من وجه باعتبار انها شيء يبلغ من مثناه الضعف وهذا غير مضر لانه لا يفيد علم الذات انها كم هي وكيف هي وثانيهما ان هذه الحجة ونظائرها مبنية على امكان وجود المربع وغيره من الاشكال الهندسية وهي غير موجودة عند ارباب الجواهر الفردة قال الصدر الشارح في حواشي الالهيات الشفاء سائر الاشكال كالمثلث والمربع وغيرهما انما يثبت بوجود الدائرة اذ وجود المثلث انما يتعين اذا وضعت دائرتان متساويتان مرت كل واحدة منهما بمركز الاخرى وتقاطعتا على نقطتين فيحصل هناك مثلث متساوي الاضلاع احد اضلاعه ما بين المركزين والآخران هما الخارجان من المركزين الى نقطة التقاطع لان الجميع انصاف اقطار دائرة واحدة وكذا اثبات المربع والخمس وغيرهما يتوقف على الدائرة كما يظهر بالرجوع الى كتاب اقليدس وكذا اثبات الكرة والاسطوانة والمخروطة وغيرها من الاشكال المجسمة مستديرة كانت او مضلعة على طريق المهندسين على الدائرة والدائرة التي ينتهي عليها جميع الاشكال ليست بثابتة الوجود حيث انكرها كل من كان الجسم عنده مؤلفا من اجزاء لا تتجزى وانما انكر هؤلاء وجود الدائرة بوجهين احدهما ان وجود الدائرة ينافي وجود الجزء اذ لو فرضت دائرة مركبة من اجزاء لا تتجزى فان كان مقدار ظاهرها مثل مقدار باطنها ولا شك ان مقدار باطنها كمقدار ظاهر ما يحيط به يلزم ان يكون ظاهر الدائرة المحيطة بها كباطن المحاطة حتى يلزم ان تساوي سعة دائرة الفلك الاقصى لدائرة الارض السفلى وان لم يكن مقدار ظاهرها مساويا لمقدار باطنها وذلك بان يكون بواطن الاجزاء متلاقية وظواهرها غير متلاقية فيلزم الانفسام في الاجزاء وثانيهما ان اكثر دلائل ابطال الجزء يبتني على ثبوت الاشكال كالمثلث والمربع وغيرهما وثبوتها يبتني على ثبوت الدائرة ونفيها يوجب نفيها انتهى كلامه ملخصا وجوابه من وجهين الاول ما ذكره الشارح سابقا ان الشيخ ذكر في طبيعيات الشفاء انهم لا ينكرون المربع القائم الزوايا المتساوي الاضلاع ومثله ذكر الشارح في حواشي الالهيات الشفاء فتتم الحجة المبنية على المربع عليهم وفيه ان كتبهم متطابقة على انكار جميع الاشكال وكيف يقرون بالمربع وهم ينكرون الدائرة وثبوته موقوف عليها ونقل الشيخ في هذا المقام غير موثوق به والثاني انا نثبت وجود الدائرة الزاما عليهم فيلزمهم الاقرار بسائر الاشكال قال الشيخ في الفصل التاسع من المقالة الثالثة من الفن الثالث عشر الباحث عن الالهيات من كتاب الشفاء اما على مذهب من يركب المقادير من اجزاء لا تتجزى فقد يمكن ان يثبت ايضا عليه وجود الدائرة من اصوله ثم ينتقض بوجود الدائرة الجزء الذي لا يتجزى وذلك لانه اذا فرضت دائرة على الوجه المحسوس وكانت على ما يقولون غير دائرة في الحقيقة بل كان المحيط مضرسا وكذلك اذا فرض فيها جزء على انه المركز وان لم يكن ذلك الجزء مركزا بالحقيقة فقد يكون عندهم مركزا في الحس ويجعل المفروض مركزا في الحس طرف خط مؤلف من اجزاء لا تتجزى مستقيم فان ذلك صحيح الوجود مع فرض ما لا يتجزى فان طوبق بطرفه الآخر جزء من الذي عند المحيط ثم ازيل وضعه واخذ الجزء الذي يلي الجزء الذي اعتبرناه وطابقناه فطوبق به رأس الخط المستقيم مطابقة مماسة فان طابق المركز فذاك الغرض وان زاد او نقص فيمكن ان يتمم ذلك بالاجزاء حتى لا يكون هناك جزء يزيد لانه ان زاد ازيل وان نقص تمم وان نقص بأزيد الته وزيد بالحاقه فهو منقسم لا محالة وفرض غير منقسم

فاذا فعل كذلك بجزء جزء تمت الدائرة ثم ان كان فى سطحها تخريبين ايضا من اجزاء فان كانت فى فرج ادخلت تلك الاجزاء الفرج ليسد بها الخلل من السطح كلها وان كانت لا تدخل الفرج فالفرج اقل منها فى القدر فرى اذ من نفسه اذ الذى يملأ الفرج اقل منها وما هو كذلك فهو فى نفسه منقسم وان يكن موضوعة فى فرج ازيلت عن وجه السطح من غير حاجة اليها انتهى كلامه هذا آخر الكلام فى هذه المسألة وقد بقى بعد خبايا فى الزوايا لم يمنعنى من ايرادها الا الاطالة وكان ذلك فى اليوم الخميس الثامن والعشرين من الشهر المظفر المعروف بصفر من سنة احدى وتسعين ومائتين بعد الالف حين اقامتى بالوطن حفظ عن شر وبر الزمن وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العلمين والصلوة على رسوله محمد وآله واصحابه اجمعين ٭

التقريب الحادى عشر

صورة ما طرزه ورصعه الفاضل الخبير فى مبحث المثناة بالتكرير اعنى الكامل الماهر المولوى محمد عبد القادر صانه الله العالى عن حوادث الايام والليالى -

قوله الثانية الخ لا علينا الو نبحث فى مبحث المثناة بالتكرير على وجه يتحلل به وجه التقرير بان مربع قطر المربع ضعف لمربع ضلعه لما انه قد ثبت فى السابع والاربعين من المقالة الاولى من التحرير ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتره اوينه القائمة مساو لمربع ضلعيها فلما كان كل واحد من الضلعين متساويين فى الصورة المفروضة يكون مربعاهما ايضا متساويين ضرورة فثبت ان مربع الوتر ضعف لمربع احد الضلعين وان مربع احد الضلعين نصف لمربع الوتر فنسبة الوتر الى الضلع حين تثنيتها بالتكرير تكون النسبة الحاصلة ضعفية لانه قد ثبت فى الحادى عشر من المقالة الثامنة ان بين كل عددين مربعين عددا يناسب لهما ونسبة المربع الى المربع هى نسبة ضلعه الى ضلعه مثناة بالتكرير اى نسبة المربعين مثناة لنسبة الضلعين فتكون نسبة الوتر الى الضلع حين التثنية نسبة ضعفية وان النسبة الضعفية ليست بمثناة لنسبة عددية اصلا فثبت ان نسبة الوتر الى الضلع ليست بمثناة لنسبة عددية فتكون نسبة الوتر الى الضلع مثناة لنسبة صمية لانحصار النسبة فيهما اما انه ليست النسبة الضعفية مثناة لنسبة عددية فلوجوه احدها ان النسبة مطلقا سواء كانت مثناة او غيرها من النسب المؤلفة لا تتحقق بدون الواسطة وان يكون الوسط مع الطرفين متناسبة ولما لم يكن بين الواحد والاثنين عدد لم تتحقق نسبة يكون مثناها هو الضعف واذا لم تتحقق بين الواحد والاثنين نسبة يكون مثناها هو الضعف لم تتحقق فى اضعافهما ايضا اما انه ليس بين الواحد والاثنين عدد فلانه لو كان لكان اما صحيحا او صحيحا ذا كسر اما انتفاء الصحيح فظاهر واما الثانى فلانه لو كان بينهما صحيح ذو كسر يكون سطح الطرفين مساويا لمربع الوسط لما يظهر من التاسع عشر من المقالة السابعة ان كل ثلثة اعداد متناسبة فسطح الطرفين مساو لمربع الوسط وبالعكس فيكون صحيح ذو كسر جذر السطح الطرفين وهو باطل بما مر فى الحجة الاولى من ان الكسر مفردا كان او مركبا لا يكون جذر المربع عدد صحيح فثبت ان ليس بين الواحد والاثنين عدد اما فى اضعافهما فلانه لو تحققت نسبة يكون مثناها هو الضعف بين اى اضعافين كانا لوجب ان تتحقق فى اجزائها ايضا لما ثبت فى الخامس عشر من المقالة الخامسة ان الاضعاف التى على نسبة فنسبتها هى نسبة الاجزاء وتحقق هذه النسبة فى اى اضعافين كانا مستلزم لتحقق هذه النسبة فى الواحد والاثنين بحكم هذا الشكل وتحقق هذه النسبة فيهما مستلزم لتحقق الواسطة بينهما وهو ظاهر البطلان وثانيها انه لو كانت هذه النسبة متحققة فى اضعاف الواحد والاثنين لوجب ان تتحقق هذه النسبة فيهما ايضا لو نقصنا الاضعاف مرة بعد اخرى حتى يكون النقصان متناهيا اليهما لما يظهر من الحادى عشر من المقالة السابعة من انه اذا انقص من العددين عددان على تلك النسبة كان الباقيان ايضا على تلك النسبة وتحقق نسبة يكون مثناها هو الضعف فى الواحد والاثنين ظاهر البطلان كما مر فى الدرس السابق وثالثها انه لو تحققت هذه النسبة فيما سوى الواحد والاثنين فى اى عددين كانا لكان بينهما واسطة ويكون الجميع متناسبة وتكون بين الواحد والاثنين ايضا ويكون الكل اى الواحد والاثنان والواسطة متناسبة بنسبة العددين لما يستفاد من الثامن من المقالة الثامنة من انه لو وقع بين العددين اعداد ويكون الجميع متناسبة لوقع بين كل عددين على نسبتهما اعداد بقدر الاعداد التى وقعت بين العددين ويكون جميعها متناسبة على نسبتهما فتحقق هذه النسبة فى الاعداد اى ما سوى الواحد والاثنين مستلزم لتحققها فى الواحد والاثنين بحكم هذا الشكل لانهما على نسبة اضعافهما وتحقق هذه النسبة فيهما مستلزم لتحقق الواسطة بينهما وهو باطل بما مر مرارا لامرة واحدة ورابعها ان نسبة الوتر الى الضلع عند التثنية نسبة ضعفية وليست بين الاعداد نسبة يكون مثناها هو الضعف لان نسبة الاثنين الى الواحد ضعفية وليست بمثناة لنسبة عددية واذا لم تكن نسبة الاثنين الى الواحد مثناة لنسبة عددية لا تكون نسبة ضعفية بين اى عددين كانا مثناة لنسبة عددية لان الواحد والاثنين اقل عددين على النسبة الضعفية فيما يعلم ان جميع الاعداد التى تكون بينهما ضعفية كما يظهر من العشرين من المقالة السابعة ان اقل الاعداد على نسبة يعد جميع الاعداد التى على نسبتها الاقل للاقل والاكثر للاكثر فلما انتفت نسبة يكون مثناها هو الضعف فى الاثنين والواحد انتفت فيما سواهما ايضا فلما لم تكن نسبة ضعفية لنسبة عددية تكون نسبة مثناة لنسبة صمية لانحصار النسبة فيهما كما مر وتحقق النسبة الصمية مستلزم للانفصال لانه لو لم يكن الجسم منفصلا لثبت جزء لا يتجزى وثبوت جزء لا يتجزى مستلزم لتحقق نسبة عددية لان الجزء الواحد يقوم مقام الواحد فى الاعداد ويكون عادا لجميع الاجزاء فتحقق نسبة عددية وقد ثبت انها ليست بمتحققة هذا خلف والمطلوب ثابت

فیضی کتب خانہ کانسی روڈ کوئٹہ

ناشر مولوی فیض اللہ حقانی وپسرش فضل الرحمٰن

اللہ یہدی من یشاء الی صراط مستقیم

نحمدہ ونصلی علی رسولہ الکریم

شرح هداية الحكمة

الی یعال له

صدرا

مع تقریرات فائقة لمولانا الشاه عبد العزیز الدهلوی ومولانا نظام الدین السهالوی وبحر العلوم اللکنوی واعلم السندیلی وغیرهم وتقریرات رائقة لمولانا اشرف علی التهانوی فی رد ما یلزم من اقوال الفلاسفة الملاعنة من العقائد الفاسدة الواهنة فی اخره

مجموعة التقارير

فی حل

منهج الشناة بالتسهيل

مع حاشیه الفاضل المحقق والحبر المدقق

جامع المعقول والمنقول الحاج ابی الفضل الایوبی

محمد عبید الله الکندهاری دام فیضه الجاری

المکتبة الرشیدیة
سرکی روڈ کوئٹہ فون: ۶۶۲۲۶۳

الديباجة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مخترع العقل الفعال ومبدع النفس لكمال ومعلق الصور بالمواد
ومؤلف النسب بين الاعداد والابعاد وفرك الفلك الاعلى من المركز والميل عليه
فكون الكائنات معتاقبة لاثبات له المجد والبقاء في البدء والرجعى ومنه الجود
والعطاء في الاخرة والاولى واسأله ان يصلي على اشرف من فض باعباء الرسالة
وسامل الامة بصنوف السياسة محمد واله المتحلين بالاخلاق المرضية المتخلقين
من الادناس البشرية عليهم الصلوة والسلام والثناء ولهم الحمد الدعاء اما بعد
فيقول العبد الفقير الى الله الغني محمد بن ابراهيم الشهير بالصدر الشيرازي عفا الله
عنهما لما تطابقت القوانين الحكمية والاصول الدينية على ان اجل

ط التماثل بين العددين انما يتأتى باعتبار التغاير الاعتباري كاربعة دراهم واربعة دنانير والتداخل ان يفنى الاقل الاكثر مرتين او مرات كاربعة وثمانية او اثنين وثمانية والتوافق ان يعدهما الثالث كتسعة واثنى عشر والكسر الماخوذ من العدد الثالث هو جزء الوفق والتباين هو ان لا يعدهما ثالث ايضا كالتسعة والعشرة واعلم ان الواحد ليس بعدد والا لم تتحقق التباين ۱۲ محمد عبده

الذخائر والسعادات وافضل الوسائل الى الفوز بالدرجات تكميل القوة
النظرية بتحصيل العلوم الحقيقية وتنقيح القواعد اليقينية اذ هي انفس
ما تشتاق اليه النفوس الانسانية وتتشرف به العقول الهيولانية وبها يصير
الانسان فائقا على الاشباه والاقران سالكا سبل العرفان غير محتبس في سجن
الحدثان وظلمات العمى والحرمان فصرفت شطرا من عمري في تحصيلها وبثثت
من دهري في البحث عن اجمالها وتفصيلها وكنت شديد الاشتغال من سابق
الايام ولاحق الاعوام بتبيينها كثير التوجه من اول الريعان الى تقنينها
من ملما الا عصارا ووصلت الى فاتحة افكار من سبقني من حكماء الادوار فرقمت
فاسمحت به قريحتي القريحة بشتاء مطالعتها من الرد والاحكام وجلت به فكرتي
الجريحة حين التشغل بمباحثها من النقض والابرام ارقاما متشتتة في اوراق
متفرقة ولو تيسر لي النظم والترصيف والجمع والتاليف لتشتت الحال و
تفرق البال وعدم مساعدة الزمان ومعاندة اهل الدوران ولما كثر التماس
بعض المترددين الي والمستفيدين بقراءة الهداية للحكيم الكامل الخبير الفاضل
اثير الدين مفضل الابهري لدي اردت ان اكتب لهم شرحا جامعا لشتات
ما استفدته من اشارات الحكماء وتنبيهاتهم واستنبطت من ايماضات الاقدمين
وتلويحاتهم مضيفا الى ذلك ما قد سنت به والهمت الهاما تائيدا من الله

سبب التاليف

وملكوته فشرعت فيه اجابةً لملتمسه واقامةً لمقتبسه محتملاً في كشف
المطالب والمعاني لما هنالك التوضيح المقاصد والمباني حاذياً عن طريقة المجادلين
التغاير بينهما اعتباري ١٢ ع
الذين يخدمون ظواهر الالفاظ ولا يرمون بواطن المعاني ومن استفتح عين عقله
صفة موضحة ١٢ (اي الالفاظ الظاهرة ١٢ ع
من رقدة الغفلات وسنة التقليدات يهتدي التعمق في هذا الكتاب
جواب شدن كذا في الصراح ١٢ السنة ثقلة النوم تكون في الرأس او الوجه كذا في القاموس ١٢
الى طريق الرشاد ومنزل الصواب ويرى لطائف افكاره كما دوحيد مطاق
براءة ليصيو ١٢ رؤية بصيرة ١٢ ع
الكتب الكبار ودقائق استار لا يشير اليها الحكماء في الامصار والمسئول
اي استار دقيقة ١١ المراد بالاستارة الاشارات ١٢ ع
ممن جبلت سريرته على العدالة والانصاف والمأمول ممن تجنب تعسف
اي خلقت طبيعته ١٢
الغريزة من الجور والاعتساف ان يصحح مواضع الخطأ والخلل ويصلح مواقع
بالتعين المجهول المراد الاولى الطبيعة ١٢ في اداء رفقتي ١٢ ع
القصور والزلل بشريطة المهارة والتبطن الفائق معلا معان والتفحص اللائق
تأكيد نهيدن بكذا قال العلامة ١٢ كان هذا المصدر ليس في الصراح والقاموس ١٢ منه
بلى راه رفتن ١٢ يعني الشرع ١٢
ولنبتدئ قبل ان نشرع في المقصود بتعريف الحكمة وبيان اقسامها مستعينين بواهب العقل و
لا حول ولا قوة الا بالله ١٢ ع
مفيض الجود فاعلم ان الحكمة صناعة نظرية يستفاد بها كيفية ما عليه الوجود في نفسه
تعريف دقيق يتعسر فهمه على الاذهان القاصرة ١٢ ع

وعاملية الواجب من حيث اكتساب النظريات اقتناء الملكات لتستكمل النفس و
تصير عالماً معقولاً مضاهياً للعالم الموجود فتستعد بذلك السعادة القصوى
وذلك بحسب الطاقة البشرية فهي تنقسم على قسمين الاول هو الحكمة النظرية و
مثالها علمنا بان العالم محدث وان له صانعاً قادراً عالماً وان السماء كرة
وان النفس باقية والثاني هو الحكمة العملية ومثاله العلم بانه كيف يمكن
اكتساب الملكات الفاضلة النفسانية وازالة الملكات الرذيلة النفسانية كيف
يمكن ازالة المرض وتحصيل الصحة فكل واحد من هذين علوم الا ان الاول علم بشيء لا تأثير
لنا البتة فيه بل المقصود من معرفته نفس تلك المعرفة فقط والثاني علم بشيء
يكون المطلوب من تحصيل العلم به ادخاله في الوجود او منعه من الوجود والحكمة
النظرية اشرف من الحكمة العملية لان كل ما يعلم ليعمل كان العلم فيه وسيلة
والعمل مقصوداً والوسيلة في كل شيء اخس من المقصود والعلم بالاعمال يكون
ادون منزلة من تلك الاعمال ولا شك ان الاعمال ادون منزلة من
المعاني الالهية والدلائل القدسية وذلك يدل على ان الحكمة العملية ادون من

من الحكمة النظرية بكثير وايضا فان غايته تستكمل القوة النظرية وهو الحكمة النظرية
ينبغي ان يكون اشرف من غايته تستكمل القوة العملية وهو الحكمة العملية لانها هي
الجنبة العالية من النفس ولذلك يدوم الاولى بدوامها بخلاف الثانية فانها
قد تزول عنها بالكلية وهذا هي الجنبة السافلة منها والكلام الالهي ناطق بخصوص
الكمالات الانسانية في هاتين المرتبتين قال الله تعالى حكاية عن الخليل صلوات
الله على نبينا وعليه رب هب لي حكما والحقني بالصالحين المراد من الحكم تكميل القوة
النظرية والمراد من قوله والحقني بالصالحين تكميل القوة العملية وقال الله تعالى
خطابا لموسى على نبينا وعليه السلام فاستمع لما يوحى انني انا الله لا اله الا انا
فاعبدني قوله لا اله الا انا اشارة الى كمال القوة النظريه وقوله فاعبدني اشارة الى كمال
القوة العملية وقوله تعالى حكاية عن عيسى على نبينا وعليه السلام قال اني عبد الله
اتاني الكتاب وجعلني نبيا وجعلني مباركا اينما كنت وكل ذلك
اشارة الى كمال القوة النظرية ثم قال واوصاني بالصلوة والزكوة
مادمت حيا وهو اشارة الى كمال القوة العملية

الكمالات
لتحصر في استكمال القوة
النظرية والعملية

وقال الله تعالى خطابا مع الحبيب صلوات الله عليه وآله وسلم فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات إشارة الى كمال القوة النظرية
الى كمال القوة العملية وقوله تعالى آمنوا وعملوا الصالحات أيضا وقع إشارة الى كمال هاتين القوتين
فقد ظهر نور الوحي ونور الحكمة ان كمال الانسان محصور في العلم والعمل وبهما يحصل
الاحاطة بالمعقولات والتجرد عن الجسمانيات ثم لما قسمت الامور التي لا يتعلق
بأعمالنا وسموا العلم المتعلق به الحكمة النظرية التي غايتها استكمال القوة النظرية
من النفس بحصول العلوم التصورية والتصديقية بأمور ليست تتعلق بكيفية
عمل وكيفية مبدأ عمل فرجعت هو مبدأ عمل لحصول العقل بالفعل والى ما يتعلق
بأعمالنا وسموا العلم المتعلق به الحكمة العملية التي غايتها استكمال القوة العملية بالاخلاق
الجد ما استكمل القوة النظرية بالعلم التصوري والتصديقي بأمور تتعلق بكيفية عمل و
كيفية مبدأ عمل فرجعت هو لك قسموا الحكمة النظرية ثلثة اقسام منها ما يتعلق
بأمور غير مادية مستغنية القوام في نحوي الوجود العيني والذهني عن اشتراط المادة
كالإلهية الحق والعقول المفارقة والاقسام الاولية للموجود كالواجب والممكن والواحد والكثير

الحكمة النظرية
ثلثة اقسام

والعلة والمعلول الكلي والجزئي وغير ذلك فإن خالط شيء منها المواد الجسمانية فلا
يكون على سبيل الاشتقاق والوجوب وسمى هذا القسم العلم الأعلى فمنه العلم الكلي
المشتمل على تقاسيم الوجود المسمى بالفلسفة الأولى أي التشبه بالإله علما وعملا
ولما كان الاتصاف بهذا العلم موجبا لهذا التشبه أطلق عليه الفلسفة ووجه
كونه أولى تقدمه على سائر العلوم رتبة ومنه الإلهي الذي هو فن من المفارقات
المسمى باثولوجيا أي معرفة الربوبية وموضوع هذين الفنين أعم الأشياء هو
الوجود المطلق من حيث هو هو ومنها ما يتعلق بامور مادية وإن كان الوهم
يجردها تجريدا فلا يحتاج في فرضها موجودة الى خصوص مادة واستعداد ويسمى
الحكمة الوسطى والعلم الرياضي والتعليمي كالتربيع والتثليث والتدوير والكروية
والمخروطية والعدد وخواصه فأنها موجودة في المادة في جوهرها في حدودها
إنما سمي بالرياضي والحكمة الوسطى لأن النفس تارة ينتقل عليه كالحس
الى أن يجرده الذهن عن المحسوس بالكلية فهو واسطة بين المحسوس وغير المحسوس
وهو العلم الأدنى
وعلوم التعاليم أربعة لأن موضوعها الكم وهو إما منفصل أو متصل إما قار أو سيال

فالمتحرك هو الهيأة والساكن هو الهندسة والمنفصل اما ان يكون له
نسبة تاليفية او لا يكون فالاول هو الموسيقى والثاني هو الحساب ومنها
فايتعلق بامور مادية لا يتوهم مجردة ومع عدم تجردها لا يستغني في
فرض وجودها عن التغير وخصوص الاستعداد فالانسان مثلاً
لا يمكن ان يفهم او يتصور الا في لحم وعظم والفطوسة لا في الانف
بخلاف التقعير وهذا هو العلم الطبيعي وموضوعه جسم العالم من
حيث ان له مبدأ حركة او سكون هذا هو التقسيم المشهور وقد
فرق الشيخ الالهي صاحب الاشراق قدس سره بين الحساب والهندسة
بان موضوع الحساب العدد وهو من الاقسام الاولية للموجود كان
الموجود بما هو موجود صالح لان يوصف بوحدة او كثرة من غير ان يصير
رياضيا او طبعيا فيكون الموجود ذا عدد ولا يحتاج الى مادة من حيث هو
ذو عدد لا في ذهن ولا في العين فان المفارقات ذوات عدد وموضوع الهندسة
المقدار ولا يقع في الاعيان الا في مادة فلهذا فارق الحساب الهندسة بما ذكره
فوجب بناء على التقسيم المشهور ادخوله في ضابطة العلم الكلي معانه من اقسام
الرياضي فلو اشترط في العلم الاعلى عدم المخالطة بالكلية خرج منه كثير

قد فرق صاحب الاشراق بين الحساب والهندسة

من تقاسيم الوجود وان ترك على صحة التجرد دخل موضوع الحسابيات فيه فايتم التقسيم المشهور فالاجود ان تقسم العلوم الى ما موضوعه نفس الوجود لان فيه ادخل علم الحساب في الرياضي المقابل للعلم الاعلى مع اندهنه ١٢ عبيدرح والى ما ليس موضوعه نفس الوجود فالاول العلم الاعلى والثاني ليس موضوعه نفس الوجود اما ان يشترط في فرض وجوده صلوح مادة متخصصة لاستعداد ادام الاول هو الطبيعي الثاني هو الرياضي وهي طريقة حسنة لايلزم منها دخول الحسابيات في الالهي وامّا الحكمة العملية التي موضوعها النفس الانسانية من حيث اتصافها بالاخلاق والملكات فهي ايضا ثلثة اقسام الاول التدابير المنزلية والسياسات الانسانية لاتخلوا اما ان تختص بشخص واحد والاول هي الحكمة التي بها يكون للانسان معيشته الدنيوية فاضلة وحياته الاخروية تامة وتسمى علم الاخلاق والتي لاتختص بشخص واحد بل لابد فيها من شركة يتم بها الاجتماع فذلك لاجتماع اما ان يكون بحسب منزل او بحسب مدينة فالاول يسمى حكمة منزلية والثاني حكمة مدنية ومرجعها اربعة اقسام القسم الثاني قسمان لان السياسة اما ان تكون بالنبوة او بغيرها فالاول علم النوميس وقد تقدم في الحكمة النظرية مثل هذا ولا تناقض فيه لان

الحكمة العملية ثلثة اقسام

احد القسمين في الاخر عند من تلك القسمة ولا فلاطون كتاب في غاية الجودة واللطافة

فما يتعلق بالشريعة والنبوة رئيسهم بالنواميس وارسطو ايضا كتاب في ذلك والكل

منها كتاب في سياسات الملك وقد صنف المعلم الاول كتابا حسنا في تهذيب الاخلاق

وصنف من المتاخرين ابو علي بن مسكويه كتابا جيدا فيه سماه بكتاب الطهارة لخص

المحقق الطوسي هذه هي اقسام الحكمة الاصلية والحق ادخال المنطق في الحكمة

وجعله من اقسام النظرية كما فعله الشيخ الرئيس كيف ولو اختص موضوع الحكمة

بالموجودات العينية لخرج منها العلم بتقاسيم الوجود من الامور العامة وما اجيب

عنه من ان الامور العامة هنالك ليست موضوعات بل محمولات تثبت للاعيان

فلا يخلو عن تكلف مستغن عنه وكذا في جعلها مشتقات دون المبادي اذ لا فرق

بين الموجود والوجود والممكن بما هو ممكن والامكان كما نص عليه الشيخ في الشفاء

وهذا الكتاب مرتب على امور ثلثة المنطق والطبعي والالهي تقديم الاول لانه

لكونه علما آليا وتاخير الثالث لكونه علما بما وراء المحسوسات وراب التعليم

التدرج من المحسوسات الى المعقولات ومن الاسهل الاقرب الى الاصعب
الابعد اقتفاءً بالمعلم الاول قيل اعرض المصنف عن الحكمة الرياضية
لابتنائها في الاكثر على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوث
عنها في الهيأة وعن اقسام الحكمة العملية باسرها لان الشريعة المصطفوية
قد نصت الوطر عنها على الكمل وجه واتم تفصيل وراد ذلك بان كون
الامور التي تبتنى عليها مسائل علم الهيأة موهومة صرفة غير
متحققة الوقوع في نفس الامر غير مسلم سيما الدوائر والخطوط
والنقاط التي تعين بالحركة كالمناطق والحاشية والاقطاب كلام
الشيخ الرئيس في عدة مواضع من كتبه صريح في ان هذه الامور
كما توجد في الجسم بسبب القطع كذلك توجد بالحركة ايضا
وكون ادراكها مما يتعلق بآلة الوهم ولها معاونة شديدة فيها
لا يوجب كونها غير متحققة في نفس الامر ولا ايضا يقتضي
رفض العلم الذي يبتنى عليها مع انه يشتمل على كثير من المنافع
منها الاعانة على غيره من العلوم كالالهي والطبع والخلق
على ما ذكره بطلميوس في صدر

اعرض المصنف عن الحكمة الرياضية والعملية

كتاب المجسطي بل الغفلة من هذا العلم الشريف الذي يطلع به الانسان على دقائق
ای فصله الحکیم ۱۲ تبدا ۱۲ المراد بالعلم الشريف ان كان الرياضي بجميع انواعه
صنعة ناظم الوجود ولطائف حكمة خلاق الخير والجود نقص عظيم وآفة شنيعة
وهو الذي جعل سبحانه كما اودعها في السماويات والارضيات ۱۲ ع
لطالب الحكمة والسعادة وقد تنازع قدماء الفلاسفة في ترجيح احد من الرياضي
ای العلم بالاشیاء الواقعية والسعادة الاخروية ۱۲ ع
والطبيعي على الآخر في الشرف والفضل فكل قد مال الى طرف بحجج مذكورة في اسفارهم والحق
التنوين عوض عن المضاف اليه ۱۲ ای البحث ۱۲
ان الحكم بالجزم بفضيلة احدهما مطلقا على الآخر غير سديد بل كل واحد افضل من
وجها اما الطبيعي فلوجوه الاول انه يبحث عن مبدأ الحركة والسكون وهو امر جوهري
ای يبحث عن احوال الجسم من حيث انه مبدء الحركة ۱۲ ع
والرياضي يبحث عن الكم وعوارضه وهو امر عرضي والجوهر الجوهر اشرف من العرض
ای اعم من ان يكون متصلا متحركا او ساكنا او منفصلا كما مر ۱۲ منه
والعرضي والثاني ان القوى الحالة في الاجسام لها التاثير والعلية والكمية لواحقها
الطبائع النوعية ۱۲ لانها موضوعة ۱۲
معلولة تابعة للقوى الجسمانية والمتبوع افضل من التابع والثالث ان الطبيعي في الاكثر
يعطي اللم والرياضي يعطي الان ومعطي اللم افضل والرابع هو ما ذكر من ان الطبيعي موضوعه
ای بیین ۱۲ ای الحق من غير بيان السبب والعلة ۱۲ ويرد عليه ما اورد من قبل ۱۲
والحوال موضوعه امور حقيقية واقعة في الاعيان والحساب والهندسة اكثرها ممتنع الوجود
ای غير ثابتة الا باعتبار معتبر وانتزاع منتزع ۱۲ ع
والامر الحق الذي لا جور فيه نفساشرف من الاوهام والخامس ان الطبيعي يشتمل على العلم الالهي هو الكامل

كل من الرياضي والطبيعي افضل من الآخر من وجه

قوله من امر وهو وعوارضه هي الكيفيات والكميات المتصلة والوضع والاين والمتى والفعل والانفعال ۱۲ منه
قوله والثاني يرد عليه ان كون الشيء علة لشيء آخر يتوقف على العلم بالعلة والمعلول
قوله والرابع هو ما ذكر من ان الطبيعي موضوعه اكثر الخ يرد عليه ان كون موضوع العلم اكثر افرادا لا يستلزم كونه افضل
قوله وهو ان الطبيعي يبحث عن الاجسام والاعراض من حيث انها متغيرة والرياضي يبحث عن الاجسام والاعراض من حيث انها كمية
قوله وهو ان الطبيعي يبحث عن الاجسام والاعراض من حيث انها متغيرة والرياضي يبحث عن الاجسام والاعراض من حيث انها كمية
قوله وهو ان الطبيعي يبحث عن الاجسام والاعراض من حيث انها متغيرة والرياضي يبحث عن الاجسام والاعراض من حيث انها كمية
قوله وهو ان الطبيعي يبحث عن الاجسام والاعراض من حيث انها متغيرة والرياضي يبحث عن الاجسام والاعراض من حيث انها كمية

سه يعني ان النفس لو خلق بعض انواع الجسم الطبيعي الذي هو موضوع العلم الطبيعي لكان افضل من الجسم الانساني ۱۲ منه

ف الزرع والضرع والبيت والبهيمة لا تقدر على ذلك والبهيمة تدفع ضرر الضارمن الابيات والكلب لا يقدر على ذلك وعلى هذا القياس
على شيء لذا نظر الى خاصته التي لا توجد في غيره افضل هذا في تلك الخاصة وغيره كذلك بل خواص الحيوانات بعضها لا توجد في الانسان
فلا يصح الحكم بتفضيل الانسان على جميع الوجوه على ملك او حيوانات فتدبر غاية التدبر ۱۲ منه عفا الله عنه الا توجد فيها شيء تتمنى لنفسه

الفضائل النفس هي العادة المالكة وهي امّ الصناعة ومعرفتها اشرف المباحث
واصلح ١٢ع هذا اشارة الى التفصيل باعتبار موضوع المكلمتين المذكورة ١٢ع

بعد اثبات المبدأ الاعلى وصفاته والجاهل بمعرفته لا يستحق ان يقع عليه
وقد ورد من عرف نفسه فقد عرف ربه اى من عرف نفسه بالعبودية فقد عرف ربه بالربوبية ١٢ع

اسم الحكيم وان اتقن سائر العلوم فالعلم المشتمل على معرفتها افضل من غيره
اى الحكيم الكامل ١٢ع

فاما الرياضي فهو اشرف من الطبع بوجوه اخر منها انه اقرب الى الامور المجردة
الشروع في وجوه تفضيل الرياضي ١٢ع

عن المواد بالكلية فهو واسطة الى الالهي فهو افضل ومنها ان الاحوال الوهمية
اى الى الذهن والفرج ١٢ كسيلة ١٢ لان وسيلة الافضل افضل ١٢ع كما مر ١٢

والخيالية غير متناهية والقسمة هناك لا تقف عند حد فهو افضل مما هو
البحوث في الرياضي ١٢ يعني لا تقف عند حد ١٢ اى بحيث لا يتجاوزه ١٢

محصور بين الحواصر ومنها ان الامور الرياضية اصفى والطف والذ واتم
وهي الامور الخارجية التي يبحث عنها في الطبعي ١٢ كما وضاع الافلاك وبعدها ١٢ع

من الامور المكدرة الجسمانية ومنها قلة التشويش والغلط في براهين العددية
اى الاضطراب ١٢ع التي يبحث عنها في الطبعي ١٢ع

او الهندسية بخلاف الطبعيات الالهي ومن اجل ذلك قيل ادراك الالهي اكمل من ادراك الطبع
فانها احاد مركبة من البدنيات او قيل الوسائط بينها وبين البدنيات ١٢ع

من جهة ما هو اشبه واحرى لا باليقين اعلا الاول فلكونه ماورا ء ملكات الحواس
اى الالهي ١٢ كما للادراك الحق والعقول الفضائل ١٢

بالكلية واستعلائه عن احاطتها به واما الآخر فلتغير حال العنصر وخفاء حال
واحاصل ان التوسط بين التجرد البحت والمغشوشية العرفية هو الاشبه بادراك العقل ١٢ع

المغشوة بالآغشية الجسمانية على العقل لتسلط الحواس على ادراكها لو ذهب

الرياضي اشرف من الطبع بوجوه اخر

الى احصاء فضائل ذلك العلم وما فيه من العجائب والغرائب لا دق ذلك الى تطويل
اى الى حصر وتعديد فضائل الخ ١٢ ع
واما ما ذكره شيخ الاشراق من انه كان في الزمان القديم من شان الصبيان
هذا رفع لما يتبادر من نفيه البعيد على الراسي اى الفتح بهاب الدين المقتول رح ١٢ من سكاكي
الاشتغال بالعلوم الرياضية واستدلاله بكلام الحكيم سقراط لما اراد
اى فلا اراد اشتغل بها لانها علوم الصبيان ١٢ ع
الاشتغال بالعلوم الرياضية في خرمهره ولم يتيسر له ذلك لهجوم الوافعة
التي قتل فيها عامله لتاخير النظر اني كنت مشتغلا باصل العلوم واشرف الصناعا
وهي الفلسفة ولم اتفرغ للنظر في الرياضيات لشدة استغراقي بهذا فهذا لا يدل على
اى الفلسفة الالهي وهي الالهي ١٢ ع
مفضولية العلوم الرياضية مطلقا الا عن العلوم الالهية والدليل عليه قوله اذا
الجمع باعتبار تعدد فنون الالهي كما مر ١٢ ع
اطلقت الفلسفة لا يراد بها الا معرفة المفارقات والمبادي والالهيات المتعلقة بها
اى الاشياء المجردة عن المادة كالله الحق والعقول
من دون تشبيه بالطبيعي والالهي ١٢ ع
ولا شك في فضلية هذه العلوم على الرياضة وعلى سائر العلوم وكون الصبيا كانوا يتنظرون فيه
هذا من كلام الشارح وهذا هو الجواب عن الاستدلال بكلام سقراط ١٢ من سكاكي
وقديم الايام لا يدل على خساسة بل هو علم عقلي شريف للخيال فيه معاونة شديدة
لان الصبيان يتعلمون في صباهم القرآن والكتب الابتدائية من الفقه
ولكون الخيال فيه معاونا والمستولي على الصبيا هو الخيال والوهم فلا جرم كانوا ينظرون
هذا توجيه لترويج تعليم تلك العلوم في حالة الصبا ١٢ من سكاكي
فيه ليتمرن اذهانهم ويتدرب عقولهم على قبول الحق وفهم الصدق
قوله ايضا اذ هي ابواب اربعة من خلاصة الحساب في دقيق الفهم نهاية ١٢ فيضيه

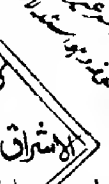

والحق انا خير العلوم الرياضية خصوصا الهيئة منها الى آخر سنوات التحصيل حين ما صاروا قادرين لقوة التخييل بالمرة
ولهذا لم يقدروا على دقائق تلك العلوم = ثم روح بعض العلماء تدريس كتب الهيئة يعني سبع سنداد = تصريح
شرح چغميني = قوشجي = بست باب على بيئة دورة الاهادية الشريفة في سنة واحدة بل في اقل منها ١٢ محمد عبد الرحمن

القسم الثاني في الطبيعيات

(الذي هو القسم الاول من الكتاب ١٢)

ولنقتصر وفاقا لمن سبقنا على شرح ما سوى المنطق وهو القسم الاخير من هذا الكتاب مستعينين بفيض الحق وملهم الصواب القسم الثاني في الطبيعيات التي هي احد اقسام الحكمة النظرية وموضوعها الجسم الطبيعي من حيث اشتماله على قوة التغير وعرفوه بانه جوهر يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قوائم ومعنى الجوهر الذي صيروه جنسا ليس هو الموجود بما هو موجود مسلوبا عنه الموضوع اذ لو كان هذا المعنى جنسا كان فصله المقسم مقوما لحقيقته ومقررا لماهيته من حيث هي هي وبيان ذلك ان الفصل المقسم لا يحتاج اليه الجنس في تقومه من حيث هو هو لانه خاصة للجنس كما ان الجنس عرض عام له بل في ان يوجد ويحصل بالفعل فانه كالعلة المفيدة لوجود الجنس لا لتقومه باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية التي للعقل فاذا كان ماهية الجنس هو الموجود بما هو موجود مع قيد عدمي هو سلب الموضوع كان فصله الذي يحصل وجوده يقوم فيما شاركه الى ان ليس والغالي الجنس بالاسم كالجوهر الموجود بما هو موجود ويقال له الفصل المقسم ١٢ منه ماهيته انما هي ماهيته اذ ماهية الوجود لا غير وايضا ٨١ ٣٤

اورد لفظ الباحث لمراعاة جمعية الالهيات بلفظ الالهيات ٣٤ منه

٣٤ غلط والصواب الالهية بالافراد على ما في ذات ما قال ٥ التي هي احد آه فتامل ١٢ عبيد

الاول ان يقول والا لزم ان لا يكون الكرة جسما ١٢ ع

ص قوله لانها آه دليل اخر على المدعى المذكور لكنه ضعيف غاية الضعف كما سيظهر ١٢ ع

ص قوله اقول تحقيق ذلك المقام ان اربعة قوائم متحققة بين الانصاف الاربعة للبعد الطولي والعرضي واذا اقيم عليها الخط العمقي النافذ الى الجهة الاخرى فيحصل اربعة قوائم باخذ الانصاف للبعد العمقي مع انصاف البعد الطولي والعرض على السطح الظاهر الذي عليه الاربعة الاولى واربعة قوائم من انصاف البعد العمقي مع انصاف البعد الطولي والعرض من الجانب الاخر الاربعة الاولى غير نافذة الى الجهة الاخرى فمن ثم ان الزوايا القائمة ستة عشر فليتم بامت يشيئي ١٢ محمد عبيد الله غفر له

يلزم من انعدام شئ من اذا رد هذا المعنى انقلاب الحقيقة وامكانات افراد الجوهر
كلها واجبة الوجود تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولا ايضا الشئ الموجود بالفعل
يصلح لان يكون عنوانا للحقيقة الجنسية حتى يحتج في عدم صدق على الواجب تعالى
الى التخصيص الشئ بالممكن كما في الحواشي الفخرية ولا لكان كل من علوم شيأ هو
نفسه جوهرا علم انه موجود وما امكن تعقل شئ من الانواع الجوهرية فان العلم
هو المكتسب من صورة شئ مجردة عن مادته فصورة الجوهر جوهر كان صور الاعراض
اعراض بناء على احفاظ الماهيات في ظرف الوجودات وماهية الجوهر ليست في العقل
بالصفة المذكورة بل هي موجودة فيه لا كجزء منه فاذن معنى الجوهر الذي
يصلح للجنسية هو ما يعبر عنه بانه الشئ ذو الماهية اذا صلت ماهيته موجودة
بالفعل في الخارج كان وجودها الخارجي لا في موضوع وهذا المعنى ثابت له سواء وجد
في العقل او في الاعيان وليس اذا كان في العقل فقد بطل ان يكون ماهيته في الاعيان
ليست في موضوع بل المعقول من الجوهر جوهريته انه موجود لا في موضوع بالمعنى المذكور
اي ماهية اذا وجدت في الخارج يكون لا في موضوع كالمغناطيس الذي في الكف

لا يقدح عدم جذبه للحديد بالفعل في كونه جذابا للحديد اذا ضاق الحديد

الفاء لتعليل عدم القدح في كونه جذابا للحديد بالقوة ١٢ عبيد درج

ففي قوته جذب الحديد سواء وجد في الكف او في خارج الكف وحمل الجوهر

لان القوة والامكان لا تقتضي الفعلية ولهذا لا تقتضي ازلية الامكان م

هذا المعنى على الانواع التي تندرج تحته يكون لذا فلا العلة كما هو شان

الذي مر وهو ما يعبر آه الراد بالنوع النوع الاضافي ١٢ منه

الذاتيات من افعال تعلل واما حمل كونها موجودة بالفعل لذات هو جزء من كونها

الذاتية بالمعنى الاعم فافهم ١٢ ع

موجودة بالفعل الا في موضوع عليها فلا محالة يكون سبب ان حقائقها امكانية

اي الانواع المندرجة ١٢

لا تكون موجودة الا بسبب كيف واذا لم يمكن حمل الموجود بالفعل على ما تحته من

وقد تقرر عندهم ان المقولات اي الاجناس العوالي عشر تسعة للعرض وواحد للجوهر ١٢

الاجناس العوالي التي هي المقولات العشرة لا بسبب كحمل الجنس لذا لا يعلل فلم يصير

لامكانها وافتقارها الى الجاعل ١٢ ع

باضافة معدة سلبية جنسا التي والا لصار باضافة معنى ايجابي اليه وهو قولنا في الموضوع

هو قوله في تعريف العرض الى موضوع ١٢ عارف

جنسا للاعراض بل هذا اولى وهو خلاف ما تقرر في مدارك الحكماء وقد علم مما ذكرنا ان

لانهم مروا ان العرض عرض عام لجنس مقولاته والا لم يكن المقولات اجناسا عالية ١٢

موجودة في الخارج كان في موضوع ١٢

مفهوم العرض اعم من مقولة الجوهر باعتبار الوجود الذهني لان الجوهر الذهني يصدق عليه انه

لانه قدم لما ذكرنا ان صور الجواهر جواهر مع كونها موجودة في الذهن ١٢ ع

موجود بالفعل في موضوع ويصدق عليه ان وجوده العيني لا يكون في موضوع فهو جوهر بحسب

وهذا اشارة الى انه ليس المراد بالعرض ما يقابل الجوهر بل ما يقابل الشيء الذي هو الابتدائي وجود

ماهيته وعرض باعتبار وجوده في الذهن لاصافاة بينهما انما المنافاة بين مقولات العرض

اي الجعل المستقل الجديد ١٢ ع

الطبعيات

سه وذلك لان المفهوم المشتمل على السلب مما يتنازع الفهم الوهمي في قبول ذاتيته للامور الموجودة لها فانات السلب الوجود بخلاف المفهوم الغير المشتمل عليه اي السلب لعدم وجود منشاء التنازع فيه وان كان عند العقل كلاهما سواء لان الكلام في مصداقها وليس السلب اخلاقيه بل لها مصداقيات لبيطان يعبر عنها بهذين المفهومين كذا قال بحر العلوم ره ١٢ عبيد

وكذا بينها وبين مقولة الجوهر في صدقها بالذات على شيء ومفهوم العرض انما
اشارة الى ما ذكره بعض الفضلاء في صدق مقولة على شيء بالذات ١٢ ع
لان كل المقولات اجناس عالية والجوهر
يعرض بجميع المقولات في الذهن ولتسع منها في الخارج وأما ادراك من انه
اى لافراد جميع المقولات وذلك لانها كلها حالة في المحل المستغني عنها في الذهن
على تقدير كون الصورة العقلية جوهرا او عرضا يلزم كونها جوهرا او كيفا فيندرج تحت
للعلم
مقولتين فصدق عدم اقتضاء القسمة والنسبة عليها فمندفع بان اريد بالكيف ما هية
بها الجهر والكيف ١٢ هذا دليل لكونها كيفا ١٢ ع
حقها ان تكون في حقيقتها بحيث لو وجدت في الاعيان كانت في موضوع وغير مقتضية
اقول احترز بقيد القسمة عن مقولة الكم وبقيد النسبة عن المقولات النسبية ١٢
للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى جنس من عوالي الاجناس كما ان الجوهر بالمعنى الحقيقي له
جنس عال فهما باعتبار هذين المعنيين جنسان متباينان لا يصدقان على شيء في شيء
عن الظروف وهكذا قياس باقي المقولات وان اريد منه عرض لا يكون بالفعل
من الخارج والذهن ١٢ اى بها ايضا مقولات متباينة لا يصدق اثنان منها على شيء ١٢
مقتضيا للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى عرض عام لمقولة الكيف ولغيرها في الذهن على
فيه اشارة الى ان اعتبار المعنيين للكيف باعتبار المعنيين للعرض فانهم ١٢ عبيد ١٢
نحو ما مر في معنى العرض فلا تمانع بهذا الاعتبار بينه وبين الجوهر ولا يلزم اندراج الصورة
من المعنيين ١٢ از لا تمانع بين شيء وبين ما هو عرض عام ١١ علم
العقلية تحت مقولتين هذا تقرير كلامهم على وجه يطابق مرامهم واعلم انه ليس معنى
منه حتى قالوا الواقع يتعلق بنفسه وبنقيضه وبهما لا تصور ١٢ ع
قولهم ركبنا الجواهر جواهر ان اكثر من الجواهر الذي في الذهن ولا محل مستغنى عنه

الطبعيات

هو الذهن فانه قد تزول عنه صور الجواهر تعود اليه بحيث توجد تارة في
الخارج لا في موضوع وتارة في الذهن في موضوع كالمغناطيس الذي هو في الكف
فانه بحيث يجذب الحديد تارة كما اذا كان في خارج الكف ولا يجذبه اخرى كما
اذا كان فيه فانه مغالطة من باب تضييع الحيثيات ولا اعتبارات واخذ الكلي
مكان الجزئي فان الكلي الذي ذاته في العقل يستحيل وقوعها في الاعيان واستعدادها
عن موضوع والمغناطيس الذي في الكف يجوز عليه الخروج منه والجذب
للحديد بل المراد بالكلي الكلي الطبيعي اي الماهية بلا شرط والمعقول من الجوهر
وانكان عرضا بحسب خصوص وجوده الذهني وكونه كليا لكنه جوهر بحسب ماهيته
فان ماهيته ماهية شأنها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع اي
انها معقولة عن امر من شرط وجوده في الاعيان ان لا يكون هو في موضوع
والقيل المغناطيس انما يكون باعتبار ان ماهيته تتصف بجذب الحديد مع قطع النظر عن الوجود

الطبيعيات

فقال الاستاذ لو بينت المراتب المذكورة بهذا التفصيل والتكرير لهذا العامي لفهمها وانت لا يفهمها فقال العامي انا فهمتها كما قلت فقال المدرس كذلك ذلك فقال العامي لا اعرف الالفاظ العربية ولكن الذي تقوله بشرط شيء فهو كالجار مع المجرور والجملة والذي تقوله لا بشرط شيء فهو كالجار مع قطع عن ان يكون عليه الكاف او لا فقال التلميذ انا فهمتها الآن ببيان العامي ٣٣

فاذا وجد مقارنا لكف الانسان ولم يجذب الحديد وجد مقارنا لجسم حديد فجذبه لا يلزم ان يقال انه مختلف الحقيقة فاذا لكف وفي حديد بل هو في كل منهما بصفة واحدة وهو انه حجر من شأنه جذب الحديد فان قلت قد صرح الشيخ في الهيات الشفاء بان فصول الجواهر لا يجب ان تكون جواهر بحسب ماهيتها وان صدق عليها الجوهر صدق اللوازم التي لا تدخل في ماهية الملزومات حتى يلزم ان يكون لكل فصل فصل الى ما لا نهاية فاذا لم تندرج تحت مقولة الجوهر فلا بد من اندراجها تحت شئ من باقي المقولات التسع العرضية مع عدم صدق مفهوم العرض عليها وهذا ينافي قولهم مفهوم العرض عرض عام للمقولات التسع في الخارج قلت لا يلزم من عدم اندراج فصول الانواع الجوهرية تحت مقولة الجوهر لذاتها اندراجها تحت شئ من المقولات العرضية لذاتها بحيث يكون تلك المقولة جنسا لها فلا يلزم من عدم اندراجها تحت تلك المقولات عدم اندراجها تحت مقولة اخرى حتى يصدق عليها مفهوم العرض اذ لا مانع من عدم وقوع حقيقة بسيطة لا جنس لها ولا فصل تحت شئ من المقولات بالذات كما صرح به الشيخ في قاطيغورياس الشفاء هذا والموضوع لكل شئ على ما يؤول اليه

الطبيعيات

محصل كلام المحصلين من المشائين هو الذي اذا قيس الى ذلك الشيء لا يكون
انما قال المحصلين لان الموضوع عرف بتعريفات عديدة ١٢ ع
متقوما به اي من حيث ماهيته فالهيولى بالقياس الى الصورة الجسمية الشخصية
اشارة الى عدم التباين الذاتي بين الهيولى والموضوع من حيث وجود ماهيته ١٢
لم تكن موضوعا بل مادة لاحتياجها في تقومها الى الصورة من حيث ماهيتها وتكون
وان كانت مستغنية عن تلك الصورة الشخصية لاحتياجها ١٢
موضوعا بالقياس الى الجسم التعليمي وسائر الاعراض القائمة بها العلم تقومها
بها مطلقا والمراد من الامكان في تعريف الجسم الامكان بحسب نفس الامر
الى وجود ماهية تلك الاعراض ولا الى وجودها الشخصي فافهم ١٢ منه
فزيادة قيد الفرض كما قال الفلك وهو لا يغني عن قيد الامكان اذ به لا يتحقق
يعني لا يتوهم انه يكون قيد الفرض زائدا لا فائدة فيه ١٢ منه
بالفعل قطعا وليس المراد منه الفرض التقديري ليتحمل طرده بالجواهر المجردة
جواب عما اورده شارح التجريد على تعريف الجوهر في التعريض ١٢
بل المراد التجويز العقلي الذي يستعمل في الرياضيات وقال الامام الرازي المراد من
وهذا اخص من الفرض التقديري المستعمل في مقدم شرطيات المنطق ١٢
الامكان المعتبر في تعريف الجسم هو الامكان الاستعدادي لئلا يخرج ما
استعداد الجماع مع فعليتها
الابعاد الثلاثة من الطول والعرض والعمق ١٢ ع
يكون الابعاد حاصلة فيه على طريق الوجوب كما في الافلاك المتحركة وما تكون حاصلة
لان الاستعداد هو صلوح الشيء للشيء مع عدم وجوده بالفعل فهو ينافي الوجود ١٢ ع
لا على طريق الوجوب كما في الاجسام المضلعة وقال ان الكرة المتحركة يتحقق فيها
قطر بالفعل انتهى قول الحق المتبع ان الجسم ما هو جسم ما لم يكن من شأنه
(للزوم المحال وهو عدم الواجب تعالى عنه ١٢ ع

+ لانهم غيرقائلين بوجود الهيولى فلا مادة في الجسم ولا يقولون بجوهرية الصورة النوعية بل هي عرض عندهم فلا محل عندهم يحتاج الى المحال ١٢ ع

الطبيعيات

ان يتحرك ولا يجب ان يتحقق فيه سطح او سطوح بل لما يجب فيه ذلك من حيث التناهي
وحيثية التناهي ليست بعينها هي حيثية ذات الجسم وحقيقته ولا يحتاج
الجسم في ان يكون جسما الى ان يكون متناهيا بل الحكم عليه بذلك بضرب من
البرهان جسمية الكرة كما صرح به الشيخ في الشفاء ليست بواسطة الخط او الخطوط
او كذا جسمية المكعب ليست بواسطة الابعاد السطحية والخطية لانها متاخرة
عن ماهية الجسم وجوده بل الجسم في مرتبة ماهيته صلح ان ينتزع منه ابعاد
ثلثة مع قطع النظر عن ان يكون متحركا او ساكنا متناهيا او غير متناه فالابعاد
المعتبرة في الرسم او المأخوذة في الحد هي الابعاد المتقاطعة المفروضة في نحن الجسم
لا الابعاد السطحية الاطرافية التي تكون في المكعبات امثالها كيف ولو كان كذلك
صدق التعريف على كل سطحين متلاقيين على خط واحد من سطوح المكعب يقال
خرج مثلها من قيد الجوهر لانا نقول فعلى هذا ينبغي ان يوخذ في التعريف لفظ
فذكر الابعاد المتقاطعة على الوجه المذكور احتراز عما ذهب اليه بعض المعتزلة من

وجود السطح الجوهري وأما ايفاء تمام الحد اشعار بان المعتبر في الجسم قبوله للابعاد

على هذا الوجه وان كان قابلا لابعاد كثيرة لا على هذا النحو والتالي واضح

اى المتقاطعة على زوايا قائمة الاثنى عشر ١٢ ع

المباحث المشرقية على تعريف الجسم بانه قابل للابعاد الثلثة المتقاطعة بانه

اى التعريف غير مانع لانه صادق على جزء الجسم وهو الهيولى الاولى ١٢ منقوض بالهيولى الاولى اذ يصدق عليها انها قابل لفرض ابعاد الثلثة فيها

انما قيد بالاعتبار لان الهيولى الثانية جسم فلا بد من صدق التعريف عليها

والجواب ان المراد من القابل في هذا الحد هو القابل بالذات وقبول الهيولى للابعاد

اى الجواب مبنى على حمل الفاظ التعريف على المتبادر ١٢ ع

الثلثة ليست بالذات بل بواسطة حصول الصورة الجسمية فيها فلا يقال الجسم عبارة

اى على الوجه المذكور على ما يرد عليه ما في حاشية ٥٤ ١٢ ع

عن مجموع الهيولى والصورة ولا يجوز ان يكون للصورة مدخل في قابلية الابعاد لان

كما سياتى في الفصل الثاني ١٢ ع

حقيقة الهيولى الجزء الذي به يتحقق الامكان والقبول وحقيقة الصورة الجزء الذي

اى عند الفلاسفة ١٢ ع — اى للابعاد الثلاثة ١٢ ع

به يتحقق الفعلية والحصول فالصورة يستحيل ان تكون قابلا او جزء من القابل

فاذا القابل للابعاد الثلثة هو الهيولى بالذات غاية ما في الباب ان يكون قابليتها

يعنى ان تعريف الجسم يصدق على الهيولى فقط ١٢ ع

للابعاد بتوقف على تلبسها بالصورة لانا نقول لقبول ههنا بمعنى القوة والاستعداد

فالصورة كما تكون شرطا في القابلية ١٢ ع

الطبيعيات

بل مطلق الاتصاف وهذا المعنى قد يجامع الفعلية بل الوجوب والقبول بالمعنى
الاول لا يجامع الفعلية وهو من خصائص الهيولى لا المعنى الثانى وتوهم الابعاد
لاخذ عدم الفعلية فى مفهومه كما مر منا
وفرضها فى الجسم لا يتوقف على الهيولى بل حدوث الابعاد فى الخارج يتوقف على
لانه يكفى لهذا التوهم الاهتداء
وجودها كما ستعلم والمعتبر فى تحديد الجسم هو ذلك لا هذا وهذا تحقيق ايضا
عن برهان الفصل والوصل
علم ان جسمية المكعب ليست بواسطة الابعاد الحاصلة فى الخارج واعترض
ايضا بان الامكان والقابلية اوصاف لا ثبوت لها فى الخارج والتعريف بالامور
لفروعة عدم الذاتيات فيقام
العدمية ان جاز فانما يجوز فى الماهيات البسيطة التى لا جنس لها ولا فصل
اى تعريف الامور الموجودة بالامور العدمية لانه يستحيل ان يكون
والجسم ليس كذلك لوقوعه تحت جنس الجوهر فله فصل ايضا وتركب من
اى ليس من الماهيات البسيطة
الهيولى والصورة والجواب انهم كثيرا ما يعبرون فى الحدود عن الفصول بلوازمها
فلا ضرورة فى اقامة الامور العدمية هنا فاذا لم تكن تعبيرا بالامور
كقول المعلم الاول فى حد المتصل انه الذى يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى
وهو ارسطاطاليس المعروف بابن سطو
على الحدود المشتركة وفى حد الرطب انه القابل للاشكال بسهولة وكقولهم فى
وامكان الفرض من الامور العدمية
حد الانسان الحيوان المدرك للكليات وفى حد الهيولى الجوهر المستعد فقد عبروا
والقبول من الامور العدمية
بهذه الامور العدمية او الاضافية عن مباديها التى هى الفصول الحقيقية فليكن

الطبيعيات

القبول او الصحة او الامكان المذكور في تحديد الجسم ايضا من هذا القبيل
هذه الالفاظ الثلثة مذكورة في التعريفات المتقدمة ١٢ منه الجسم جُبيذ
هو مرتب على ثلثة فنون لانحصاره الجسم الطبعي في الفلكي والعنصري فالبحث عنه
اي الجسم اطلاقا ١٢ الفن في اللغة النوع وفي الاصطلاح اسم للمسائل المتحدة المشتركة ١٢
اما على وجه يعم بقسميه او يختص بواحد منهما والاحوال العامة انسب بالتقديم
الزكاة الخبز والتركيب من الهيولى والصورة وغيرها الكلام لسكاكي ١٢ منه
لكونها مبادئ للاحوال الخاصة ولانها اعرف عند العقل لعمومها وموضوعات
اي الموقوف عليه للاحوال الخاصة ١٢ ع وكثرة افرادها ١٢
الفن الثاني اقدم طبعا واكرم من موضوعات الفن الثالث على زعمهم وتقديم
اي الفلكيات وموضوعا بما يعرض الافلاك والكواكب وغيرها ١٢ ع
البحث عن احوال ما هو مقدم طبعا وشرفا اولى من مخالفة الفن الاول فيما يعم الاجسام
الطبعية ويقال له السماع الطبعي وسمع الكيان لكونه اول ما يسمع في الطبعيات
ولاحظ اسماءها في سائرها وهو مشتمل على عشرة فصول فصل في ابطال

الطبعيات

فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى

سه اقول هذا الالزام من جزء النظام والاتمام محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ره ومحمد بن زكريا الرازي ره ذهبا الى بطلان تركيب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى ولا يقولان ببطلان قبول الجسم الانقسام المتناهي وحاصل منهما ان الاجزاء التي لا تتجزى التركيبية باطلة دونها تحليلا عيد وانهما ان لم كان الاجزاء التحليلية اذا جمعت صارت تركيبية فيبطلان الثانية يستلزم بطلان الاولى قال المحشي ٧ وانا نهاية ١٢

الجزء الذي لا يتجزى الجسم اما مفرد ليتالف منه اجساما او مركب يتالف منه اجسام
تقسيم للمركب
متشابهة كالسرير او مختلفة كالحيوان والجسم المفرد قابل للانقسام اتفاقا او
المركب من العنصر كالحجر للماء والمختلف كالحيوان
بالفعل او بالقوة وكل منهما اما متناه او غير متناه فهذه اربعة شقوق
كما يقوله المتكلمون والنظام
بغرب الاتنين في الاثنين
والى كل واحد منها ذهب وذهب المصنف وفاقا لجمهور الحكماء الى
اي مصنف هذه الرسالة الحكمة
انحصال الجسم وقبوله للانقسامات الغير المتناهية فاذا ابطال
يعني ليس فيه اجزاء بالفعل كما يذهب اليه المتكلمون والنظام
الشقوق الباقية وهو انما يتاتى بابطال وجود ما لا يتجزى
بحذف احد الجزئين

الطبيعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

ما لم تذكر فيها من الاجزاء التي لا تتجزى اذا انضمت الى الصورة

اصلاً من ذوات الاوضاع بالاستقلال الذي يقال له الجوهر الفرد كما صدر الفصل
الدليل على نفي الجزء الفرد بالوضع الاشارة اليه بالقيد الاخير من الجزء ١٢
وفي التعبير عنه بالجزء الذي لا يتجزى ايماء الى ان المقصد في هذا الفصل نفي تركب
لان عبارة الهيئ لا تخلو عن نكتة خصوصا اذا كانت على خلاف مقتضى الظاهر ١٢ ع
الجسم عنه لا ابطاله في نفسه كما هو في الحواشي الفخرية ولما كانت مسئلة
توجيه الاصدار لبعض هذه المطلقين دون غيرها ١٢ ع
ابطال الجزء من مبادئ مباحث الهيولى والصورة والتلازم بينهما من العلم
صفت اولى ١٢
الاعلى التي ذكرها المصنف لتحقيق ماهية الجسم الذي هو موضوع العلم الطبيعي وجب
اي مع حيثيته ١٢ الايضاح الكون التابع على بصيرة ١٢ قاضي
ايراد هاهنا في صدد هذا الفن واما ايهاما من اي علم يكون ففيه صعوبة ومن جعلها
لان مسئلة الجزء موقوف عليها الموقوف عليه للفن فوجب تصدير الفن بها ١٢ ع
من الطبيعي اولها بان الجسم جوهر ذو وضع قابل للانقسامات الغير المتناهية فان
والدلائل السيد الشريف في حواشيه على الكلمات ١٢
بطلان الجزء في قوة قبول الجسم انقسامات لا الى نهاية لئلا يلزم عليه ان موضوع
اي مسئلة كانت ومن اي علم كانت لانخرج من هذه الاربعة ١٢ عبيد ر ٢
المسئلة يجب ان يكون اما عين موضوع العلم او نوعا منه او عرضا ذاتيا له

الطبيعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

ان النقطة نهاية الخط فهي فضية مهملة تامل ١٢ عبيد ر ٢

وليس هذا بالاتصال الحقيقي ١٢ ع وهو المسمى بالاتصال الحسي

* * *

مثال الاول من غير الناطق "كل جسم فله تمثل طبعي" ومثال الثاني منه "كل حيوان فله قوة الحس"
ومثال الثالث منه "الحركة تقع في مقولاته الاربع" ومثال الرابع منه "كل متحرك بحركتين مستقيمتين
لا بد ان يسكن بينهما" واما مسئلة كون الصورة النوعية تتكون وتفسد كما في انقلاب الماء هواء وبالعكس
فلندرتها لم يعدوها من المسائل وغير تلك الاربعة راجعة اليها بالتعميم فيها ١٢ ابو الفضل القدكري ٧

نوعا منه كما بين في المنطق وموضوع هذه المسئلة ليس كذلك وان الحكمة باحثة
عليك بحاشية شيخ ملا حسن رح على السلم وغيره ١٢ ع
عن احوال الموجودات في نفس الامر الجوهر الفرد بخلاف ذلك وان البحث
على التحقيق خلافا للميبذي حيث قال احوال اعيان الموجودات ١٢ ع
عن نحو وجود الاشياء او عدها انما يختص بالعلم الاعلى دون غيره من العلوم
وهو الالهي بالمعنى الاعم كما لا يخفى
الجزئية ولكن يرد عليه شيء آخر وهو ان الاتصال لما كان مبدأ لفصل الجسم الطبيعي
اي الى القابل المذكور ١٢ منه
على ما ذهب اليه المحققون وهو يساوق قبول الانقسام الى غاية و
المساوقة تلازم من الجانبين ١٢ ع
موضوع العلم وما يبحث عنه يجب ان يكون من مسلمات ذلك العلم المفروغ
بل من مسائل جميع العلوم عند التصور بالكنه
عن انيته فعلم هذا قولنا الجسم يقبل الانقسام الغير المتناهي لا يكون من
فثبت ان ذكره اي على سبيل المبدئية وهو المطلوب ١٢ ع
مسائل الفن الطبيعي بل انما يكون من مباحث العلم الالهي فمسئلة الجزء على ما نقد
لان البحث عن ذوات الاشياء واحيانها من وظيفة العلم الاعلى ١٢ منه
يجب ان تذكر في دلائل الطبيعيات على سبيل المبدئية لا على انها من المطالب
اي لانها من مبادي مباحث الهيولى والصورة وهي من مبادي امر الفن ١٢ ع
فيها اللهم الا ما يستدل به على اتصال الجسم بالبيانات الطبيعية من جهة حركاته
اي البيانات المأخوذة فيها الامور الطبيعية ١٢ منه
كما سيأتي على ذلك في الشرح ١٢ ع
وقواه وافعاله وقد اورد المصنف على ابطال تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى
خفيف المؤنة ١٢ ع
دليلين احدهما قوله لانا لو فرضنا جزءا بين جزئين فلا يخلو اما ان

الطبيعيات
ابطال الجزء الذي
لا يتجزى

يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن

مانعا لكانت الاجزاء المتداخلة والمتلاصقة وهو اتحاد الجوهرين كلا او بعضا في

الوضع ولا اشارة محال ولا بجاز وقوع اجزاء العالم في حيز خردلة وتداخل الوسط

في احد الطرفين اما بالتمام فعلى الثاني ينقسم بما ينقسم به احدهما

او كلاهما وعلى الاول يلزم ان لا يفيد لتاليف جسما وايضا فلا يكون وسطا وطرفا

وقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف فثبت كونه مانعا من تلاقيهما فانه يلزم

الوسط احد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف الآخر فينقسم واعترض بانهما يلتقيان

فانه الملاقاة هو الطرف الخارج منه فيلزم التعدد في طرفه لا في ذاته فلا يلزم

الا انقسامها واجيب عنه بان ما حل فيه احد الطرفين غير ما حل فيه الطرف الآخر

والا لكانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر وهو محال بالضرورة فلا بد

من ان يفرض في ذاته شيء غير شيء فيكون منقسما ولو ورد هذا بوجهين الاول بان الزاويتين

ان المحلين متغايران بالذات تغايرا في الخارج او في الوهم فذلك باطل اما الاول فظ

الطبيعيات

ابطال الجزء الذي لا يتجزأ

غير مانع عن تلاقي الطرفين لا يقتضي ان يكون الوسط داخلا بكليته في كل الوسط الطرف او بعضه فقط

بل من صور عدم منع الوسط من التلاقي بوجه ان يكون الوسط داخلا ببعضه في بعض احد الطرفين وببعضه في بعض الطرف الآخر

وح يلزم انتصاف الكل بالاربعة وعلى هذا فقوله واما تداخل بعض الوسط الخ ممنوع بل تداخل بعض الوسط داخل

في الاحتمالين اي المنع من التلاقي وعدم المنع منه كما لا يخفى فتدبر ١٢ عبده العاجي محمد عبيد الله القندهاري عفا الله الباري »

واما الثاني فلانه يستلزم ان يكون حلول الاطراف في محالها حلولا سريانيا اجمالا
اى بطلان تغاير المحلين في الوهم ع ١٣
فيحقق وان اريد انهما متغايران ولو بالاعتبار فلا نسلم استلزامه ان يفرض فيه شئ
على اول القض ع ١٣
دون شئ ولا يجوز ان يكون الاعتبار الذي يتعدد بسببه المحل عند العقل
هذا سند للمنع اورده بصورة العطف ع ١٣
امرا غير مستلزم للامتداد اصلا ليفرض فيه شئ دون شئ والثاني ان بعضه ليس
في اجزاء الجزء ١٢
اولى بان يكون موضوعا لاحد الطرفين من كله كيف والحلول السرياني اذا لم يجز
اقول بذا اجزاء لقوله اذا لم يجز الخ وما قال المولوي اعلم ره نحو ما من انه ما التفاوت
في ممتد لم يجز في جزئه لان جزأه ايضا ممتد فلا يكون بعض من المحل مختصا
لما ستعرفه ان امتداد الكل يستلزم امتداد الجزء ع ١٣
بمحلية احد الطرفين وبعض آخر بمحلية الطرف الآخر واذا كان حال الممتد كذلك
من عدم الامتياز فحال ما فرض غير ممتد بالطريق الاولى فالاولى في الجواب ان
اى محلية الاطراف مع كونهم صالحا للامتياز ع ١٣
يقال مغايرة الطرفين في الاشارة مستلزمة لجواز فرض شئ دون شئ بديهة
والمنع مكابرة والثاني من الدليلين قوله ولانا لو فرضنا جزءا على ملتقى
الجزئين فاما ان يلاقي واحدا منهما فقط او مجموعهما بالاسر او من كل
واحد منهما شيئا والاول محال والا لم يكن على الملتقى فتعين

الطبقيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

احمال القسمين الاخيرين فيلزم الانقسام وفي الحواشي الفخرية ان الاحتمالات ههنا
ترتقي الى عشرة اشار بعض الشراح الى بعضها وترك البواقي فعليك باستنباط
الجميع او بالمراجعة اليها ان اشتهيت واعلم ان لاصحاب تصال الجسم حججا قوية على
اثباته سوى ما ذكره المصنف لانه اختار منها حجتين خفيفة المؤنة حيث لا يبتنى
شيء منهما على اثبات الدائرة والمثلث وامثالهما ولا على حركة الجزء او شيء اخر لا باس
بذكر بعض منها تشحيذا للاذهان الناظرين وتحريكا لخواطر المتفكرين خصوصا ما
يبتنى منها على الاصول الهندسية فالاولى انا اذا فرضنا مثلثا قائم الزاوية وفرضنا
كل واحد من الضلعين المحيطين بها عشرة من الاجزاء كان الوتر جذا مائتين بتشكل
العرس من ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتر زاويته القائمة مساو لمربعي ضلعيها و
ليس المائتين جذرا صحيحا والكسر يوجب القسمة بل التحقيق ان ليس للكسر مجردا
ومركبا مربع صحيح اصلا فلا يكون للعدد الاصم الجذر في الواقع فيلزم على اصل
الجزءان لا يوجد لمثل تلك القاعدة قدر في الواقع وبرهان ذلك انه

+ اقول القاعدة بكسر العين كما تطلق على الاصل ويراد بها
القانون وذا لك في علم الهندسة كذلك تطلق
على الوتر في علم الهندسة الحلال مستنبطا حتى صار لفظ
القاعدة بفتح العين مهجورا في اصطلاحها وان ثبت

يستفاد من رابع ثانية الاصول ان مربع كل عدد يساوى مربعى قسميه وضعف

ضرب احد القسمين فى الاخر اذا تمهد هذا نقول اذا فرضنا ثلثة وكسرا مثلا

مربع الثلثة عدد صحيح ومربع ذلك الكسر يكون اقل منه بالبتة لان ما حصل

من ضرب الكسر فى الكسر كان اقل من كل منهما ثم اذا ضرب الستة فى الكسر حصل

كسور ستة من نوع كسر الاصل فاذا جمعنا هذه الكسور الستة مع مربع الكسر

الاول فتبين ان يحصل منها عدد صحيح كما لا يخفى وعلى هذا القياس كل عدد ذى

كسر البيان فى جرد الكسر واضح فان قيل الحجة تبتنى على امكان وجود المثلث القائم

الزاوية ومثبتو الجزء ينكرونه بل يقولون ان البصر يخطئ فى امر الدائرة والمثلث

ونظائرهما من الاشكال انما هى اشكال مدرسة بحسب الواقع كما نقل عنهم قلت

هم مع ذلك لا ينكرون ان المربع القائم الزوايا المتساوى الاضلاع على ما

ذكره الشيخ فى طبيعيات الشفاء من مذهبهم فنقول ذلك المربع ينقسم بقطره

الطبيعيات

ابطال الجزء الذى لا يتجزى

الى مثلثين قائمي الزاويتين فلزمهم الاعتراف بالمثلث القائم الزاوية ولا يمكنهم

دفعه **والثانية** ان مربع قطر المربع بحكم العروس ضعف مربع ضلعه فيكون

للقطر الى الضلع نسبة اذا اثبت بالتكرير صارت ضعفا مابتين في الاصول

من ان نسبة المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مشاة بالتكرير ولما لم يكن بين

الواحد والاثنين عدد لم توجد في الاعداد نسبة يكون مثناها هو الضعف فيكون نسبة

قطر المربع الى ضلعه من النسب التي تختص بالمقادير دون الاعداد وهي ما يتحقق بين مقدارين

او يوجد لهما عاد مشترك اي امر يفنيهما باسقاط عنهما مرة بعد اخرى كالمتصوذ في

الاعداد حيث تنتهي الى الواحد العاد لجميع فتحقق النسبة العشرية في الاجسام

دليل على تصالهما **والثالثة** ان اوقعنا خطا مستقيما كالوتر على زاوية قائمة

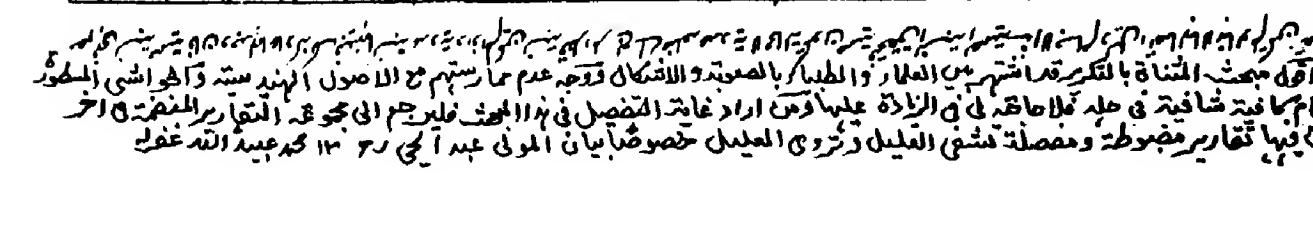

يكون كل واحد من ضلعيها خمسة اجزاء كان الوتر جذ خمسين بحكم العروس واذا
جزرنا طرف الوتر من احد الجانبين جزءا واحدا فوجب ان يجر الطرف الاخر
اقل من واحد اذ لو كان واحدا صار احد الضلعين ستة والاخر اربعة فيصير الوتر
جذ اثنين وخمسين مع كونه بالحقيقة جذ خمسين فثبت الانقسام والرابعة ان
احد ضلعي القائمة اذا كان ثلثة والاخر اثنين كان الوتر اكثر من الثلثة بشكل
العروس واقل من الاربعة بشكل الحمدي والخامسة ان اقليدس برهن في عاشر
اولى الاصول ان كل خط يمكن تنصيفه فلو تركب الخط من اجزاء وتر عدد الزوج انقسام
الجزء الوسطان والسادسة انه بين في ثانية كتاب اقليدس ان انه يمكن ان يقسم كل
خط بحيث يكون ضرب مجموعه في احد قسميه كمربع القسم الاخر فلو فرض تركب الخط
من ثلثة اجزاء وقسم على الصحة كان احد قسميه اثنين والاخر واحدا والحاصل من
ضرب الكل في الواحد ثلثة ومربع الاثنين اربعة فوجب ان يكون قسمته الاولى على الصحة قائل العاشرة
التقاطانى في شرح المقاصد ان برهان بعض هذه الاشكال على ما بينه اقليدس مما يبتنى على رسم
المثلث المتساوي الاضلاع المتوقف على رسم الدائرة لكن لا سبيل الى اثبات الدائرة على
القائلين بالجزء لان طريقان يتخيل خط مستقيم متناه يثبت احد طرفيه ويدار الحول

طرفه الثابت الى ان يعود الى موضعه الاول فيحصل سطح يحيط به خط مستدير ويقال لذلك الطرف الثابت مركز الدائرة ١٢

حاصل من حركة الطرف المتحرك وفي باطنه نقطة هي الطرف الثابت وجميع الخطوط الخارجة من تلك النقطة الى ذلك الخط متساوية لكون كل منها بقدر ذلك الخط الذي أدير ولا نعني بالدائرة الا ذلك السطح او ذلك الخط وهذا البيان لا ينهض حجة على مثبتي الجزء اذ ما ذكر محض توهم لا يفيد امكان المفروض فضلا عن تحققه ولو سلم فانما يصح لو لم يكن الخط والسطح من اجزاء لا تتجزى اذ مع ذلك تمتنع الحركة على الوجه الموصوف لتأديها الى الطفر وعلى هذا القياس اثبات الكرة انتهى قلنا نعم اثبات الدائرة والكرة وامثالهما بطريق الحركة انما يبتنى على اتصال الاتصال كما نص عليه الشيخ الرئيس وغيره وما يعتمد عليه العرف من امر الفرجار لا يثبت به الا الدائرة العرفية ولكن لا ينحصر طريق اثباتها في الحركة بل للفلاسفة طريقان لهم ان لا يتوقف شيء منهما على نفي الجزء فان الشيخ في الشفاء والنجاة بعد ان اثبت الكرة الا بطريق مبناه على اثبات الطبيعة للاجسام وان مقتضاها في البسائط

الطبعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

من الاشكال ليس الا الاستدارة لتشابهها بل الكرية على الخصوص لان شان الاول
راجع عادة الحكماء وقدمنا ومدشا اثبات الباطل المحض بالجزم على الباطل المحتمل
من الاشكال البيضية والمفرطحية ان يكون فيها اختلاف امتداد عن المركز
عرضها شان الاشكال التي فيها الزاوية كالمثلث والمربع ظاهر اما شان آه ١٢ ع
تقدر في الطول والعرض والطبيعة البسيطة لا توجب اختلافا ثم اثبت وجود
اى تقدر مختلف في الطول والعرض ١٢ ع
الدائرة بسبب قطع يحدث اويتوهم في الكرة قال اصحاب الجزء يلزم منهم ايضا وجود
طريق ثاني
الدائرة فانه اذا فرض الشكل المرئي مستديرا مفترسا كان موضعه منه اخفض من موضع
الدائرة هو مستدير اى الذي مفعول ثان لقوله المرئي مفعول ثان لقوله فرض ١٢
حتى اذا طبق طرفا خط مستقيم على نقطة تفرض وسطا على نقطة في المحيط استوى
هذا التطبيق اعني يكون الزاويتان المتكافئتان ١٢ هذا وجه آخر لما على ذلك
عليه في موضع كان اطول ثم اذا اطبق على الجزء المركزي على الجزء الذي يخفض من
اى الذي فرض مركزا ووسطا ١٢
المحيط كان اقصر فلن يتم قصره بجزء واحد اجزاء فان كان زيادة الجزء لا تتساوى
اجزاء الفرد اذا انطبق على الجزء ١٢ اجزاء الفرد اذا فرض ١٢
بل تزيد عليه فهو ينقص عنه باقل من جزء وان كان لا يتصل بل يبقى فرجة قليلة
لا بل تزيد عليه ١٢ ع
فليد بر في الفرجة هذا التدبير بعينه فاذا ذهب لا نفراج الى غير النهاية ففي الفرجة
يعني يتم قصره بجزء واحد اجزاء ١٢ ع
انقسام بلا غاية وهف على مذهبهم انتهى كلامه ولا صحاب الاتصال في ابطال
لان اقسام الابعاد كلها متناهية

الطبيعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

لا فرق في الفرج المتناهية وغير متناهية وهذا يوضح لك ان بسيط ذلك الخط من الجهة الاخرى ينقص دائرة وهو الخط ١٢ بحر العلوم رحمه الله
ـه اقول هذه الارادة بعيدة عن الاضافة مبنية على عدم فهم معنى المضرطحية والتي حاشية ٩ فهم ١٢ عفيه عفا عنه

رأى من ذهب الى تناهي الاجزاء براهين اخرى كثيرة من جهة تركيب المربعات حيث يلزم
مساواة الاقطار للاضلاع فان المربع المركب من خطوط اربعة ذات اجزاء كذلك
يكون قطره اربعة اجزاء فان نقصت كان القطر مثل الضلع وان وسع الجزء فيهما
وهو محال بالمجاري او الاقل فانقسم من جهة الحركات كما اختجوا بحركة جزئين احدهما
فوق احد طرفي اربعة اجزاء والاخرى تحت طرف الاخر وكلاهما فوق طرفي ثلثة اجزاء
فانهما يلتقيان على مقطع فانقسم الجميع ومن جهة المسامتة والمحاذاة كقولهم انه
من المعلوم ان للشمس سمتا بواسطة ذوي الظل مع الجزء المشترك بين الظل والضوء
وحركة الظل اقل من حركة الشمس فاذا تحركت جزءا تحرك اقل والا لكان ماسامته
الشمس دائرة مسايرة لمدارها على جسم صغير وقولهم انه لو فرض سطح من اجزاء لا يتجزء
لكان الوجه الذي يحاذينا او نراه غير الوجه الاخر الذي لا نراه فان الواحد لا يكون شيئا

وغير مرئي في حالة واحدة ولكانت الشمس اذا حاذت احدى وجهيه استنار بها ذلك
الوجه دون الوجه الاخر وهذا خيال القائلين بالجواهر الفردة على ان الجسم
فيلزم الانقسام ايضا ع ١٢ عبر عن اعتقادهم بالخيال توهينا لرايهم كما مر
لو تناهت القسمة فيه فيتساوى الجسم الاصغر كالخردلة والاكبر كالجبل في المقدار
كما يقوله الحكماء لكن عدم التناهي بمعنى اللاقف عند حد لا يتجاوزه ١٢ عبيد
لاستواتهما في عدم نهاية القسمة ويلزم ان يكون مقدار كل منهما غير متناه ضرورة
اي متى ما موجودة في كل واحد منهما ع ١٢
ان مجموع المقادير الغير المتناهية غير متناه ولو يعلموا ان الجسم المفرد لا جزء له
بالفعل بل بالقوة وعديم النهاية بالقوة يمكن فيه التفاوت كالمئات والالوف
والالم يكن مفردا ع ١٢ جواب عن الاسئلة الثانية ١٢ بالزيادة والنقصان ع ١٢
الغير المتناهية وبينهما من التفاوت فلا يخفى والحاصل ان ليس لاحدهما
هذا ناظر الى الجواب الاول ١٢ عالم رح
اقسام فاليرقسما واذا قسما فسا وكل منهما صاحبة في العدد فكل واحد من الاقسام التي
ناظر الى الجواب الثاني ١٢ عالم رح
للخردلة اصغر والتي للجبل اعظم وهكذا الى النهاية واما ما قال بعض المحققين
هو العلامة الدواني ١٢
في هذا المقام من ان المقادير الغير المتناهية اذا كانت متساوية او متزايدة كان
الى في جوابه الزام المتكلمين للحكماء ع ١٢
مجموعها غير متناه بالضرورة واما اذا كانت متناقصة فلا الا ترى ان نصف الذراع
والحكماء انما يقولون بالاجزاء المتناقصة كما لا يخفى ١٢
المتداخلة الغير المتناهية بعضها نصفه ونصف نصفه وهكذا لو فرضت
لان نصف النصف داخل في النصف كما ١٢ اي عند الحكماء ١٢
موجودة ثم يحصل منها الذراع والجسم انما يقبل الانقسام الى اجزاء غير متناهية

الطبعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

العالم الذي ينافي اصول الاسلام = لانه كان الله ولم يكن معه شيء = وكل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام
فاذا ادعوا ذلك يجب علينا اثبات حدوث العالم بادلة عقلية على مذاق الحكمة وادلة نقلية على منهاج الاسلام
ويطالبون دلائلهم بمقدمات عقلية ملزمة لهم لا بايراد ادلة واهية هذا والحق واضح فافهم ١٢ ابو الفضل محمد عبيد صمد قندهاري

متناقصة فندفع بما قيل من انه اذا كان هناك اقسام غير متناهية بالعدد فاذا
انضم بعض متناه منها الى بعض متناه آخر يزيد مقدار المجموع على مقدار احدهما
فهكذا اذا انضم بعض بعض مرات غير متناهية يحصل لمقدار الغير المتناهي
قطعا واقول ان انضاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية لم يحصل منها الا الذراع
فصحيح لو كانت تلك الانضاف بالقوة على ان المقدار اذا كانت متناقصة من
جانب يكون متزايدة من الجانب الآخر فيكون المجموع غير متناه مع ان تلك الاجزاء
مما يبطله برهان التطبيق والتضايف وغيرهما لكونها مترتبة على ما هو وأضعف
الدلائل على بطال الجزء ما يبتنى على اشكال غير المربع والمثلث القائم الزاوية
فما ينكره المتكلمون فان وجوها في قوة اتصال الجسم كبعض الوجوه التي ذكرها
المحقق الخفري في شرحه لهذا الكتاب من فرض مثلث متساوي الساقين
الذي عدد اجزاء قاعدته اقل من اجزاء كل من ساقيه وان الانفراج

الطبيعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

بين الساقين يتصاغران الى ان يصير بقدر جزء واحد وبعده يصيران اصغر كما في
(اى الانضراج بينهما) ع ۱۲
الحواشي الفخرية من انه لو تركب الجسم مما لا ينقسم لزم ان يكون قطر ذلك
للسيد فخر الدين رح على هداية الحكمة ۱۲ ع
الافلاك مقدارا ثلثة اجزاء لا تتجزى بناء اللزوم ان نفرض ثالثة خطوط
(لا هو منصف المتكلمين) ع ۱۲
والثاني باطل بالبداهة الاولية فالمقدم مثله بيان اللزوم اه ۱۲ ع
متماسة يكون كل منها مركبا من الجواهر الفردة يكون الوسطاني قطرا للحد واحد
(وهذا اذا كان ممكن بل واقع عند المتكلمين) ع ۱۲
جانبيه خط اب والآخر جد فاذا وصلنا بين نقطتي اء بخط اء ب لكان مارا بالمركز
(برد عليه ان الامكان وصل الخط المذكور ممنوع عند الاجلاء من العلوم رحمه الله)
والشكل على البياض ۱۲
وملاقيا بالمحيط من الجانبين مع انه مار بثلاث خطوط متصلات فيكون مركبا من
(فيما خذ من كل خط بجزء واحد) ع ۱۲
ثلثة اجزاء وهو المطلوب قال السيد المحشي اصل هذا الوجه واخوذ من كلام الشيخ في عيون
(اى السيد فخر الدين رح) ع ۱۲
الحكمة والهيات الشفاء حيث استدل على بطلان التركيب بانه لو تركب الجسم منه لزم
(هو ما يتساوى زواياه ولا يتساوى اضلاعه زيلعي) ع ۱۲
ان يكون قطر المربع والمستطيل مثلا مساويا لضلعه وانه محال نقل منهما وجها آخر على
(هو ما يتساوى اضلاعه كلها وزواياه باجمعها) ع ۱۲ (الزوراء)
نفي الجزء والبحث ان مبحث الجزء غير مذكور في الهيات الشفاء اساسا فضلا عن ذلك
لما الحوالة على الهيات الشفاء غير صحيحة اقول يمكن دفع هذا الايراد الخ
الدليل او غيره وبالجملة فالظاهر مراجعة كتب الشيخ كطبيعيات الشفاء وغيرها ليس الا انه

الطبيعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

ع ضمير منفصل مبتدأ بارز والخبر ع ۱۲

+ الآن تلاقي الخطوط بلا فصل سطح بينهما باطل عند الحكما وكما تقرر في موضعه ع ۱۲

لو فرضنا سطحا متالفا من اربعة خطوط جوهرية كل منها يتركب من اربعة اجزاء
(ر د ہذا الشكل يقال له في الاصطلاح اكريع ۱۲ لان الخط الجوهري موجود عندهم ۱۲)
ليلزم مساواة القطر للضلع بمثل ما ذكرنا فانه على اصل اثبات الجزء وتماس الخطوط
(الذي هي محال بالعروضي ۱۲ الامام للابتدار ۱۲)
الجوهرية لا يمكن وقوع خط جوهري قطر المربع سطحي الا اذا كان الاضلاع والقطر
(كما هو الممكن على اصلنا ۱۲ الجزء ۱۲ اي من قبلكم المعتزلة ۱۲)
متساوية الاجزاء عددا واعلم ان النظام من المعتزلة وافق الحكماء في قبول الجسم
(وهو المسمى في اصطلاح الهيئة بستي بالربع والمستطيل قسيمه ۱۲)
للانقسامات الغير المتناهية الا انه لا يفرق بين القوة والفعل فياخذ تلك
(لدلائل الحال على ذا الكلام ۱۲ التي هي مذهب الحكماء ۱۲)
الاقسام حاصلة بالفعل فيلزم عليه ان ينقسم الجسم الى ما لا ينقسم اصلا وقد
(الغير المتناهية ۱۲ وقد كان بهرب منه ۱۲ جواب بهرب ۱۲)
يستدل على ابطال مذهبه اولا بالنقض بوجود الجسم المؤلف من اجزاء
(اي كلية مذهبه بانبات نقيضها وهو السالبة الجزئية ۱۲)
متناهية ولو في ضمن جسم اجزاء لا كثرة الا والواحد فيها موجود فاذا اخذ منها احاد
(فيه اشارة الى دفع سؤال حاصله ۵ وقد فصلنا الجواب عنه ۱۲ منه)
متناهية امكن ان يتركب فيحصل منها جسم لاهما اجزاء مقدارية متباينة في الوضع
(اي اجزاء لا تتجزى متناهية ۱۲ اي ممتدة في الجهات الثلاث وهو الجسم ۱۲)
ثم بتقسيم متناهي الاجزاء في جميع الابعاد بنسبة اجزاء ذلك الجسم الى اجزاء سائر الاجسام وجمعها
(ليبطل حدسهم بالكلية ۱۲ اي فانها اجزاء ۱۲)
الى جمعها اذ حسب زيادة الاجزاء يزداد الجمع فنسبة الجمع الى الجمع كنسبة الاجزاء الى الاجزاء لما
(لان مقدار الجسم على هذا التقدير يحصل بتكثير الاجزاء كما لا يخفى ۱۲)
كانت الاجسام والابعاد متناهية كما سبق فلو كان اجزاء كل جسم

على تناهي جسم متناه فاقهم
لكن الشارح بنى على ذ
۵ اقول اعلم ان من التنصيص على نفسه اثبات المسائل بالدلائل العقلية مطابقا للاصول الشرعية من الكتاب الالهي والسنة النبوية
ولو كان ذا الكلام الالتزام على رأيهم ليسمى متكلما كالمعتزلة والشيعة وغيرهما من فرق الضلالة من المتكلمين كما ان اهل السنة منهم
واما المستدلين بالعقل الصرف بدون التزام مطابقة الشريعة الغراء فهم الحكماء المشاؤن ۱۲ وههنا فرقتان اخريتان يستدلون
على المسائل بالاشراق النوري ولو كان ذا كذلك اشراق على زعمهم فان طابق ذلك الاشراق الشريعة المطهرة ولو بعد التاويل
والغرض فافهم لا بعيد فهم الصوفية الكرام وان لم يطابق فهم الحكماء الاشراقيون فاحفظ ذلك تنفعك في مواضع شتى ۱۲ محمد عبده عفا عنه

الدليل بدونه ۱۲ بحر العلوم رحمه الله ۵۵ قوله حتم تعميم هذا استدلال ثان مقابل لقوله اولا والاول يبطل كلية اي النظام ۱۲ اقول في رايه بالكلية ۱۲ علم ؛ ؛
الكل ليكون ابطالي كلية رايهم وراءهم بالكلية على نظام واحد ولا ينفصل الثاني عن الاول فتدبر ۱۲ عبيد عفا عنه

متناهية لزوم ان تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى غير المتناهي
كما يقتضيه النظام ١٢ الصغير والجسم الكبير والجسم الآحاد والمتناهية المتناهي الجزء الغير
وهو ممتنع واعترض عليه بان ازدياد الحجم بحسب ازدياد النظم التاليف لا يوجب
لعدم صحة التشبيه بين المتناهيين والمتناهي وغير المتناهي ١٢
كليا ان تكون نسبة المؤلف الى المؤلف كنسبة الآحاد الى الآحاد اذ يجوز ان
يعني ان حفظ النسبة في بعض المواضع لا يوجب حفظها في جميع المواضع ١٢
يكون ازدياد الحجم بحسب ازدياد الاجزاء مع كون النسبتين مختلفتين لا ترى ان
ازدياد الزاوية على الزاوية في المثلث بحسب ازدياد الوتر على الوتر مع ان النسبة
ليست محفوظة فان نسبة الزاوية الحادة في المثلث المتساوي الساقين القائم
الزاوية الى الزاوية القائمة بالنصفية وليست نسبة وترها الى وتر القائمة كذلك
اعلم ان المنسوب والمنسوب اليه قد مر منا وجه التسمية بهذا الشكل بالحماري فتذكر ١٢
بالشكل الحماري بل يجوز ان يكون نسبة الجسمين من النسب الصمية التي توجد
اي الخط والسطح والجسم التعليمي عند الحكماء ١٢
في المقادير دون الاعداد فلا يوجد مثلها في الآحاد لان نسبتها عددية قطعا واجيب عن
الاول بان مجرد ازدياد الزاوية في الانفراج لا يوجب ازدياد الوتر كما لا يخفى بل ذلك مع
اي المصدر بقوله الآتي ١٢
تعاظم الخطين المحيطين بها على نسبة ازدياداتها وعند هذين الامرين فازدياد الوتر
يكون على النسبة المذكورة وهذا انما يتم ان لو كان بحث المصنف على السند لا ان الغرض التنبيه على فساد ما صوره المعترض

وعن الثاني بأنه لما كان الجسمان عندهم مركبين من الاجزاء التي لا تتجزى فقد وجد
لهما عاد مشترك هو الجزء الواحد فيكون النسبة بينهما عددية فلا تكون صماء فان
كما ان الاعداد لها واحد عاد وهو الواحد العددي ١٢ ع
الفرقة بين الاعداد والمقادير انما هي لوجوب انتهاء الاعداد الى الواحد بخلاف
لان المقادير عند الحكماء تقبل القسمة الى غير النهاية ١٢ عبيد
المقادير فاذا كانت المقادير ايضا مركبة من الوحدات الغير المنقسمة كانت منتهية الى
اذ كل ما يقبل الانقسام فهو ليس بواحد وكل فرض في المقادير واحد فهو منقسم الى
الواحد فلم يبق الفرق الا ان يكون الوحدات في احدهما ذات وضع وفي الاخرى
غيرها ونقل انه التزم اصحاب تناهي الاجزاء اصحاب النظام عند مناظرة اتفقت لهم
بانه يجب من كون الاجزاء غير متناهية في الجسمان لا يقطع مسافة محدودة لانا
والثاني باطل لان المنقضي واقع
في زمان غير متناه لانه لا بد عند الحركة من خروج كل جزء عن حيزه ودخوله في
حيز آخر وانتقال جزء غير الى حيزه فاذا كانت الاجزاء غير متناهية كان في ما لا يتقطع
غير متناه فاذا تكبوا القول بالطفرة تم الزموهم ايضا بان كون الجسم مشتملا على ما لا يتناهى
من الاجزاء يستلزم ان يكون جمعه غير متناه فالتزموا تداخل الاجزاء ثم ان اصحاب
لان باذ زياد الاجزاء يزيد الجسم ١٢ ع
النظام الزم اصحاب تناهي الاجزاء بتجزية الجزء القريب

الطبيعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

من قطب الرحى عند حركة البعيد قطعة جزءً واحدًا لكون القريب أبطأ من البعيد
وكلا وقد هذا السؤال على الحكماء لان الدائرة القريبة من القطب صغيرة متصلة
قالتزموا ان البطئ يسكن فى بعض ازمنة حركة السريع ولا يكون ذلك الا بتفلك
اجزاء الرحى عند حركتها فاستمرت التشنيعة بين الطائفتين بالطفرة والتفليك وما
يلزم هؤلاء سكون المتحرك فى لحوق السريع البطئ اذا تحركا لان السريع اذا قطع جزءً
فالبطئ اما ان يقطع جزءً اقل او يسكن لا سبيل الى الاول والثانى والا لزم عدم اللحوق
اولا نقسمها فنقول ان سكون المتحرك وقد التزموه كما التزموا تفلك الرحى وقالوا ان الطفرة
ازمنة التفلك فى الرحى والسكون فى المتحرك لا يشعر بها الحس لم يعلموا انه اذا
كانت نسبة زمان التفلك والسكون الى زمان اللصوق والحركة كنسبة
فضل اجزاء دائرة الطوق على اجزاء دائرة القطب او كنسبة فضل مسافة السريع
على مسافة البطئ يلزم ان يكون زمان اللصوق والحركة اطف بكثير من زمان
التفلك والسكون بحكم الاربعة المتناسبة فينبغى ان لا يحس باللصوق والحركة
اصلا ولا اقل من ان يكون تارة كذا وتارة بخلافه ثم اعلم ان فى فصل اتصال الجسم

الطبيعيات
ابطال الجزء الذى لا يتجزى

Princeton University Library

وقبوله الانقسامات الغير المتناهية شكوكا منها ما ذكرنا من مساواة الخردلة للجبل
ليس بعطف تفسيري كما يظن لان الثاني هو المقصود الاول دون الثاني ع
وكون كل منهما غير متناهي المقدار ومنها لزوم تغشية وجه الارض لجبة ولا يخفى
وهنه وسخافته ومنها انه لو كانت القسمة غير نهاية لكان قطع المتحرك المسافة
كما هو مذهب الحكماء وبل للنظام بطفرة يدل ولا يمكن للنظام
يحتاج الى قطع نصفها وقبل ذلك نصف نصفها وهلم جرا فلا يقطع المسافة
اذ قطع الكل يكون بعد قطع الجزء وكذا ع
ابدا ويلزم ان يكون الزمان الذي يقطع فيه الانصاف الغير المتناهية
مع ان قطع المسافات تحيوس مقطوع به ع
غير متناه وجوابه ان المسافة المقطوعة منقسمة بلا نهاية وهما فرضا لا وجودا ونصفا
لان الحركة بتقدر بالزمان والمتحرك فيه غير متناهي فكذا الزمان ع
ومثلها الزمان الذي هو مقدار الحركة الواقعة فيها ومنها انه يلزم ان لا يدرك
كالسهم الصغير في الزمان الحاضر ع
سريع الحركة جدا بطيئها جدا اذا تحركا في جهة واحدة على سمت واحد كان لا بطأ سبقيا ن
اي على خط مستقيم
كالسفينة والسرطان مثلا ع
اللزوم انه اذا قطع السريع البعد المفروض بينهما وصل الى نقطة كان البطئ فيها
اي لزوم عدم ادراك السريع البطئ ١٢ اي الفاصل بينهما ع
اولا قطع البطئ في ذلك الزمان بعدا اصغر من البعد الاول ووصل الى نقطة
لكونه متحركا ايضا ع لكونه بطيئا حركة ع
اخرى ثم اذا قطع السريع هذا البعد الاصغر قطع البطئ بعدا اصغر من الاصغر
الفاصل بينهما ع
ووصل الى نقطة اخرى وهكذا الى غير نهاية والجواب ان المتحرك لا يتصف في آنات

الطبيعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

اقول اضاف الشارح المحقق شمس الحق الدين رحمه الله الى كلام المصنف ما ذكره ليسهل به فهم مرامه وهو ان الحكيم يبني ادلة مبتنية على الجزء الذي لا يتجزى ويثبت به امورا تعتقدا واظهارا لان غاية ما يفيده تلك الدلائل الشبيهة والشك في الاتصال الذي هو مذهب الحكماء والبديهة تقتضيه بالجزء ١٢ منه

فلا بد من الوصول الى الحد السابق اطلاقا ثم الوصول الى الحد اللاحق وليه المطلوب قد يقرر بان الاجزاء الآنية غير موجودة ولا اتصال حينها بل حينها افراد زمانية لكن لا واحد منهما انتهى وهذا يرد ما قال المولى عبد الغفور رحمه الله ولو بعد اعتراض الفقير عليه لكن ما حرره الفاضل بحر العلوم

الحركة بفرد آني من افراد ما فيه الحركة في الخارج قطعا كما سيحقق ان شاء الله تعالى فلا يتصف المتحرك بحسب الخارج بالوصول الى حد من حدود المسافة ولا يوجد بعد معين بينهما في زمان الحركة اصلا فتدبر ومنها انه اذا تحركت الكرة على بسيط مستوٍ يكون وراء قاة دائرة منها بخط مستقيم منه بنقطة بعد نقطة ويلزم منه تشافع النقط وتركب الخط منها ودفعه بان يقال مماسة الكرة للبسيط في حال الثبات والسكون وان كانت بنقطة لا غير لكنها في حال الحركة انما هي بخط غير قار متدرج الاجزاء وفي كل آن من الآنات وان كان مماسها نقطة ولكن الآنات كالنقطة وجوها بالوهم والفرض لا بالفصل والقطع فالاستدلال بتجاور الآنات على تجاور النقط من قبيل المصادرة على المطلوب الاول اذ النزاع فيها كالنزاع في النقطة فان الحركات والازمنة كالاجرام والابعاد غير مؤلفة عما لا يتجزى وان سبيل الآن من الزمان تعيينه سبيل النقطة الموهومة من الخط واما ما وقع في الحواشي الفخرية لدفع هذه الشبهة تارة

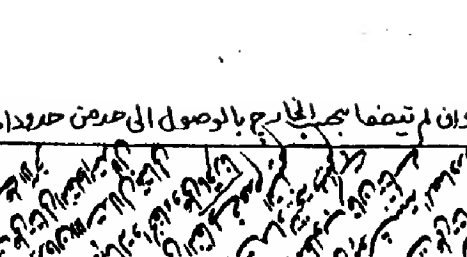

بان زوال الملاقاة لايكون الا بالحركة وهي تدريجية لا آنية فلزوم تتالي الآنات
(لان حال الملاقاة حال السكون فتزول بضده وهي الحركة ١٢ منه)
والنقاط معا ذ زوال الانطباق في زمان كما ذكرنا وحصول الانطباق على نقطة
(اي مع لزوم من تتالي الآنات وتشافع النقط ولابد من
اخرى في آن بينهما زمان ولما استحال الجزء الذي لا يتجزى لايكون لزوال
(كما مر في فصل هذا البحث ١٢)
الانطباق اول فلم يلزم محذور تارة بان المتحقق ليس الا نقطة واحدة فلزوم
(اي اول ان الحدوث ١٢) (امتناع تعاقب الآنات ١٢)
تتالي النقاط ثم بل ينعدم نقطة وتحقق نقطة اخرى وكذا الحكم في منع تتالي
(وجود النقطة الوهمية غير مستعمل ١٢)
الآنات فكلاهما ليس بشيء اما الاول فلانه لما وقع لا عتراف منه بازالانطباق
الاول في آن والثاني في آن اخر بينهما زمان فيتوجه السؤال بانه كيف يكون الحال في
ذلك الزمان بين الكرة والسطح اي بينهما تلاق ام بينهما تفارق والتفارق بين البطلان
وان شئت فافرض الكرة من حديد او جسم في غاية الثقل لا يرتفع عن السطح او بقائها
فرض على ما هو واما التلاقي فهو اما بنقطة او بخط فان كان الثاني لزم الانطباق
بين الخط المستدير والمستقيم وان كان بنقطة والتلاقي النقطي لا يكون الا في
(وهو الجواب الذي مر في الصفحة الماضية بقية من قلم ودفع آه عبيد ٢)
ان يستقل الكلام بين ان وقعت فيه الملاقاة الاولى وهذا

الطبيعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

الآن ويقع الشقوق بعينها من دارين الكل محدود الفصل بتجاور الآنات كما زعمه
الآنان ظاهراً والثلثة بحسب الواقع ۱۲ع
المتكلمون فلم يبق منع الا بالاطلاع على الحق الذي ذكرناه في الجواب واما الثاني
اقول ما معنى الرجوع الى جواب الشارح لانه انما يلزم الرجوع اذا كان
فلان تجاور النقاط واجتماعها في الزمان متجاورة يكفي للاستحالة ان لم يمكن اجتماعها
وقد سلم ذلك صاحب الحواشي حيث قال بان المحقق اه ۱۲ع
في آن واحد فذلك امر مستحيل لاستلزامه انتهاء قسمة المقدار الى ما لا ينقسم
اي في اجتماع في الزمان ۱۲ دليل الاستحالة ۱۲
ولو بالقوة كما ذهب اليه محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ولما سيأتي من حيث
اي ولو كان الانتهاء المذكور بالقوة مع تجوز الاتصال بالفصل ۱۲ع
يايقام عليه البرهان من ان التجددات بحسب الزمان من الحوادث وغيرها
كلمة ما مصدرية وقوله من ان التجددات الخ بيان لما سيلي في ۱۲ عبيد ۱۲
مجتمعات في وعاء الدهر المحيط بالزمان ومعه فيه فتكون النقاط التي كل منها
كما لا يخفى التي لا يحيط بها زمان ۱۲
فان مجتمعة في الواقع على نعت التجاور ولان تجاور الآنات اللازمة لها على
وهذا اذا وجد الاستحالة دون مطلق الاجتماع ۱۲ع
اي وجه امر مستحيل في ذاته لانطباق الزمان على الحركة المنطبقة على المسافة
اي سواء كان على وجه التقضي او على وجه البقاء ۱۲ع
والمنطبق على المتصل الوحداني لابد ان يكون متصلاً وحدانياً فاذا كان احد
وهو المسافة لثبوت اتصالها بانطباق الجزء الذي لا يتجزى ۱۲ع
المتطابقين مركباً من الافراد المتشافعة الغير المتجزية متصلا لزم ان يكون الآخر
وذلك كالزمان وما ينطبق عليه من الحركة ۱۲ع
ايضاً مركباً منها وقد ثبت امتناع تألفه
يعني ان اللازم باطل ۱۲ع الجسم ۱۲ع التي

الطبيعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

من الجواهر الفردة فكذلك حكم ما طابقه من الزمان والحركة ومنها ان ما
للان الامور المتلازمة اذا ثبت واحدها ثبت الاخر ١٢ ع
يمكن خروجه الى الفعل من الانقسامات ان كان متناهيا فتقف القسمة
وان كان غير متناه فيرد ما يرد على النظام وجوابه باختيار الاول والقول بانه ليس
متناهيا متعينا بالوقوف عند حد لا يتجاوزه فيصح اتصاف ذلك بالامتناهي
وهو لا يستلزم عدم تناهي المقدار الذي هو المحال ١٢ ع
اللا تقفي لا بالامتناهي لكنه فهناك مغالطة باشتراك الاسم ومنها ان وجود
اي المقداري الذي تبين بطلانه بوجوه اخر التسلسل ١٢ ع
الاطراف يستدعي محلا غير منقسم كالجزء وما في حكمه واجيب بمنع استلزام
اي كالخوارج الذين قالوا بتركب الجسم من الجواهر الفردة ١٢ منه
انقسام المحل انقسام الحال على حلول الاطراف لكونها حالة من حيث القطع والتناهي
اي المتكلمون فالشبهة المزاحمة كما لا يخفى ١٢ ع
ومنها انه يتوقف اخذها على تحقق ماهية الحركة كما سيجيء ان شاء الله تعالى فانظره
هي في طور فصل المقدم وفتح الشبهة كما في الدرة ١٢ منه عفا الله عنه
مفتشا كما تستلزم حضور شيء غير منقسم من الحركة والزمان شيئا غير منقسم بالزاية
لاجل التطابق بين هذه الثلاثة كما لا يخفى ١٢ ع
من المسافة وكون الزمان مركبا من الآنات الكون الحاضر منه غير منقسم مع
لا تفترق هذه العطف حتى تظن انها شبهة ثانية فافهم ١٢ ع
انفصاله عما مضى وما سيأتي لعدمهما وامتناع اتصال الموجود بالمعدوم
كلهم موجود بالفعل ١٢ ع
فاذا العدم آن وجد آن آخر منفصل عنه بمثل ما ذكر وايجاب حركة
يعلم تتالي الآنات وهو خلف ١٢ ع من تورد كون الحاضر الخ فتدبر
النقطة حركة ما في زمان تتالي احيازه غير منقسمة واقتضاء
اي مذهب الحكماء ١٢ منه
ط اقول وجود الاجزاء الغير المتناهية اذا فرض بالفعل فلا سبيل الى القول بانها متناهية وكلها اجزاء
لا تتجزى كما مر في بيان مذهب النظام من ان الجزء الذي لا يتجزى لا يلزم عليه بحيث لا يتضعف ١٢ عبيد

عدم الآن في آن يليه تتالي الآنات المستلزم لتركب المسافة من غير المنقسمات

وكذا حدوثه اللاوصول في آن يلي آن الوصول كالانطباق واللامحاذاة و

كون الحركة لا اول لحدوثها لعدم حدوثها في آن هو المبدأ ولا في آن آخر منها

زمان ولا لم يكن ما فرض مبدأ أو عدم التقارن في شيء من الحركتين

سرعة وبطوء اذ الفقدان في الاخير الترك لكون كل منهما في كل آن يفرض من

زمانهما في اين فاين كل منهما مساوية لاين الآخر ومنها اشكال طرفة الزاوية

هو من اعضل الشبه في هذا المقام وهو ان الزاوية الحادثة بين الدائرة والخط

المماس لها على طرف قطر من اقطارها احد من جميع الزوايا المستقيمة الخطين

كما برهن عليه صاحب كتاب اقليدس في الشكل الخامس عشر من المقالة الثالثة منه

فاذا فرضنا خطا منطبقا على ذلك الخط المماس يتحرك الى جهة الدائرة مع ثبات

نقطة التماس منه حركة فانه قد يتحرك بحيث يحصل زاوية مستقيمة الخطين اعظم من

الزاوية المذكورة من دون ان يصير اولا مثلها وهذا هو الطفرة بعينها وبوجه آخر

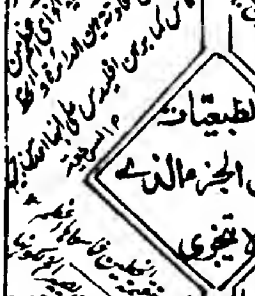

هذه الطفرة هي ان يصير الشيء الاقل مقدارا آنيا شيئا اخر اكثر مقدارا آنيا بالحركة والاصل في رد هذه الطفرة هو ان الحركة الى مساواته الاكبر من الآخر المفروض اكبر وذلك باطل بالبداهة العقلية وانما قلنا بالحركة لانه لا استحالة في حدوث المقدار ابتداء او بدون الحركة بمقدار جزء لا يتجزى اذ لو كانت بمقدار جزئين مثلا لكان جزء احدهما والتقى المتناهيان احدهما بالنسبة الى جميع الزوايا المستقيمة الخطين لا يلزم استحالة ذلك الحق لانها اذا كانت بمقدار جزئين مثلا لا يلزم زيادتها على الزاوية المستقيمة الخطين بل زيادتها على جزئها وجزئها ليس بزاوية مستقيمة الخطين كما لا يخفى فافهم وقد اشكل فهم هذه الحاشية على بعض الفضلاء من الاذهان

ان الزاوية الحادثة بين المحيط الدائرة وقطرها اعظم من كل حادة مستقيمة الخطين

كما في تلك المقالة ايضا فمتى تحرك القطر ادنى حركة مع ثبات احد طرفيه تصير

تلك الزاوية منفرجة بدون ان تصير قائمة لازديادها على ما ازيد مما نقصت

به عن القائمة عليها وبوجه آخر ان الزاوية التي بين القطر والخط المماس

للدائرة على طرفه قائمة وما بين القطر والمحيط اعظم الحواد المستقيمة الخطين

فاذا فرضنا حركة الخط المماس الى جهة المركز مع ثبات نقطة التماس حركة ما

يتنقل من التماس الى التقاطع فتصير القائمة اصغر من زاوية القطر والمحيط

من غير ان تصير مساوية لها وبعكس ما قلنا اذا فرضنا رجوع ذلك الموضع

للتماس مما كان اولا فمن دون بلوغ تلك الزاوية الى مساواة زاوية القطر

والمحيط تصير قائمة كما لا يخفى واستصعب الاذكياء حل هذا الاشكال وذكر بعضهم

في التفصي عنه وجوها غير سديدة وذكر الاستاذ سيد الحكماء وسند العلماء

ما يشفي العليل ويروي الغليل من وجهين تركنا احدهما لابتنائه على مقدمات

كثيرة طويلة الاذيال من اراد الوقوف عليها فليطلب من بعض كتبه

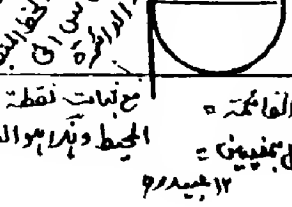

صر من الاعظم وهو المنفرجة لانها اعظم من القائمة = الى الاصغر = والمراد به الزاوية الحاصلة بين القطر والمحيط لانها حادة مع عدم بلوغها الى مقدار الاصغر

والحاصل ان الاصغر لهذه الحاشية مستعمل بمعنيين =

مع ثبات نقطة التماس يصل الى داخل الدائرة ويترك ما بين المماس و المحيط وهذا هو المضرة كذا في بعض الحواشي المعتمدة ۱۲ محمد عبيد ربه ۲

۱۲ عبيد ۲

دام افضاله وارد نا الاخر وهو ان الزاوية المختلفة الضلعين لها اعتباران اعتبار
وصف بحال المتعلق ١٢
انها سطح اعتبار انها انبسطت بمستقيم ومستدير وهي انما تقع في طريق تلك الحركة
بشرط ما يشي اي برتبه وجهه ١٢
بالاعتبار الاول فقط دون الثاني لان شيئا من الزوايا المستقيمة الخطين لا يمكن
لعدم المنافات ١٢ لا يمكن ان يساوي جميع المختلفة الضلعين مستقيمة ٢
ان يساوي زاوية مختلفة الضلعين وكذلك بالعكس فاذا اطبق الضلع المستقيم
١٢ الضلعين ١٢
من المستقيمة الضلعين على المستقيم من مختلفهما فاما ان يقع المستقيم الاخريين
الزاوية
وعلى المختلفين ظاهر وي ١٢
المختلفين او خارجا عنهما اذ لا يمكن ان ينطبق المستقيم على المستدير فلا تنطبق
الزاوية
المستقيمة الضلعين على ما هي مختلفهما وبالجملة تختلف حقيقة الزاوية من جهة
اي بقي المساوات ١٢ اي نقوله قولا شبيها بالجدة اي الاجمال
اختلاف الضلعين باستقامتهما معا وكون احدهما مستقيما والاخر مستديرا الكون
وبهذا اندفع ما قيل ان حقيقة الزاويتين مختلفة الزاوية ايضا ١٢
المستقيم والمستدير مختلفين بالماهية النوعية وشئ من افراد احد المقدارين المختلفين
هذا في المتن دليل على الدعوى المذكورة ٢
بالماهية لا يقع في طريق الحركة في الاخر والمتزايد بحسب المقدار الخطي بالحركة مثلا
وهذا جرى لعدم العرض للخط ووجوده في السطح ١٢
لا يساوي في شئ من المراتب مقدارا ما سطحيا وبالعكس وكذلك المتزايد في السطح بالحركة لا يبلغ
وذلك لعدم العمق في السطح ١٢
في شئ من حدود الحركة الى مساواة جسم وبالعكس فكل فرد من احد نوعي الزاوية اذا تحرك ضلعه

الطبيعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزء

Bibliotheca Alexandrina

وصار الكبر انما يبلغ بالتدريج الى مساواة جميع الافراد المتوسطة في القدر بخلاف المبدأ
والمنتهى من ذلك النوع وهي التي تكون واقعة في مسلك تلك الحركة ولا يمكن ان
يبلغ الى مساواة شيء من افراد النوع الاخر ولا تكون تلك الافراد واقعة في
مسلك تلك الحركة ولا متوسطة بين المبدأ والمنتهى انتهى اقول الازيدية وكذا
الانقصية يقع بالاشتراك الاسمي او بالحقيقة والمجاز على ما يتحقق بين مقدارين
متشاركين اي مقدارين يوجد لهما عاد مشترك والنسبة بينهما الحالة تكون
عددية يعبر عنها بآتية احدهما من الاخرى بان يقال هذا المقدار من ذلك المقدار
ثلثه او ربعه او جزء من الف جزء منه الى غير ذلك وهذه هي التي تقتضي
التجانس بين المتناسبين وكون احدهما مشتملا على الاخر مع شيء اخر على ما
يتحقق بين مقدارين لا يمكن ان يقال لواحد منهما اي هو من صاحبه وهو يقتضي
كون الازيد والانقص بالوجه المذكور من نوع واحد بل قد يتحقق بين مقدارين
مختلفين ماهية وهذا عرف ارشميدس الخط المستقيم بانه اقصر الخطوط الواصلة
بين النقطتين مع اختلاف الخط المستقيم والخطوط المستديرة بالفصول المنوعة
عندهم وانا نقد هذا فليس لقائل ان يقول اذا انصف كل واحدة من متفقة الضلعين

الطبيعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزء

وختلفهما بانها ازيد او انقص من الاخرى فلا بد ان تكون بحيث يمكن ان تتصف
بالمساواة معها اذ الزيادة عبارة عن كون احد الشيئين مشتملا على مثل الآخر
وشيء به يزيد عليه نا نقول قد ظهر انه يكون ان يصير مقدارا ما العظم من الاعظم
بدون ان يصير مساويا له كما اذا فرضنا دراجة واحدة من الدائرة تحركت
الفرجار الى ان تبلغ نصف الدور تصير اعظم من القطر مع انها كانت اصغر منه
بدان ان تصير في الوصول الى شيء من حدود الحركة مسايرا فاعرفه فانه دقيق
حقيق بالتحقيق واعلم ان ما ذكرناه انما كان مخالفا لما عليه المحدثون من ان بين الخط
المستقيم والخط المستدير وكذا بين الخطوط المستديرة التي ليست تحديبا انها على استواء
لا توجد نسبة اصلا لا الصمية ولا العددية ولكن الفقهاء ومنهم ورثيد من على ان بينها
يتحقق النسبة ولكن لا مطلقا بل الصمية توجد بينهما بالمفاضلة مفاوتة صمية دون المساواة
وسائر النسب العددية وما يقال من ان النسبة نوع لا تفاوت والتجانس فيكون المراد
منها العددية فقط دون الصمية فصل في اثبات الهيولى اي جوهر ليس في نفسه
واحدا بالاتصال او منفصلا بالانفصال يقبل الصورة الجسمية التي هي الممتد الجوهر

فانه لا نزاع بين جمهور العقلاء في ثبوت ما يصدق عليه مفهوم الهيولوية و
مسماها اي امر يقبل الاتصال والانفصال الذين يطلان في الحس على انواع
الاجسام المحسوسة من حيث هي اجسام ويقبل الهيئات النطفية والحيوانية والطينية
والرمادية وغير ذلك وذلك الامر هو المسمى بالمادة او الهيولى او السخمة على اختلاف
العبارات ويدوجد بها على حسب هذا المفهوم مسلم فانه اذا قيل تكون الحيوان من
بوطا نحا صمين كما يدل عليه قولهم ان الهيولى الخ
الطين او خلق الانسان من نطفة ابيه فلا يخلوا اما ان يكون الطين باقيا طينا
او النطفة باقية نطفة وهو حيوان او انسان حتى يكون في حالة واحدة طينا و
حيوانا او نطفة وجسدا انسان وهو محال واما ان يكون بطلت النطفة بكليتها
حتى لم يبق منها شئ اصلا وكذا الطين ثم حصل انسان او حيوان في ما صارت
النطفة انسانا وما خلق الحيوان من الطين بل ذلك شئ اخر بطل بكليته وهذا
شئ اخر حصل جديدا بجميع اجزائه واما ان يكون الجوهر الذي كانت في الهيأة النطفية
والطينية بطلت عنه تلك الهيأة وحصلت فيه هيأة انسان او هيأة حيوان والقسمان
الاولان باطلان لا يعتقدهما الكافة لان كل من زرع بذرا لينبت منه شئ او تزوج ليكون له
ولد يحكم على الزرع انه من بذره ويفرق بين ولده وغيره بانه من مائه

وان عاند معاند لا يلتفت اليه ويكذبه بالحدس لصائب فظهر ان الهيولى من
حيث المفهوم المذكور مادة وفيها خلاف انما النزاع في ان ذلك الامر اجزاء
لا تتجزء اصلا او ما في حكمها مما ينقسم في جهة او في جهتين متناهية او غير
متناهية كما ذهب اليه المتكلمون او اجساما صغارا صلبة لا يمكن انقسامها في الخارج
كما هو مذهب ديمقراطيس او نفس الجسم نفسه كما هو رأي جماعة من
الاقدمين فان اوامرا بسط من الجسم كما عليه المعتبرون من المشائين فمادة الاجسام
عند اصحاب المذاهب الثلثة الاول الجدية بالشخص كثيرة بالانفصال فالحكماء لما
اقاموا البرهان على بطلان هذه الاراء اتفقوا على ان ما يقبل الانفصال والاتصال في
الاجسام شيء واحد بالشخص لا كثرة له في حد ذاته بحسب نفس الامر محفوظ الوجود في
حالتي الانفصال والاتصال هو الهيولى الاولى عندهم واتفقوا ايضا على ان الجسم من
حيث هو جسم الذي هو جنس لانواع الطبيعية بوجه ما هية مركبة من جنس هو الجوهر
وفصل هو مفهوم قولنا ممتد في الجهات الثلث وانما وقع الاختلاف في ان الجسم بالمعنى المذكور هل
هو بسيط في الخارج او مركب فيه من مادة وصورة تحاذيان جنسا وفصلا وعلى تقدير تركبه

اثبات الهيولى والطبيعيات

هل هو مركب من جوهر وعرض او من جوهرين فالاول ما ذهب اليه افلاطون الالهي
على ما هو المشهور ومن سبقه وتبعهم الشيخ المقتول في حكمة الاشراق والثاني
باختياره في التلويحات والثالث مذهب ارسطو ومن تابعه كالشيخين ابي
نصر وابي علي ويتبع هذا الاختلاف اختلاف آخر وهو ان الجسم ما هو جسم
اذا طرء عليه الانفصال امّا ان لا ينعدم عن اصل حقيقته شيء او ينعدم وعلى
تقدير الانعدام اهو عرض او جوهر فهذا تحرير محل النزاع بين الفلاسفة واختار المصنف
مذهب المشائين فقال كل جسم فهو مركب من جزئين هما جوهران يحل احدهما في
الآخر بمعنى حلول الشيء في الشيء على ما ادّى اليه نظري وهو ان يكون وجوده في
نفسه هو بعينه وجوده لذلك الشيء وهذا اجود مما قيل في تعريفه حيث لا يرد عليه
شيء مما يرد على غيره وقد يفسر بالاختصاص بين شيئين بحيث يكون الاشارة
الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ويرد عليه كون الاعراض والصور الحالة في محل
واحد بعضها حالا في بعض وينتقض ايضا بكثير من الصور طرّا او عكسا وقيل
حلول الشيء في الشيء عبارة عن كونه سببا قائما به مختصا به بحيث يكون الاشارة الى
احدهما عين الاشارة الى الآخر تحقيقا او تقديرا واعترض عليه بانه ينتقض بحلول الاطراف

في محالها كالنقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم ويحتل طرده بالاطراف المتداخلة

ويجيب عن الاول تارة بنفي وجود الاطراف وتارة بتخصيص المعرف بالحلول

السرياني وتارة بان الاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف فان الاشارة الى

النقطة مثلا اشارة الى الخط الذي هي طرفه ولكفى باتحاد الاشارة من غير

حاجة الى السريان ويلزم على هذا ان يكون المكان حالا في المتمكن اذ الاشارة

الى المكان اشارة الى طرف المتمكن لاتحادهما وضعا والاشارة الى الطرف اشارة

الى ذي الطرف كما ذكر هذا اذا كان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي

المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى واما اذا كان البعد المجرد عن المادة فالنقض

وارد على اي تقدير الا انه يقال لم اد بكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة

الى الاخر ان يكونا متحدين في الاشارة بحيث لا يمكن عند العقل تباينهما وبهذا يخرج الجواب عن النقض بالاطراف المتداخلة ومنهم من فسر الحلول

بالاختصاص الناعت واعترض عليه بانه ان اريد بالناعت ما يصح بسببه

حمل النعت على المنعوت به مواطاة فلا يصدق على شيء من افراده وان اريد

ما يمكن ان يشتق منه اسم يحمل على المحل فيرد عليه اختصاص الكواكب بفلك

الطبيعيات

اثبات الهيولى

وبالعكس وكذا المال بصاحبه والجسم بمكانه بل المعروض بعارضه وما أجاب به
عنه بعض المحققين بالفرق بين الاشتقاق الحملي وغيره محل تأمل وقد
يقال المراد بالناعت ما يمكن ان يشتق منه اسم يحمل على المحل ولا نسلم ان
المتمكن مشتق من المكان بل من التمكن والمتجسم من الجسم بل من التجسم وكذا
في شبهة ذلك اقول فعلى هذا يلزم ان لا يكون السواد مثلا حالا في الجسم بل الاسودية
وفساده ظاهر ثم لا خفاء في ان تصور الاختصاص الذي هو للمنعت بالنسبة
الى المنعوت بوجه يمتاز عن غيره بد عي وهو كاف في المقصود وان لم يكن ماهيته
معلومة بالكنه اذ لا غرض فيه يعتد به وقد عرف الحلول بتعريفات اخر ليس
شيء منها خاليا عن الخلل ودفع بعضٍ منها بالتزام امور مخالفة لظاهر الامر
والتطويل في ذلك لا يؤدي الى كثير طائل ويسمى المحل الهيولى الاولى في الحال الصورة

الجسمية وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والنار يجب
ان يكون في نفسه متصلا واحدا اتحاديا قسمة الجسم الى الاجزاء المقدارية
ثلثة انفكاكية حدثت كثرة بالفعل في الخارج لا يخرج جزئياتها فيما لا نهاية
الامتناهية العدد منقسمة بالامكان لا الى نهاية على ما يراه جمهور الحكماء

وهي منقسمة الى الكسر والقطع وهمية جزئية تحدث كثرة في التوهم كذلك
وعقلية كلية تستوعب جملة الاجزاء الممكنة الانفراض بلا تناه في ملاحظة
العقل ملاحظة اجمالية بسيطة واما القسمة التي هي بسبب عرض عرضين
مختلفين سواء كانا قارين كما في البلقة او غير قارين كما في حصول مائتين
او محاذاتين في جسم واحد بعصر ام الحقها بالضرب الاول منهما وبعضهم بالثاني
وقد يقال بالتفصيل والحق ان اختلاف العرضين ليس مبدأ للانفصال
الخارجي بل يستلزم حكم العقل بامتيازية المعروض لهما بحسب جلية خارجية هي عروضها
في الخارج حكما صادقا مطابقا للواقع فلا بأس بعدها بنحو اخر من القسمة فهذا
الاعتبار والقسمة المقدارية بالحاقها اما تطرء على الجسم بعد عروض المقدار اي
الجسمية التعليمية التي بحسبها يصير الجسم ذا مساحة متناهية او غير متناهية
الآن القسمة الفكية تلحقه لاستعداد المادة وهي التي تقبلها وتجتمع معها او
ليس لنفس المقدار التعليمي تهيؤ لقبولها بل تهيئ واعداد لها نحو الحقيقة عروض
المادة سواء كانت ابسط من الجسم ونفسه كما اشرنا اليه سابقا من ان ما يصدق عليه

مفهوم المادة مما لا نزاع فيه لاحد الوهمية الجزئية تلحقه لكونه ذا امكان اتصالية

فهي من عوارض المقدار بحسب نفس ذاته ان كانت نفس ذاته مما يحتاج الى المادة

مطلقا لا في كونه منقسما واما الفرضية العقلية فانها وان لحقت المقدار التعليمي

لكن بمصحح عروضها له كونه ممتدا مطلق الامتداد مع قطع النظر عن مراتب

تعيناتها المقدارية فهي بالحقيقة تعرض الجوهر الجسمي لذاته والاجسام بما هي مسامة

لا متفاوت في صحة قبولها لانحاء الانقسام اللهم الا لمانع خارج عن كونها جسما

مطلقا كما سياتي بيانه ولفظ القبول يطلق بالاشتراك الصناعي على معنيين

احدهما مطلق الاتصاف بامر سواء كان وجود الموصوف مقدما على وجود الصفة

بالزمان او لا والثاني الانفعال التجددي ويقابله القوة والاستعداد ايضا وهو

عبارة عن امكان اتصاف شئ بصفة لم تحصل له بعد مع وجود حال تحصل

بها هذا المعنى والقبول بهذا المعنى لا يجامع الفعلية والحصول في شئ بل اذا

طرء عليه تلك الصفة بطل هذا المعنى والتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وان

عرضهما تقابل التضايف باعتبار يخالف المعنى الاول وما يقال من ان القابل يجب وجوده

الطبيعيات
اثبات الهيولى

الطبيعيات

اثبات الهيولى

مع القبول لا ينافى ما ذكرناه اذ ليس المراد منه ان القابل فى وقت كونه قابلاً او
من حيث هو قابل يجب وجوده مع المقبول بل المدعى ان ذات القابل
بعد حصول المقبول فيها يجب ان يكون معه والا لم يكن القابل قابلاً وهٰهنا يكون القبول
بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل لكونهما ايضا متقابلين كذلك القابل بما هو قابل
لا يجامع المقبول بما هو مقبول لكونهما ايضا متقابلين غاية الامر ان التقابل هناك حقيقى
وهٰهنا مشهورى والامكان الذاتى له نوع مشابهة بالقوة الاستعدادية بحسب اعتبار العقل و
لهذا يطلق عليه اسم القبول فانه بمعنى سلب ضرورة فعلية الوجود او العدم سلبا
تفصيليا حين تحصل احدهما من جانب العلة بالنظر الى جوهر الذات فان العقل اذا حلل
اى سلبا بسيطا
الموجود مثلا بحسب الملاحظة الذهنية الى ماهية ووجود يحكم بان الوجود ليس ثابتا
للماهية من حيث هى هى بل يثبت لها فى مرتبة متاخرة عن تلك المرتبة نحوا من التاخر
وان كانت محفوظة بالوجود فى نفس الامر كالابداعيات فانها لم يسبقها الامكان بمعنى
اى المجردات
القوة الاستعدادية التى لا تجتمع مع وجود الشىء والامكان الذى يعرض لها ولغيرها من
الفاسدات وهو قسيم ضرورة الوجود والعدم غير منفك عنها حين وجودها لكن كل
اى الممكنات
واحد من مفهومى القوة والامكان اى الذاتى والاستعدادى مع الفعلية التى بازائه

يوجب اختلاف جهتين سواء كانتا بحسب التحليل الذهني وبحسب الانقسام الخارجي وسياق زيادة تفصيل لفظ الاتصال يدل بالاشتراك على معان بعضها صفة الشئ لا بقياسه الى غيره وبعضها صفة الشئ بقياسه الى غيره اما ما هو صفة حقيقية فهو اثنان احدهما كون الشئ في حد ذاته ومرتبة ماهيته صالحا لان ينتزع من الامتدادات الثلثة المتقاطعة وهذا المعنى فصل للجوهر وثابت للجسم في حد نفسه اذ هو في تلك المرتبة مصداق لحمل المتصل والممتد مع قطع النظر عن جميع العوارض فاتصاله امتداده نفس متصليته وممتديته لا امر يقوم به فيصير منشأ لصدق المتصل عليه مصداقا قال سواء كان الجسم مجرد الصورة الجوهرية او مؤتلفا منها ومن جوهر اخر على اختلاف رأي افلاطون وارسطاطاليس والدليل على ان الاسم للمتصل بهذا المعنى يطلق على الصورة الجوهرية كلام الشيخ في فصل من فصول الهيات الشفاء محقق لبيان ان المقادير اعراض بهذه العبارة واما الكميات المتصلة فهي مقادير لا بعادا واما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة الهيولى لو كان الجسم في حد نفسه متصلا لامكن فيه فرض شئ دون شئ وكان قابلا للقسمة الى الاجزاء

المقدارية فيكون نوعا من الكم لان هذا المعنى يعرض للكم المتصل لذاته ولغيره
بواسطته لانا نقول لانم ان مجرد امتداد الجسم في ذاته يساوق قبول الانقسام
الى الاجزاء المقدارية بالذات بل انما يصح ذلك بعد عروض مقدار له اذ ما لم
يتعين ذهاب امتداداته لم يصح فيه فرض جزء معين دون جزء معين والجسم
في مرتبة ذاته ممتد في الابعاد من دون تعين امتداده وتقدر انبساطه لان ذلك
المعنى انما يحصل له في مرتبة متاخرة عن ذاته بدرجات قال الشيخ في التعليقات اذا
قلنا جزء من جسم فعناه جزء من مقدار الجسم فان الجسم بما هو جسم ليس هو جزء
ولا كلا ومثاله في المنفصل اذا قلنا جسمان من جملة خمسة اجسام فعناه اثنان
من جملة خمسة اعداد عرضت للجسم لان الجسم بما هو جسم ليس بواحد
او كثير وثانيها كون الشيء بحيث يوجد بين اجزائه بعد فرضي وقوعها حدود
مشتركة والمتصل بهذا المعنى يطلق على فصل الكم من خواصه قبول الانقسام
بغير نهاية واما الاخر فله ايضا معنيان احدهما كون المقدار متصلا لنهاية بمقدار
آخر سواء كانا موجودين او موهومين ويقال لذلك المقدار انه متصل بالثاني
بهذا المعنى والثاني كون الجسم بحيث يتحرك بحركة جسم آخر ويقال لذلك الشيء
الجسم انه متصل بالثاني بهذا المعنى وهذا المعنى من عوارض

الطبيعيات
اثبات الهيولى

الكمّ المنفصل مطلقا او من جهة ما هو في مادّة كاتصال خطّي الزاوية واتصال
الاعضاء بعضها ببعض واتصال اللحوم بالرباطات والرباطات بالعظام وبالجملة
كل ما من شأنه يكون عسير القبول لمقابل المماسة واذا تقرر ما ذكرنا من شرح الالفاظ
الثلثة فنقول لما علمت ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل لكونهما
متقابلين تقابل العدم والملكة او التضايف وكذلك لا يجتمع المستعدّ من حيث
انه مستعدّ مع المستعدّ له من حيث هو كذلك كما اشرنا اليه فاعلم ان الذات
الواحدة لا يمكن كونها مبدءً لهذين الامرين لاختلافهما بجهتين مختلفتين واذا اعيد
الكلام الى مبدء تينك الجهتين ينتهي بالآخرة الى جهتين في حقيقة الذات
فيلزم تركبها من جزء به يكون بالقوة ومن جزء آخر به يكون بالفعل فنقصاء
امر من اداة ان تكثر ذات الجسم وما هو جسم ان يثبت له في حد ذاته حيثية الفعل
والقبول بالمعنى الاخير ولهذا المعنى قال المصنف بعض الاجسام القابلة للانفكاك
يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا يعني ان الجسم قبل كونه منفصلا
يجب ان يكون متصلا قبلية زمانية والدليل عليه قوله ولا اي فان لم يكن
شيء مما يقبل الانقسام من الاجسام التي تلينا كالماء والنار قبل الانفصال

متصلا حقيقيا كما انه متصل حقيقي لزم الجزء الذي لا يتجزى او ما في حكمه من الخط والسطح الجوهريين وستعلم من كلام المصنف بطلانهما بمثل ما مر وبيان اللزوم ان كل كثرة بالفعل يجب انتهاؤه الى الواحد الذي لا كثرة فيه بالفعل فانقسام الجسم القابل للانفصال الى كل واحد منها غير مشتمل على كثرة وانقسام بالفعل لو لم تكن متصلات جسمية في حدود انفسها لزم احد الامور الثلثة وهذه المتصلات ثم كانت من نوع الاجسام القابلة للانفكاك التي تلينا فلم تكن مما لا يقبل الانفصال الخارجي بل تكون قابلة له فثبت ان بعض ما يقبل الانفصال الخارجي كان قبل قبوله متصلا واحدا بعض ما يقبل الانفصال قبولا بالمعنى الاول يقبله قبولا بالمعنى الثاني وهذا ما ادعيناه وهذا بحث وهو الذي ثبت بالبرهان ليس الا ان الجسم مثلا اما متصل واحد او مشتمل على متصل واحد لئلا يلزم تركبه من الجزء الذي لا يتجزى او ما في حكمه مما لا ينقسم الا في جهة او في جهتين فلنا ان نختار الشق الثاني ونقول انه مركب من الاجسام الصغار القابلة للانقسام في الجهات وهميا وفرضيا وليس شيء منها قابلا للانقسام قطعا وكسرا كما هو مذهب ديمقراطيس من ان مبنى الاجسام اجسام صغار صلبة قابلة للقسمة الذ

دون الخارجية فهي وان كانت متصلة في نفسها منفصلا كل منها عن الاخر
لكنها غير قابلة لطريان شيء من الفصل والوصل عليها مع ان مدار اثبات الهيولى
بهذا الوجه على طريان شيء منهما على ذات الجسم كما مرت الاشارة اليه فاجتنب
بابطال الاجسام الدقيقة طبيعية بان كلا من القسمة الوهمية او الفرضية او التي
باختلاف عرضين قارين او غير قارين يحدث كثرة في المقسوم مشابهة
ومشابهة الكل في الماهية والافراد المتماثلة متضاهية في الاحكام بحسب نفس
الماهية فما يصح على فرد من افراد حقيقة واحدة يصح على جميعها وان منع
عنه مانع خارجي فهو عنه قادح في جواز وقوعها نظرا الى نفس الذات من حيث
هي هي فانصاف تلك الاجسام بالانفصال يستلزم جواز اتصاف اجزائها
المتصلة بالانفصال لماهيتها والتمام لجزائها المتصلة يستلزم جواز اتصاف
تلك الاجسام بالالتمام كذلك وان صدها عن الفصل والوصل صاد لاحق
وعاق عنهما عائق خارج فهو لا يوجب استحالة حقيقتها عنهما فلان اتصال
كل من تلك الاجسام كاشف عن قوة قبول القسمة الخارجية والانفصال
كل اثنين منها عن جواز طريان الاتصال بينهما عليهما وهذا هو تقرير

البرهان المشهور على بطلان هذا المذهب ومما يجب ان يعلم ان الحجة المذكورة
لو تبتنى على كون تلك الاجسام متحدة الماهية كما هو مسلم عند صاحب هذا
اى فى الواقع وان بناها المجيب طيه ١٢ عمادى رحمه الله اجسام الديمقراطيسية ١٢ عمادى رح
المذهب على ما نقل عنه حتى قيل ان القياس ح جدلى اذ على تقدير
هذا هو الوجه الاول ١٢ نيازى
كون الاجسام المذكورة متخالفة الانواع لم تنشأ مخالفتها النوعى هو الصور
الديمقراطيسية ١٢
الامتدادية لانها نوع واحد كما ستبنى بل صورة اخرى نوعية والمقصد اثبات
ان الطبيعة الامتدادية كما هى هى لا تأبى الانفصال والاتصال وهو الحوج الى المادة
ومع قطع النظر عن هذا النظر فى جسم مفرد منها يؤدى الى المطلوب لحاجة الى
اشارة الى الوجه الثانى ١٢
اخذ كونه مماثلا لجسم آخر منها فان اشتراك اجزائه المقدارية معه فى الطبيعة
او المتصل
النوعية يقتضى ان يصح عليها ما يصح عليه وبالعكس فكما ان احد جزئيه
يكون خرج منه المنفصل ١٢
متصل بالجزء الآخر ونحوهما منفصل عن غيره فكذلك يصح انفصال الجزئين و
الكلى او منتصف احد الاجزاء الثلاثة ١٢
اتصالهما بغيرهما لتحقيق المعنى اشتراك الكل وجزئه فى نوع واحد واعترض عليه بأنه هنا
فى بعض النسخ
مغالطة باشتراك اللفظ وهو ان ما يقبله الاجسام الديمقراطيسية ليس الا انفصالا
اى اجزاء تلك الاجسام ١٢
خلقيا واتصالا فطريا فالقبول ههنا بمعنى مطلق الموصوفية فى بدء الامر ولا يمكن
بين اجزاء تلك الاجسام ١٢
يقاس عليه ما استعد لطريان الانفصال والاتصال فان مقتضى كون كل واحد

الطبيعيات
اثبات الهيولى

لفردٍ من افراد الطبيعة النوعية صح لسائر الافراد بحسب نفس الماهية ليس لا
امكان الاتصال لفطري لها بدلًا عن الانفصال والانفصال لفطري لها بدلًا عن
الاتصال امكانًا ذاتيًا في ابتداء الخلقة لا امكانًا استعداديًا لطريان الانفصال
والاتصال في الخارج ومناط قيام البرهان على اثبات الهيولى هذا دون ذلك و
توضيحه ان مآل القسمة الانفكاكية عند المشائين الى زوال جوهرٍ ممتدٍ وحدوث
جوهرين ممتدين وهذا هو الخروج الى الهيولى الاولى كما علمت وبمجرد امكان
القسمة امكانًا ذاتيًا فطريًا لا يستلزم ان يكون له قابلٌ غير نفس الاتصال اي ما هو
متصل بذاته وكذلك مجرد كون الشيء متصلًا بنفسه من دون حدوث هذا
المعنى فيه لا يستوجب ان يكون لوجوده حامل سوى ذاته كما ان امكان العدم و
كذلك حصول الوجود في الجواهر لا يقتضي ان يكون لها قابل سوى ذاتها بل
آل الخروج الى القابل استعدادا لعدم او الوجود ولفظ الامكان مشترك بين هذين المعنيين
فان امكان الشيء بمعنى الاستعداد لا يجامع حصول قابله قابلا آخر غير ذاته بخلاف
امكان شيء بالمعنى الآخر فانه لا يأبى الاجتماع معه والامتناع اصلا فلا يحتاج فيه الى
قابل لذلك الشيء غير ذاته وقد اجاب عنه بعض الاعاظم بان قبول القسمة الوهمية

مساوق لامكان القسمة الانفكاكية بالنظر الى نفس طبيعة الامتداد وان منع عنها
مانع لازم او غير لازم كالصورة النوعية للفلك والصلابة والصغر في بعض
الاجسام اذ لو امتنع الانفكاك الخارجي على الجوهر الامتدادي لذاته لكان فرض
الانقسام فيه من الاوهام الاختراعية ولم يكن فرق بين فرض الانقسام فيه
بين فرضه في المجردات ولا شك ان الانقسام الوهمي من المعاني الانتزاعية خصوصا
اذا كان منشاؤه اختلاف عرضين حالين فيه اقول هذا منقوض بالزمان فانه
عندهم مقدار متصل قابل للانقسام الوهمي غير قابل للانقسام الخارجي وايضا
توهم القسمة لا يوجب تجويز وقوعها في الخارج وتجويز العقل وقوع شيء لا يستلزم
امكان وقوعه ثم ما لجوز العقل تحقق شيء بادي النظر ثم اقيم البرهان على خلافه وآذا
لم يكن الامتداد قابلا للانفكاك بحسب الخارج لا يلزم ان يكون توهم القسمة فيه من قبيل
توهم القسمة في المجردات فان الذي لا امتداد له لا وضع له لا مجال للوهم ان
يتوهم فيه شيئا دون شيء ويمكن ان يقرر في ابطال هذا المذهب ان كل
واحد من تلك الاجسام لو كان بسيطا اي يكون له طبيعة واحدة كان كرى
الشكل المايسجي من ان الشكل الطبيعي للجسم البسيط هو الكرة لو كان كذلك لحصلت الفرج فيما
بين تلك الاجسام لان ملاقاة الكرات بعضها مع بعض لظواهرها انما هي بالنقطة فيكون

الطبيعيات
اثبات الهيولى

ذلك قولا بالخلاء وهو محكم كما استعرف وان لم يكن بسيطا بل يكون مركبا من
اجسام مختلفة الطبائع فلم يكن متصلا واحدا انهف ولما ثبت ان الجسم
المتصل قابل للانفصال بمعنى انه يجوز ان يطرء عليه الانفصال في الخارج
فيقول يلزم من هذا اثبات الهيولى في الاجسام كلها وبين الملازمة بقوله
لان ذلك المتصل قابل للانفصال فقابل للانفصال في الحقيقة اما ان يكون
هو المقدار الجسم التعليمي واختلفوا فيه فقيل انه عرض متصل يمكن فيه فرض
ثلثة متقاطعة بالقوائم واتصال غير اتصال الجوهر الممتد فعلى هذا يكون هناك
متصلان بالذات احدهما جوهر والآخر عرض متحدان في الوضع والاشارة ولا يخفى
سخافته وقيل للصورة الجسمية اتصال بالعرض بتبعية اتصال الجسم التعليمي وفيه
انك قد علمت ان الجسم في مرتبة ماهيته متصل وفصل ليس الا مفهوم قولنا
قابل للابعاد الثلاثة حملا على الاطلاق وقيل هو مجموع امور ثلثة هي الطول والعرض والعمق للجسم
فيلزم ان هذه الابعاد ليست موجودة والجسم بالفعل والجسم التعليمي موجود فيه بالفعل
وقيل في الجسم اتصال واحد منسوب الى الصورة الجسمية بالذات والى مقدارها
بالعرض فاما ان يراد بالجسم التعليمي نفس تعين امتداد الجسم وتحدد انبساطه
فيلزم ان لا يكون من مقولة الكم واما ان يراد به الصورة الجوهرية مع تعين امتدادها
اى مع الحيثية المذكورة فكان له اتصال لا باعتبار امر خارج عنه

بل بسبب اشتماله على الصورة الجسمية وهذا هو الذي اختاره المحققون ويوافقه كلام الشيخ في الشفاء والتعليقات وكلامه هنيا وفي التحصيل وتوضيحه ما افاده بعضهم من ان كتاب الشفاء
ليس في الجسم الا امتداد واحد في الجهات فاذا اعتبر ذلك امتد في الجهات على الاطلاق
بدون تعين امتداد انه تعينا مقداريا سواء كان مقدارا مطلقا او مقدارا
مخصوصا فكان بهذا الاعتبار صورة جسمية وجوهرا واذا اعتبر من حيث هو
متعين بتعين ما كان جسما تعليميا مطلقا واذا اعتبر من حيث هو متعين
بتعين مخصوص كان جسما تعليميا مخصوصا واورد عليه انه لزم ان لا يكون
الجسم التعليمي عرضا بل يكون مركبا من جوهر هو الجسمية وعرض هو تعين
الامتداد وما اجاب عنه بعض المحققين وحاصله ان المفهوم المركب من الجوهر
عند القدماء والعرض ان لم يكن عرضا اذ لا يكون له محل صلا ولكن المركب من
معنى الجوهر عند مشيخة الهيولى حيث اخذ الموضوع في تعريفه بدل المحل والعرض لا يلزم
ان لا يصدق عليه تعريف العرض اذ لا خفاء في ان المجموع المركب من الصورة حيثيتها
العرضية مندرج تحت تعريف العرض وان الهيولى وان لم تكن بالنسبة الى الصورة وحدها
موضوعا لاختيارها في التقوم اليها لكنها انما تكون موضوعا بالنسبة الى المجموع المركب منها

ومن العرض لعدم احتياجها الى المجموع من حيث هو مجموع فليس شيء من الاشكال هو ان الجسم التعليمي لو كان مركبا من جوهر وعرض لم يكن جوهرا ولا عرضا اذ لا يكون موجودا حقيقيا له وحدة حقيقية بل امرا اعتباريا له وحدة اعتبارية فلا يكون من اقسام شيء منهما اذ الوحدة في التقسيمات معتبرة على ما بين في موضعه وبما ذكرناه لا يندفع هذا الا الصورة المستلزمة للمقدار او معنى آخر اسبق الى الاول والثاني والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة والقابل مع ما يلزمه يجب وجوده مع المقبول اذا لم يكن سلبا محضا والانفصال ما ان يكون وجوديا ان كان عبارة عن حدوث منفصلين او عدم ملكة ان كان عبارة عن زوال الاتصال عما من شانه ان يكون متصلا فتعين ان يكون القابل معنى آخر وهو المعنى من الهيولى اعلم ان لاصحاب المعلم الاول في اثبات الهيولى التي هي احد جزئي الجسم الجوهرين على ما هم حججا الاولى ما ذكره المصنف تحريرها انه لا شك ان في الجسم جوهرا متصلا في نفسه او مستلزما لامر متصل في نفسه هو المقدار وعلى كل من التقديرين لا شك ان في الجسم شيئا يقبل الاتصال والانفصال فنقول هذا ان الامر الذي هو متصل في ذاته او متصل باتصال لازم والذي يقبل الاتصال والانفصال يجب ان يكونا متغايرين

بحسب الخارج اذ لو كان المتصل او المستلزم للاتصال الذي هو الجوهر الممتد بعينه
قابلا للاتصال والانفصال لزم ان يقبل الشئ نفسه او المثلين احدهما لازم
والآخر عارض وذلك حين طريان الاتصال او يقبل ضدا او عدما وضدا لازما
او عدما لازما وذلك حين طريان الانفصال والتوالي باسرها باطلة فكذا المقدم
فالقابل للاتصال والانفصال في الجسم شئ غير المقدار الذي هو متصل الذات
وغير الجوهر المتصل سواء كان متصلا بذاته او بلازمه الذي هو المقدار على
اختلاف القولين بل نقابل معنى آخر هو المراد من الهيولى الاولى وتلخيصها
بعد ما تمهد ان الجسم من حيث هو جسم لا يعقل الا باتصال ما على نمط الشكل
الثاني ان الجسم قابل للانفصال ليس الاتصال نفسه بقابل للانفصال
فليس الجسم هو الاتصال نفسه واذا لم يكن الاتصال خارجا من حقيقة الجسم
الا كل حقيقة فهو جزء الجسم فله جزء آخر يقبل الانفصال والاتصال وذلك الجزء
لا محالة جوهر محل للجوهر الممتد بذاته فهو الهيولى لا كونه جوهرا فلبقائه في حالتي
الاتصال والانفصال وتوارد الصور عليه لو كان عرضا يلزم من بقائه بقاء جوهر معه
هو موضوعه على التقديرين يلزم بقاء جوهر سواء بقي معه عرض او لم يبق وهو
باطل واما كونه محلا للجوهر الممتد فلاتصافه بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية
لان الصورة الجسمية تصير واسطة لاتصافه بين تينك المتنافيين بل ان
اتصافه بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية عين اتصافه بالصورة الواحدة

الطبيعيات
اثبات الهيولى

والصور الكثيرة اذا المعنى بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية هو الصورة
الواحدة والصور المتعددة لا غير كما سبقت الاشارة اليه من ان الاتصال عين
حقيقة الممتد بذاته فاذا كانت الصورة الممتدة بنفسها نعتاً الجوهر فالجوهر
المنعوت يكون محلاً لها وفي هذه الحجة ابحاث البحث الاول ان بناءها على
ثبوت الاتصال الذي هو معنى الممتد الجوهري ونحن لا نسلم في الجسم الا الاتصال
الذي قيل انه من فصول الكم وسواء سلم او قيل من انك اذا شكلت الشمعة
باشكال مختلفة تغيرت ابعاده مع بقاء اتصال واحد فغير مسلم فان الشمعة
المتبدلة الاشكال لا يخرج عن تفرق اتصال وتواصل فراق فالمطولة منها
اذا جعلت مستديرة يجتمع فيها اجزاء كانت متفرقة والمدورة اذا جعلت
مستطيلة يفترق عنها اجزاء كانت متصلة فاتصال واحد مستمر مع تفرق
الاتصالات وتقطع الامتدادات كيف يكون صحيحاً البحث الثاني ان الاتصال
الذي يبطله الانفصال ثم يعود مثله بعد زوال الانفصال لا شك في عرضيته
فان الجسم عند تواردا الانفصال والاتصال عليه باق بماهيته ونوعيته
لا يتغير فيه جواب ما هو وكل ما لا يتغير بتغيره جواب ما هو عن شيء فهو عرض

الطبعيات
اثبات الهيولى

فالاتصال الذي يبطله الانفصال عرض والبحث الثالث انكم اثبتم في الجسم
امتدادا جوهريا هو الصورة الجسمية وامتدادا عرضيا هو المقدار التعليمي
والامتداد من حيث ماهية الامتداد حقيقة واحدة والحقيقة الواحدة
لا تختلف بالجوهرية والعرضية فاذا ثبت عرضية بعض افراده عندكم
على ما ذكرتم من حديث تبدل اشكال الشمعة الواحدة فقد وجب عرضية
الجميع وهذه الابحاث الثلثة في الحقيقة ترجع الى نفي الصورة الممتدة
الجوهرية كما هو مذهب الشيخ الالهي في كتاب التلويحات واجيب من قبل
المشائين اما عن الاول فبان الجسم من حيث هو جسم لا يتصور بدون
قابليته للابعاد الثلثة على نعت الاتصال لهذا حدوا بها ولو لم يكن
متصلا في مرتبة ذاته لم يصح قبوله للمقدار كما قال الشيخ الرئيس في الحكمة
الفارسية جسم در احد ذات پيوسته است اگر گسسته بود قابل ابعاد نبود
والحاصل ان نفس ذات الجسمية بما هي هي لو لم تكن متصلة في مرتبة ذاتها
اتصالها من قبل العارض كانت بحسب الوجود اما من المجردات عن الجهات والابعاد اصلا
متالفة الذات من الجواهر الفردة متناهية او غير متناهية ثم يعرضها التعلق بالابعاد والجهات

الطبيعيات
اثبات الهيولى

ويلحقها الاتصال قبول الانقسام الى غاية في مرتبة ثانية وكلاهما باطلان
فقابليته للابعاد انما تصور اذا كان متصلاً بالذات وقد ثبت للجوهر في مرتبة
ذاته فهو جوهر فثبت الاتصال الجوهري اقول فيه نظر وله جواب اما النظر
فهو ان هذا الكلام انما يتم لو ثبت امتناع تقوم الجوهر بالعرض وهو غير تمام
عندهم جواز تركب الجسم من جوهر وعرض هو الامتداد فالامتداد
وان كان حاصلاً في حد حقيقة الجسم لكن لا يلزم على هذا المذهب كونه
جوهراً لانهم نحن نجري الكلام في الجزء الاخر للجسم عندهم فيلزم كونه ممتداً
جوهرياً كما لا يخفى على المتامل لانا نقول هذا بعينه منقوض بالهيولى التي
اثبتم فان الهيولى عندكم وان كانت متصلة باتصال يحصل لها من قبل
الصورة لكنها في حد ذاتها ليست متصلة ولا منفصلة فليكن الجسم وجزؤه
ايضاً كذلك واما قولكم لو لم يكن الجسم في حد ذاته متصلاً يلزم ان يكون اجزاء
لا تتجزى كما يستفاد من كلام الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية او المتجرد عن الاحياز
فجوابه ان عدم اتصاله في ذاته لا يستلزم انفصاله في ذاته ولا خلوه عن الاتصال
والانفصال بحسب الواقع وانما يلزم ذلك لو لزم من عدم اتصاله بحسب ذاته
عدم اتصاله في الواقع بل يجوز ان يكون الجسم دائماً اما متصلاً باتصال عارض او
منفصلاً بانفصال كذلك حتى لا يلزم خلو عنهما الهيولى فانها عندكم في ذاتها لا متصلة ولا منفصلة

الطبيعيات
اثبات الهيولى

مع عدم خلوها عن الحالين في الواقع فقد ظهر ان قابلية الابعاد وصلوحها لا يوجب ان
يكون القابل متصلا في حد ذاته واما الجواب فهو ان الهيولى وان لم يكن لها الاتصال
والانفصال من قبل نفس ذاتها بل بواسطة غيرها وهو الصورة الجرمية الواحدة
او المتعددة لكن لا يلزم شئ من المحذورات اذ ليس للهيولى مرتبة في نفس الامر متقدمة
على الاتصال والانفصال مطلقا عندهم بخلاف الجسم بالقياس الى عارضه فان
له مرتبة وجود يتحقق في نفس الامر فلا يلزم خلو الهيولى عن الاتصال والانفصال
والتعلق بالاحياز والابعاد في نفس الامر وان لم يكن منشأ ذلك حيثية نفس ذاتها
فهو هرية الاتصال تقوم الهيولى به يوجب ان لا يكون للهيولى مرتبة في نفس الامر
تكون بحسبها عارية عن الاحياز والابعاد وغير ذلك واما لو كان عرضا فالحال
بعد فيرها لازمة غير منفكة كما لا يخفى على ذي بصيرة ثاقبة وعن الثاني بان
بقاء الجسم نوعيته في حالتي الاتصال والانفصال لا ينافي كونه متصلا جوهريا انما
يلزم المنافاة لو بقي شخصه في تينك الحالتين وليس كذلك واما القول بان كل ما لا
يتغير بتغيره جوابه ما هو فهو عرض فانما نعم لو لم يتغير بتغيره اشخاص الجوهر واما
اذا تبدلت الاشخاص بتبدل ذلك الشئ فلا يلزم عرضيته كما ان استمرار طبيعة
نوعية وحفظها بتوارد الاشخاص لا ينافي جوهرية تلك الاشخاص

الطبيعيات
اثبات الهيولى

وعن الثالث بانا لا نسلم ان مطلق الامتداد والاتصال مفهوم واحد وطبيعة واحدة بل ههنا اشتراك لفظي لان غير القار يطلق تارة على مفهوم جوهري واخرى على مفهوم عرضي كما تقدم في البحث الرابع هب ان الجسم لا يخلو من اتصال جوهري لكنه هو المقدار لا غير وليس في الجسم متصل سواه وهو القابل للانفصال لا ما شميتموه مادة ولا يجدي قولكم انه لا يبقى مع الانفصال لان الذي يبطله الانفصال هو الاتصال العارض لا الجوهري وبيانه ان لفظ الاتصال كما مر قد يطلق على المعنى الاضافي الذي لا يتصور ان يعقل الا بين شيئين سواء كانا متعددين في الخارج ثم يحدث او يتوهم بينهما اتصال او يتصور للجسم المتصل الواحد اجزاء وهمية فيقال عليها انها متصلة بعضها ببعض ويكون في الجسم اختلاف عرضيان قارّان او غير قارين فيقال ان محل احدهما متصل بمحل الآخر ولا شك في عرضية الاتصال بهذا المعنى النسبي وهو الذي يقابل الانفصال فلا يصح ان يكون جزء لامر جوهري محض وقد يطلق على المعنى الحقيقي الذي لا يستدعي ان يكون بين شيئين وهذا اصطلاح خاص لا يفهمه الكافة من لفظ الاتصال هو الممتد الجوهري على اصطلاحهم فلقائل ان يقول الاتصال بالمعنى الثاني نفس الجسم هو بعينه المقدار ولا يقابله الا انفصال بل الانفصال يقابل الاتصال بالمعنى الاول وهما يتعاقبان عليه مع بقائه بعينه في الحالتين واما ما يقال

ان الممتد شئ له امتداد فيلزم ان يكون محل الامتداد غيره فليس بشئ فان
هذه اطلاقات عرفية ومجوزات لفظية لا يبتنى الحقائق العلمية عليها وهذا مشى
بخيل بعيد وخط طويل فان هذه الاطلاقات لا توجب زيادة البعدية على البعد
والطول على الخط واطلاق صيغ المشتقات بهذا الوجه شائع فى باب الامور
العامة كالموجود بما هو موجود فانه بمعنى الوجود فان قيل تواردا المقادير
المختلفة بالصغر والكبر على الجسم الواحد اذا تكاثف وتخلخل يوجب عرضية
المقادير فكيف حكمتم بجوهريتها يقال ان وجود التخلخل والتكاثف من فروع
وجود الهيولى فاذا لم يكن المقدار غير الجسم لا يتصور زيادة المقدار ونقصانه
من غير ورود مادة عليه او انفصالها عنه فان زيادة المقدار على هذا التقدير
بعينها زيادة اجزاء الجسم ونقصانه نقصانها فموجب التخلخل والتكاثف الى
تخلخل الجسم اللطيف بين اجزاء الجسم وانفصاله عنها واجتماعها الا الحقيقيين
واثباتهما بالقمقمة الصياحة اذا وقعت فى النار فى غاية الضعف وكذلك
الاستدلال بالقارورة الموصوفة اذا اكبت على الماء سيما قد شوهد عند
الكب انجذابات الدالة على خروج الهواء وكل سبيل لنا الى الحكم بان الماء لم يعط
من الهواء بقدرها يأخذ منها حتى يلزم التخلخل وذكر الشيخ الالهى فى حكمة الاشراق

انه قد جرب ترشح بعض الادهان من الزجاج فلا يمتنع مثل ذلك في الهواء الذي هو ألطف من الدهن وأما قولهم اشتراك الاجسام في الجسمية وافتراقها في المقادير يوجب مغايرة المقدار للجسم فجوابه على ما في حكمة الاشراق بان اشتراكها في الجسمية هو اشتراكها في نفس المقدارية المشتركة بين المقدار الصغير والكبير واختلافها في المقادير هو اختلافها في خصوصيات الكبر والصغر وكما ان التفاوت بين المقدار الكبير والصغير ليس بشئ زائد على المقدار بل بنفس المقدار فكذلك اذا بدل لفظ المقدار بالجسم والتفاوت بالصغير والكبير بالتفاوت في المقادير يكون الاختلاف بنفس الجسمية لا غير ويرجع هذا الاختلاف الى الاختلاف بالكمال والنقصان والشدة والضعف في نفس ماهية الشئ على ما هو رأي الشيخ الالهي والقدماء من الرواقيين فانهم يجوزون كون جوهر اقوى جوهرا من جوهر آخر كجواهر العالم الاعلى العقلي وجواهر عالمنا الادنى الجرمي وكذا الحكمون بان حيوانا يكون حيوانيته اكثر ونفسه على التحريك اقوى كالانسان اشد واتم في باب الحيوانية من حيوان يكون بخلاف ذلك كالبعوضة مثلا ولا يفرقون بين الشدة والضعف في الكيف والزيادة والنقصان في الكم في كونهما تفاوتا بالكمال والنقص في نفس الماهية سواء كانا في الكيف او الكم او غيرذلك كالجوهرية والجسمية والحيوانية

الطبيعيات
اثبات الهيولى

على ما ذكرنا ولا يبالون بعدم اطلاق ادوات التفضيل والمبالغة في
بعض الصور على عرف اهل اللسان اذ ليس من دأب الحكماء الاقتصار
في تصحيح المعاني على مجاري العرف واقتناص الحقائق من الالفاظ ثم لا
يخفى ان بين كلامي الشيخ الالهي في حكمة الاشراق حيث حكم ببساطة
الجسم وجوهرية المقدار وفي التلويحات حيث اختار انه مركب من جوهر سماه
هيولى وعرض هو المقدار بناءً على تجويزه تركب نوع طبيعي من جوهر وعرض
مخالفة بحسب الظاهر لكن الشارحين للكلامه اجمعوا على عدم المنافاة
بين ما في الكتابين في المقصد بل الفرق يرجع الى تفاوت اصطلاحية فيهما
وتحقيق ذلك بان في الشمعة حين تبدل اشكاله مقدارين ثابت هو جوهر
لا يزيد ولا ينقص بتوارد الاشكال عليه متغير هو ذهاب المقادير في الجوانب
وهو عرض في المقدار الذي هو جوهر ومجموعهما هو الجسم والجوهر منهما هيولى
على مصطلح التلويحات وذلك الامتداد الجوهري هو الجسم على مصطلح حكمة
الاشراق وهو الذي يسمى بالنسبة الى الهيآت والانواع المحصلة هيولى
فلا مناقضة بين حكمه ببساطة الجسم وجوهرية المقدار في احد الكتابين وحكمه
بتركب الجسم وعرضية المقدار في الآخر فان ذلك الجسم والامتداد غير هذا الجسم والامتداد
فتوهم المناقضة انما هو من اشتراك اللفظ اقول كلامه في بعض المواضع من المطارحات
وغيره صريح في انه ينكر الاتصال والامتداد سوى ما هو من عوارض الكم وفي التلويحات

الطبيعيات
اثبات الهيولى

مارأينا شيئاً يدل ان فاسماه هيولى يكون ممتداً بذاته او امتداداً جوهرياً

سواء كان مقداراً او غير مقدار واما التناهي بين تركب الجسم وبساطته بين

الكتابين فهو بحاله واعلم ان اتباع المشائين يفرقون بين مفهوم الممتد كما

اشرنا سابقاً احدهما الصورة الجسمية عندهم وهو الممتد على الاطلاق الذي

بحسبه يصح فرض الخطوط الثلثة القائمة المتقاطعة في الجسم والآخر

المقدار وهو الصحيح لفرض الاجزاء الموهومة المشتركة الحدود في الجسم الاول

مقوم للجسم والآخر عرض فيه والامتداد بالمعنى الاول لا يتفاوت فيه جسم

وجسم ولا يكون بحسبه شئ من الاجسام صغيراً او كبيراً او جزءاً ولا كلاً ولا

عاداً او لا معدوداً او لا مشاركاً او لا مبايناً بخلاف الثاني ولذا اشتهر بينهم انهم

قائلون بالامتدادين وليس كذلك بل لا يكون في الجسم على رأيهم الا ممتد

واحد لكنه اذا اخذ بما هو هواي من دون تعين مقداري فهو جوهر محض

مقوم للجسم واذا اخذ على التعين المقداري متناهياً كان او غير متناه اي

اخذ الجسم بحيث يشتمل بكذا وكذا امتاراً او لا ينتهي المسح ان توهم غير متناه

فهو مقدار غير مقوم للجسم فيصدق عليه معنى العرض لا يظهر الفرق

بينهما عندهم حين تخلخل الجسم وتكاثفه لاحين توارد الاشكال

على الشمعة فان هناك يتبدل نفس المقدار وههنا

يتبدل عوارضه التي هي مراتب البساطة في الطول والعرض

والعمق وأما الشيخ الالهي فهو انكر الممتد بالمعنى الاول مطلقا واستدل
في كتبه عليه بوجوه ثلثة احدها انه لو تقوم الجسم الموجود في
الاعيان بامتداد جوهري لكان ذلك الامتداد اما كليا او جزئيا لا
جائز ان يكون كليا لان الكلي من حيث هو كلي لا وجود له في الاعيان
فلا يتقوم به ما هو موجود فيها ولا جائز ان يكون جزئيا لانه ان كان
هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره لم يكن في الجسم امتداد
جوهري وان كان في الجسم امتداد عرضي وآخر جوهري فذلك مح
لان الامتداد طبيعة واحدة ومفهوم واحد لا يختلف فيه جواب
ما هو فلا يكون بعض جزئياته جوهرا وبعضه عرضا ولما ثبت عرضية
البعض ثبت عرضية الباقي وثانيها انها لو كان في الجسم امتداد
جوهري لكان موجودا في كل الجسم وفي جزئه وما هو في الكل اكبر
مما هو في الجزء فيكون قابلا للتجزية لذاته فيكون كما مقداريا وثالثها
انه اذا تخلخل الجسم ان بقي الامتداد الجوهري كما كان وهو مقدار
لاشك فليش في كل الجرم المتخلخل الزائد مقداره الصورة الجرمية
وهو مح وان لم يبق ذلك الامتداد كما كان فهو اذن صار زيادة فالامتداد
الجوهري كم لذاته فهو عرض فالجوهر عرض هف واعترض العلامة الخفري
على الوجه الاول بما حاصله انه ان اراد بالكلي الكلي العقلي اخترت ان

الطبعيات
اثبات الهيولى

العيني ليس كليا هذا المعنى لا يوجد في الخارج وان اراد به الكلي
الطبيعي اى ما يصير معروضا للكلية اذا وجد في العقل اختار انه كلي
باعتبار ماهيته وجزئي بتشخص الجسم قوله لا جائز ان يكون جزئيا
لانه ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره آه قلت
ما ثبت عرضيته انما هو امر عارض هو تعين امتداداته بالانقطاع
اما مطلقا او مخصوصا وهذا العرض ليس موافقا لمفهوم الممتد في
الماهية ليلزم من عرضيته عرضيته اقول لما كان تشخص الشئ عند
المحققين امتدادا ته كما هو مذهب الشيخ الاشراقي او نحو الوجود كما هو مذهب
الفارابي او بارتباطه الى الموجود الحقيقي كما هو ذوق جماعة فالاعراض القائمة
وسائر الاشياء عندهم ليس لها مدخل في افادة التشخص بل انما هي لوازم
وامارات للتشخص فالممتد القوام للجسم العيني لو كان جزئيا موجودا في الخارج
فيجب ان لا يكون مناط جزئيته الامور العارضة له لا بمعنى كونها من اللوازم
والعلامات فاذا صار ذلك الممتد جزئيا معينا في الخارج مع قطع النظر عن
العوارض فهو اما عين المقدار فقد ثبت عرضيته واما غيره فيلزم ان يكون في الجسم ممتدان
معينان احدهما جوهر والآخر عرض متباينان في الوجود وهو خلاف ما تقرر عند اتباع المشائين من ان
التفاوت بينهما ليس الا بالتعين والابهام وايضا اذا تعين الممتد الجوهري مع قطع النظر عن المقدار

الطبيعيات
اثبات الهيولى

العرضي فذلك اما مساو لهذا او ازيد او انقص وعلى كل تقدير يلزم مع محذورات اخرى تقدره بذاته فالاولى ان يجاب عن الوجه الاول بان الامتداد اى الممتد بنفس ذاته المقوم للجرم العينى امر متعين الذات مبهم المقادير التى هى عبارة عن تعيناته المقدارية فان التعين الذاتى لاينافى الابهام المقدارى وما ثبت عرضيته ليس الا المتعين المقدارى وهو غير الممتد المقوم للجرم العينى المحفوظ الذات والتشخص فى مراتب التقدرات والتشكلات لكن ليس ان هذا الذى ثبت عرضيته ممتد والذى يقوم الجسم ممتد اخر ليلزم ان يكون فى الجسم ممتدان اثنان جوهرى وعرضى بل هذا متحصل منه ومن التعين المقدارى ثم اورد معارضة على كلام الشيخ بقوله انه اختار فى التلويحات ان الجرم العينى مركب من الجوهر الذى يسميه الهيولى ومن الاتصال الامتدادى العرضى فنقول الامتداد العرضى الذى اختار انه مقوم للجرم العينى اما كلى او جزئى وكلاهما باطلان على النحو الذى ذكره فى الدليل اما الاول فظاهر واما الثانى فلتبدل الامتدادات المعينة مع بقاء الجرم العينى فى الصورتين اللتين ذكرهما فان كان المقوم هو الامتداد الذى ثبت عرضيته بالتبدل وليس فى الجرم العينى غيره لم يكن الامتداد مقوما للجرم لتبدله مع بقاء الجرمية وان كان للجرم امتداد غير باق واخر زائل فذلك ايضا لانه ليس فيه امتدادان عرضيان جزئيان فما اجاب به عن هذا البحث

الطبيعيات
اثبات الهيولى

فمثله جواب عن دليله غاية وفي الباب ان المعنى الثاني هو جوهر عند الحكماء و
عرض عنده اقول فرق بين تركب الشئ من مادة وصورة كالجسم عند المشائين
نقياس احد التركيبين على الآخر قياس مع الفارق ۱۲ مجدرم
وبين تركبه من موضوع وعرض كالجسم عند صاحب التلويحات فهو لقائل ان
يقول بقاء الجسم العيني المتقوم من جوهرين المتقوم كل منهما بالآخر مع تبدل احدهما غير
صحيح عند لو جاز ان يختلف الجسم العيني المتقوم من جوهر وعرض فانه مما يجوز عند العقل
بقاؤه العيني ببقاء احد الجزئين معه بعينه والجزء الآخر لا بعينه بل بورود الامثال فما
ذكره ذلك المحقق لا يصلح للمعارضة لتحقق الفرق بما ذكر لا يقال ان الشيخ الالهي اعترف بوجود
الامتداد الجوهري في حكمة الاشراق فكيف يقتضي منه الاستدلال على نفيه لانا نقول ذلك في معنى
آخر غير الامتداد المقوم للجسم عند المشائين وقد علمت ان للممتد معنيين احدهما هو
الصورة الجسمية عند المشائين والآخر المقدار والشيخ الالهي انكر المعنى الاول سواء
كان جوهرا او عرضا وذهب الى جوهرية المعنى الثاني فكونه عين الجسم في حكمة الاشراق
والى عرضيته وكونه جزء للجسم في التلويحات على ما حققناه وحاصل الكلام انه
لما كانت الصورة الجسمية عند مثبتيها على ظنهم امرا مبهما في الواقع فاورد عليهم
انه كيف يتقوم جرم عيني بامر مبهم في الواقع واما المقدار الجوهري عنده فهو ليس
امرا مبهما في نفس الامر وان عرض له الاطلاق بحسب الذهن فان للعقل

الطبيعيات
اثبات الهيولى

ان ياخذ الماهيات على وجه لا تابى عن الحمل على كثيرين فكان للجسم مرتبة
اطلاق وتعين بحسب العقل فكذلك للمقدار فاذا حلله العقل الى ذينك الاعتبارين
يحكم بان المقدار المطلق مقوم للجسم المطلق بل يكون عينه والمقادير الخاصة
مقومة للاجسام الخاصة بل يكون عينها كما هو رأيه واما ما ثبت عرضيته عنده
فى ذلك الكتاب فليس الا مراتب الطول والعرض والعمق وليس شئ منها
مقدارا للجسم بل هى عوارض للمقدار الجرمى وعرضية بالاتوجب عرضيته له
وقد علمت انه ممن ينكر التخلخل والتكاثف الحقيقيين فلا يتمشى الاستدلال
على عرضية المقدار الجرمى بتوارد المختلفات من المقادير على الجسم الواحد اذا تكاثف
او تخلخل واما الجواب عن الوجهين الاخيرين منه على ابطال الممتد بالمعنى المذكور
ففى غاية السهولة بعد تحقيق ما ذكر فى بيانه من انه لا يوصف بحسب ذاته بكونه كلا
او جزءا او زائدا او ناقصا او غير ذلك فليكن منك على ذكر البحث الخامس
سلمنا ان فى الجسم باعتبار الامتداد امورا ثلثة الاول جوهر غير خارج
عن ماهية الجسم والاخران عرضان فيه زائدان عليه يتبدل احدهما عن
الجسم بالتخلخل والتكاثف والآخر يتوارد لا اشكال عليه لكن لم قلتم ان الجسم اذا انفصل
يجب ان ينعدم عنه امر جوهرى فان اللازم ليس الا ان الحقيقة الجسمية يجب ان يكون

الطبعيات
اثبات الهيولى

لذا تماقابلة للاتصالات والانفصالات فما ان القابل يجب ان يكون واحدًا بالوحدة
الاتصالية فلا وانما يلزم ذلك لو كانت الوحدة الشخصية مساوقة للوحدة
الاتصالية وهو غير لازم فان الانسان الواحد والسرير الواحد مثلًا له وحدة
شخصية مع تالفه من متصلات منضم بعضها الى بعض بل للازم كون القابل
للاتصال والانفصال امرًا واحدًا شخصيًا ويجوز ان يكون ذلك الواحد امرًا متصلًا
بذاته ومع استمرار وحدته الشخصية يتعدد اتصاله الذاتي فيجوز ان يقول
الانفصال لا ينافي الاتصال مطلقا بل انما ينافي وحدة الاتصال فما كان
متصلا واحدًا بعينه صار متصلا متعددًا فالممتد الجوهري باق في
الحالين والزوال انما هو لعارضه اي الوحدة والكثرة والجواب عنه
على ما ذكره بعض الاذكياء بعد تمهيد ان وجود كل شيء عبارة عن نفس
حصوله وموجوديته سواء كان في العين او في العقل وانه مساوق
للتشخص بل هو عينه على ما ذهب اليه الفارابي فتعدد كل من التشخص
والوجود وحدته يوجب تعدد الآخر ووحدته هو ان المتصل الواحد من حيث
هو كذلك لما لم يكن الا موجودًا واحدًا له ذات واحدة وتشخص واحد
فليس لاجزائه الفرضية وجود بالفعل وتشخص خاص بحسب نفس الامر
كيف وقد بين ان الاجزاء الفرضية غير متناهية حسب قبول الجسم
الانقسام الى غاية فاما ان يكون لبعض من اجزائه وجود وتشخص

وهو الترجيح من غير مرجح أو الجميع بها فتلزم المفاسد التي ترد على الصحاب لا تناهي اجزاء
الجسم وإذا أطرد وعليه الانقسام وجد موجودان متشخصان وهويتان مستقلتان فإما ان
يكونا موجودين حال الاتصال مع تعينهما وهو بط لان اجزاء المتصل الواحد تعينها
ليس الا بحسب الفرض وهذان التعينان بحسب نفس الامر اوبين وغيرهما فإما ان يكون
وجودهما حال الانفصال هو بعينه الوجود الذي لهما حال الاتصال او لا سبيل الى
الاول لانه خلاف ما تقرر من المباينة بين التعين والوجود فالتعين الحادث بعد
الانفصال يساوق الوجود الحادث بعد الانفصال ولا الى الثاني لانه يلزم ان يكون ذات
واحدة يوجد بوجود ثم يزول عنها هذا الوجود ويوجد بوجود آخر وهو ايضا خلاف المفروض
من ان الوجود نفس الموجودية المتصلية المتنزعة من الذات لا ما به الموجودية فلا يتصور
تعدده مع وحدة الذات كما لا يخفى واما ان لا يكونا موجودين حين الاتصال بالفعل بل بالقوة
القريبة او البعيدة فلا بد لهما من مادة حاملة لقوة وجودهما وتعينهما حين الاتصال
واذا خرج وجودهما وتعينهما بطريان الانفصال من القوة الى الفعل تصير حاملة
لهما متلبسة بهما وليست تلك المادة هي ذلك الجوهر المتصل الباقي علمت
بطلانه سابقا فيكون القابل له ولهما معا جوهرا آخر وهو المطلوب اقول فيه نظر

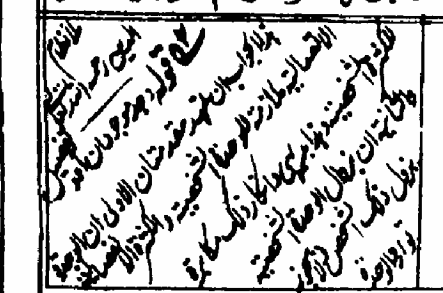

الطبعيات
اثبات الهيولى

فان القول بان تعدد الوجود عين تكثر الاشخاص الموجودة ومستلزم له وان
بناء على العينية بين تشخص والوجود
توحد عين توحد الشخصية او مستلزم له وان الاتصال والانفصال عبارتان
بناء على الاستلزام
عن توحد الوجود وتكثره وانكان حقا عندنا ونحن نساعدكم في ان قسمة
المتصل راجعة الى تحويل لوحدة الشخصية الى الكثرة الشخصية وبطلان الموجود
الواحد فحدوث الموجودات المتعددة وعكس ذلك حين الوصل لكنا نفرق بين ما
بالذات وما بالعرض في الاتصاف بهذه الاوصاف فنقول لانم ان الموجود بوجودات متعددة
وجودات وتعينات
او المتعين بتعينات متكثرة حال الانفصال بالذات هو حقيقة الجوهر الممتد لانه يجوز
ان يكون المعروض لاختلاف لوجودات التعينات هو حقيقة المقدار اولا وبالذات وبواسطة
يصير الجوهر الممتد منقسما ثانيا وبالعرض فان الجسم المتصل ذو مقدار واحد وله
تشخص واحد فاذا طرء عليه الانفصال تعدم هذا المقدار المعين ووجد مقداران
آخران وجود كل واحد منهما وتشخصه غير وجود الآخر وتشخصه فالممتد بمعنى القابل للابعاد
مطلقا لم يتغير وجوده ولا تشخصه بل نقول القابل للابعاد حقيقة منحصرة في شخص
واحد له مقدار واحد بحسب المساحة وهو ما حواه السطح الاعلى من الفلك الاعظم سواء
الجوهر
كان في اتصال واحد او في اتصالات متعددة حاثة او فطرية وهذا الشخص الممتد الذي تغير وجوده
صورة جسمية
خاتي مستمر وله ايضا تعينات اخر متبدلة حاصلة فيه من قبل تعينات مقدارية

وهذا كما ان هيولى الاسطقسات عندكم شخص واحد لا يزول وحدته الشخصية
- اى بقاء الصورة الجسمية "
فى مراتب تعدد الصورة الجسمية ووحدتها عند توارد الانفصال والاتصال
فان قيل الهيولى لما كانت امرا مبهما يمكن الحكم ببقاء ذاتها حين تعدد
الاتصال ووحدته بخلاف الجسم قلنا كون ذات الهيولى امرا مبهما
بالمعنى الذى لا يصلح اجراءه فى ذات الجسم غير بينٍ ولا مُبيَّنٍ بعدُ فان
معنى ابهام الذات فى الهيولى ليس كما فهمه بعض من اهل التدقيق انها
فى ذاتها لا تعين لها ولا تحصُّل ولا كلية ولا جزئية ولا عموم ولا خصوص وانما
تتصف بشئ من تلك الاوصاف بسبب اقتران الصورة بها اذ قد سبق ان الوجود
("ليل المنفى")
لا ينفك عن التشخص بل يستمر باستمراره ويزول بزواله فبقاء الوجود مع زوال
التعين والوحدة غير معقول انما المعقول فى هيولى العناصر انها متعينة الذات
مبهمة الصورة فلها تعينان تعين مستمر ذاتى وتعين متبدل عرضى قلنا ان
نقول فى الجوهر الممتد انه متعين الذات ومبهم فى وحدة الاتصال الكثرة ولها
("الفاء" "واللام" "ولفظ الكثرة")
تعين ذاتى مستمر وتعين مقدارى متبدل على طبق ما قالوه فى الهيولى واقصى
ما يمكن ان يقال فى الجواب عن الشبهة المذكورة هو انه لا شك لاحد من العقلاء فى انه
ينعدم من الجسم حين طريان الانفصال عليه المركان موجودا فيه فى الخارج و
حين وقوع الاتصال يوجد فيه امر لم يكن موجودا قبله فنحن نقول ان ذلك الامر
انه اتصال حقيقى واضافى كما لا يخفى فعلى الاول يلزم المطلوب ان المتصل الحقيقى

الطبيعيات
اثبات الهيولى

وهو الاتصال الجوهرى والآخر المقدارى وهو مستمر التقدر وقد عرفت ان هذا اوفق باصول المشائين والاستدلال بالتخلل والتكاثف

عند المحققين خصوصًا عند صاحب هذا البحث منحصر في الامر الجوهري فاذا زال
عن الجسم فلا يقبل من اشتماله على امر آخر غير متصل بنفسه قابل للاتصال وهو
الهيولى وعلى الثاني يلزم ان يكون في الجسم اتصالات واضافات غير متناهية مجتمعة في
الواقع مترتبة حسب قبول الجسم للانقسام الى غاية مترتبة كالنصف والثلث
والربع وغيرها ينعدم كل من تلك الاضافات عند ورود واحد من الانقسامات ويلزم
منه المفاسد الواردة على اصحاب النظام القائلين بعدم تناهي اجزاء الجسم هذا
ما تيسر لنا في هذا الموضع من المقال فعليك بالتامل الصادق والتفطن الفائق ليظهر
لك جلية الحال والله ولي الجود والافضال البحث السادس ان تعدد الجسمية بعدد حدها لو كان
مقتضيا لانعدامها ورجوعا الى مادة فمادة المتعدد ان كانت واحدة لزم كون شيء واحد في
احيانا متعددة وجهات مختلفة وان كانت متعددة فتعددها اما ان يكون حاثا بالانفصال
او مقطورا بحسب الذات فان كان حاثا فحدوثه بعد انعدام مادة الجسم الواحد
ومع بقائها فعلى الثاني يلزم كون ذات واحدة شخصا واحدا اثارة واشخاصا
متعددة اخرى وعلى الاول يلزم التسلسل في المواد اذ كل حادث عندهم
مسبوق بمادة قابلة له وهي ايضا حادثة على التقدير المذكور ومع ذلك فهو
بنافي مقصودهم من وجوب امر يكون باقيا حال التي الفصل والوصل لئلا يكون التفريق

الطبيعيات
اثبات الهيولى

البحث السادس

اعدا أما بالكلية والوصل ايجادا ولو كان التعدد واقعا في المادة بحسب الفطرة لكان الجسم المفرد مشتملا على اجزاء غير متناهية حسب قبوله للانقسامات الغير المتناهية اذ لو لم يكن عدد تلك المواد غير متناه بل واقفا عند حد لوقف عدد انقسامات الجسم اذا وصلت الى ذلك الحد وليس كذلك هف والجواب ان الهيولى وان كانت واحدة في حد ذاتها او شخصيتها لكن لا تتهيأ لقبول الاشارة الحسية ولا بعادا لمقدارية وتخصيص الاحياز والجهات وحصول الفصل والوصل والواحدة والتعدد بالذات بل انما تتهيأ لشئ من تلك الاوصاف بالعرض بعد تعينها المستفاد من قبل الصورة الجسمية ولا يلزم مما ذكرنا كون الهيولى من المفارقات في مرتبة ذاتها او متالفة الذات من الجواهر المتفاصلة الغير المتجزية متناهية او غير متناهية كما يتوهمه عليه من تقدم الصورة عليها بالذات فان ذاتها لا تخلو من الاتصاف بشئ من الاوصاف المذكورة في نفس الامر وان كان بواسطة الصورة فنقول هيولى حين الاتصال لها وحدة شخصية ذاتية ووحدة اتصالية فاذا طرء الانفصال زالت عنها الوحدة الاتصالية بدون زوال ذاتها وهذا بخلاف الجوهر الممتد فان وحدة الاتصال فيه هي الوحدة الشخصية او مساوقة لها فلا جرم لم يبق ذاتها حين الانفصال فمادة الجوهرين الحادثين عند الانفصال واحدة في ذاتها متعددة

الطبيعيات
اثبات الهيولى

بتعدد الجوهر وهي محفوظة الوجود في جميع المراتب باقية الذات في حالتي الاتصال والانفصال غير خائنة بحدوث شيء منهما يلزم التسلسل في المواد الخائنة ولا متكثرة بتكثر الانفصال في ذاتها ليلزم اشتمال الجسم على الاجزاء الغير المتناهية بل الزوال الحادث والوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية انما تعرض للجوهر الممتد بالذات والهيولى لا تقتضي شيئا من وحدة الجسم واثنينيته ولا مرتبة من مراتب الكثرة الجسمية ولا ايضا بابائها فهيولى الجسمين الذين احدهما في المشرق والآخر في المغرب لها نحو وحدة ذاتية تجامع اثنينيتهما وحصولها في الجهات المتخالفة والاحياز المتباعدة بحيث غرقبوا لها الاجسام المتعددة الموصوفة بالوقوع في تلك الجهات والاحياز بالذات فوحدتها الشخصية لا تنافي الكثرة الانفصالية بخلاف وحدة الاتصال فان وحدة الهيولى مفهوم سلبي من لوازمه نفي الكثرة بل هو عين نفي الكثرة ووحدة المتصل معنى وجودي ونفي الكثرة انما هو من لوازمه الحجة الثانية لهم ان الجسم من حيث هو جسم لصورة اتصالية وهي معنى بالفعل ومن حيث هو مستعد لقبول السواد والحركة وغير ذلك فهو بالقوة والشيء من حيث هو بالفعل لا يكون هو من حيث هو بالقوة لان مرجع القوة الى امر واحد عدمي وهو فقد شيء ما ومرجع الفعلية الى حصول حقيقة ما والشيء الواحد من جهة واحدة لا يكون مبدأ لهاتين الحالتين فلا يكون الجسم من حيث هو بالقوة اسود او متحرك هو من حيث هو بالفعل متصل بل شيء آخر فاذن الجسم

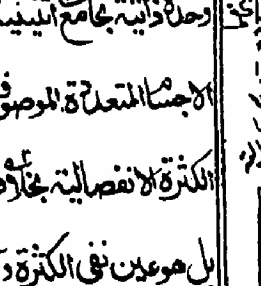

مركب مما عنه القوة ومما عنه الفعل وهما الهيولى والصورة وبيانه على نظم القياس
(اى ما عنه القوة وما عنه الفعل)
هو ان يقول ان الجسم بالفعل من جهة ذاته وكل ما هو بالفعل من جهة ذاته لا يكون بالقوة
فالجسم لا يكون بالقوة ويجعل هذه النتيجة كبرى لقياس آخر من الشكل الثانى وهو ان
الهيولى بالقوة ولا شئ من الجسم بالقوة فينتج لا شئ من الجسم هيولى (لزيادة التوضيح)
نقول لا شك ان فى الجسم قوة على ان يوجد فيه امور كثيرة تلك القوة لا تخلو اما ان
تكون نفس حقيقة الجوهر المتصل او ثابتة فيه او ثابتة فى ما يقارنه وقائمة بذاتها فلو كان الاول
المصحح لفرض الابعاد فى الجسم هو بعينه نفس القوة لاشياء كثيرة مما يحل الجسم فيلزم ان يكون
اذا فهمنا الاتصال فهمنا انه استعداد لامور كثيرة وها انا نتعقل الاتصال دون ان نتعقل هذه
الاشياء وليس كذلك وايضا لو كان الاتصال هو انه بالقوة كذا وكذا لكان صورة الجسم عرضا ولو كان
(فانا نتعقل الاتصال دون ان نتعقل فيها الاستعدادات)
الاتصال حاملا للقوة لا يصح ان يعدم عند خروجه فيما يقوى عليه الى الفعل فوجب ان يبقى مع
الانفصال مع انه لا يبقى ولو كانت القوة قائمة بذاتها لكان الامكان جوهرا مع انه عرض كما سلف
(البطال الشيخ الرئيس وشراحه رحمة الله)
ان شاء الله تعالى فالحامل للقوة غير الاتصال وغير المتصل من حيث هو متصل بل المذى فيه قوة
الاتصال والانفصال وغير ذلك من هيئات غير قارة وكمالات غير محصورة وهو الهيولى وهذه
(قد تقدم)
الحجة والحجة السابقة متقاربتان المناخل ولا اعتراض عليهما من لسان شيعة الاقدمين بوجوه الاول

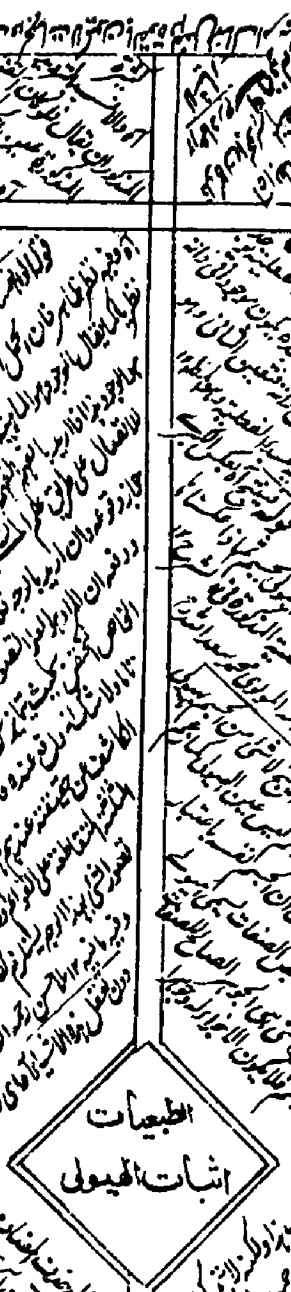

ان قولكم ان الجسم والاتصال نفسه ليس القوة على امر مسلم ولكن لا يلزم ان لا يكون القوة موجودة للجوهر الممتد وليس اذا كانت القوة تابعة لشئ يلزم ان يكون هو هو فان قلت لو كانت القوة للانفصال موجودة في الاتصال لكان الاتصال باقيا مع الانفصال قلت هذا عود الى الحجة السابقة وقد مر الكلام فيها فان قلت اذا كانت القوة للاتصال هو شئ متحصل بالفعل فيلزم ان يكون شئ واحد بالفعل وبالقوة معا وهو محال قلت الحق الصحيح امتناع كون شئ واحد من جهة واحدة بالقوة وبالفعل معا ولا يلزم منه امتناع ان يكون شئ ما بالفعل وله قوة شئ آخر فالفعل والقوة يجوزان يجتمعا في شئ واحد من جهتين مختلفين وكثيرا ما يعرض الغلط في العلوم من اهمال الحيثيات واضاعة الاعتبارات اقول في الجواب ان كل حيثية تكون ثابتة لشئ ما في نفس الامر فلا بد لها من مبدأ لانتزاعها ومنشأ لحصولها والقوة وان كانت عدما ولكن لا يكون مدا ما اجتمع لها حظ من الثبات فانها عدم شئ عما من شأنه ان يكون وجود ذلك الشئ له ولنوعه او لجنسه لكن ليس بالفعل حاصلا وكما بين في قاطيغورياس المنطوق فلا بد له من مبدأ او مبادئ للاشياء الطبعية تنحصر في اربعة مادة وصورة وفاعل وغاية والثلثة الاخيرة انما هي مبادئ لفعلية تلك الاشياء فلا يمكن ان يكون شئ من العلل مبدأ للقوة والفقدان الا المادة كما يظهر من تعريفات تلك العلل فانهم عرفوا الصورة بالعلة التي هي جزء من قوام الشئ يكون به هو وما هو بالفعل والمادة بالعلة التي يكون الشئ بها هو

الطبعيات
اثبات الهيولى

هو بالقوة والفاعل بالعلة التي تفيد جوداً مبايناً لذاتها من حيث هو مباين والغاية بالعلة التي يفاد لاجلها مجيء فاذا لم تكن حيثية القوة مستفادة الا من المادة فحيثية الفعل لا تستفاد منها والا لكان شيء واحد مبدأ لحيثيتين مختلفتين بحسب ذاته فاذا حصلت لشيء واحد حيثيتا القوة والفعل معاً فلا بد له من مبدئين هما نشأن لتينك الحيثيتين فالاتصال الحادث في الجسم لا بد له من امر يكون الاتصال بالقوة وهو الهيولى ومن امر يكون هو بالفعل وهو الصورة فالجسم مركب منهما الثاني ان هذا الدليل منقوض بالنفس الانسانية اذ هي من حيث ماهيتها بالفعل ولها قوة قبول المعقولات فكبرى القياس الاول هو قولهم كل ما هو بالفعل لا يكون بالقوة يكون منقوضة بقياس من الشكل الثالث وهو ان النفس الانسانية امر بالفعل من جهة ذاتها وكل نفس انسانية يكون لها قوة امر ما فينتج بعض ما هو امر بالفعل يكون له قوة امر ما والجواب ان النفس الانسانية وان كانت مجردة ذاتاً فلكنها مادية فعلاً وكما ان الشيء الواحد يكون جوهراً وعرضاً باعتبارين فكذلك قد يكون مجرداً وعادياً باعتبارين فحيثية كون النفس بالفعل انما هي من قبل ذاتها المستندة الى جاعلها التام وحيثية كونها بالقوة انما هي من جهة افاعيلها الموقوفة على تهيؤ المادة التي هي آلة لصدورها تلك الافاعيل وبالجملة جهة القوة في كل شيء ترجع الى الهيولى كما ان جميع جهات الفعلية ترجع الى الصورة تعاجد كه وبهذا الاصل اندفع شبهة الشوبري

الطبيعيات

اثبات الهيولى

في صدور الشرور الواقعة في العالم عن المبدأ المقدس عن قصد الشرور كما سيجيء ان شاء
الله تعالى الوجه الثالث النقض بوجود الهيولى فانها في نفسها جوهر موجود بالفعل وهي
ايضا مستعدة فيلزم تركيبها من صورة بها تكون بالفعل ومن مادة بها تكون بالقوة ثم
ينقل الكلام الى المادة المادة وهكذا الى غير نهاية وتلخيص ما ذكره الشيخ في الشفاء في دفع
ان الفعلية في الهيولى فعلية القوة وجوهريتها جوهرية الاستعداد وليس في الوجود
جهتان بهما متمايزتان باحداهما تكون بالفعل وبالاخرى بالقوة الا في اعتبار
الذهن وهذا قال نسبتها الى هذين المعنيين اشبه بنسبة البسيط الى الجنس
والفصل منها بنسبة المركب الى المادة والصورة فاذن الهيولى نوع بسيط
جنسه الجوهر وفصله انه مستعد لكل حلية وصفة فهي بما هي بالفعل هو بالقوة
لكل شيء ولا يبعد ان يقال ان القابلية والاستعداد ليست امورا جوهرية
لانها حال الشيء بالقياس الى الخارجيات اذ الاستعداد انما هو استعداد شيء لشيء
آخر له في حد نفسه حقيقة وتحصل فينبغي ان يتحصل ذلك الشيء بحسب
حقيقة نفسه ثم يلحقه هذه الاضافة نعم لا مانع من دخول الاضافات في
مفهوم الاسم فان الجوهر الحامل للصورة بما يسمى هيولى باعتبار القبول فيكون
اضافة القبول داخلة في مفهوم هذا الاسم كما ان النفس والملك انما يسميان نفسا وملكا
باعتبار تدبيرهما للبدن والمملكة لا باعتبار ماهيتهما فيكون اضافة التدبير جزءا

الطبعيات
اثبات الهيولى

لمفهوم الاسم لا للحقيقة الجوهرية وايضا لا يصح ان يكون فصل الهيولى القوة
والاستعداد كيف وجزء الجوهر المحض لا يصلح ان يكون عرضا لانه ان كان عرضا لا يكون
الشئ جوهرا محضا بل لمجموع جوهر وعرض وايضا الاستعداد لا يكون حاملا لما هو
استعداد له لان استعداد الشئ لا يبقى مع حصوله فالهيولى يلزم ان لا تبقى مع الصورة
وكلاهما فى حامل الصورة واقول كثيرا ما يطلقون الفاظا موضوعة لامور عرضية او اضافية
ويعتبرون بها عن الامور الذاتية مثل ما يذكرون فى عنوانات فصول الاشياء الجوهرية
امورا اضافية كالناطق فى فصل الانسان والحساس او المتحرك فى فصل الحيوان
فانها من المشتقات وهى كما انتم تعلمون
وغرضهم ما يترتب عليه تلك الامور اى مبادى تلك الاضافات لا انفسها فعلى هذا
القياس المراد من الاستعداد والقابلية فى تحديد الهيولى كونها بحيث يلزمها لذاتها القوة
للصور والهيأت لا نفس تلك الاضافة واقول القائل القوة تبطل عند حصول
الفعلية فلا تكون حاملا لما هو قوة له نعم يصح ان اراد القوة الخاصة لحصول الشئ
الخاص اما القوة المطلقة والاستعداد المطلق لحصول الاشياء الغير المتناهية فانما
تبطل اذا حصل جميع تلك الاشياء وهو ممتنع علية اهم والا لزم تناهى مقدورات الله تعالى
واما قوله جزء الجوهر لا يصلح ان يكون عرضا ان اراد بمفهوم العرض ما يكون من لوازم
الماهيات التسعة اى مفهوم الموجود فى الموضوع فلا نسلم ان فصل الهيولى عرض بهذا المعنى
وان اراد به ما لا يكون بحسب حقيقته جوهرا وان صدق عليه المعنى الجوهرى صدقا عرضيا نسلم

الطبيعيات
اثبات الهيولى

ولكن لا نمتناع تقوم الجوهر بالعرض هذا المعنى وقد ذكرنا سابقا ان فصل
الجواهر البسيطة لا يلزم ان يكون جوهرا بحسب ذاتها ولا عرضا ومع ذلك يصدق
مفهوم الجوهر عليها والحقائق الغير المتاصلة يصح عدم اندراجها في شئ من
المقولات العشر هذا ما يمكن ان يقال من جانب المشائين في هذا المقام
وقد بقي بعد خبايا في الزوايا ومن الله التوفيق وبه الاعتصام الحجة الثالثة
ان الجسم ماهية مركبة من جنس وفصل جنسها مفهوم الجوهرية وفصلها
هو مفهوم قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق وكل ماهية لها حد ذاتي
جنس وفصل اذا كانت بحيث يمكن ان يعدم في الخارج فصلها ويبقى معنى جنسها
كان لا محالة جنسها وفصلها اجزاء ذيان جزئين خارجيين هما بالذات عنها مادة خارجية
يستفاد منها الجنس الذي هو مادة عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شئ وصورة
خارجية يستفاد منها الفصل الذي هو صورة عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شئ لكن
الجسم ماهية بالصفة المذكورة اي يمكن ان يعدم في الخارج فصله مع بقاء جنسه
فان الجسم المفرد اذا طرء عليه الانفصال يعدم فصله الذي هو مفهوم قولنا
الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق المستلزم لنعت الاتصال مع صدق
معنى الجوهر عليه فيلزم تركبه من مادة هي الهيولى وصورة هي الصورة
الجسمية وهو المطلوب اقول وهذه الحجة ايضا قريبة الماخذ من الاولين و
يرد عليها اكثر المناقشات التي سبق ذكرها كما يظهر بالتامل تركنا الكلام

الطبيعيات
الجملة الثالثة

فيها وعليها مخافة التطويل والاسهاب والله ولي الحق وملهم الصواب الحجة الرابعة
الاطناب
ما تجشمه بعض المحققين من المتاخرين وسماه بالبرهان الخاص وتحريره بعد
تلخيصه عن الخطابيات الاقناعية والاقوال الغليلة الشعرية هو ان جميع الممكنات لما
وجدت عن الموجود الحقيقي والواحد الحق الذي ليست فيه شائبة من الكثرة بوجه من الوجوه
ومن جملة الموجودات الممكنة هي الممتدات ولا بد لكل معلول ان يناسب علته مناسبة
مصححة لصدوره عنها دون غيرها ولايجادها له دون غيره وتلك المناسبة مفقودة بين
الصورة الجسمية والموجود الحقيقي المنزه عن شائبة التركيب كذا بينها وبين العقول التي لا
يمكن فيها فرض جزء دون جزء فلا بد من ان يتحقق بينها وبين واحد من العقول امر له
جواب لقوله لما وجدت
مناسبة لكل واحد منهما من جهتين وهو الهيولى اذ هي من جهة كونها غير ممتدة بحسب
من الصورة الجسمية والعقول
ذاتها يناسب ان توجد عن المبدأ المفارق ومن جهة قبولها للامتداد تصير واسطة لصدور
الممتدات عنه اقول كلامه هذا مبني على تقدم الهيولى على الصورة في الوجود وليس
كذلك بل الامر بالعكس كما صرح به حيث بين كيفية ترتيب الوجود في سلسلتي
مكانية
البدء والرجوع وسيجيء في بحث التلازم بيان تقدم الصورة على الهيولى وقد نص
ايي الفناء
الشيخ في الشفاء بان ما بالفعل مطلقا سبب لخروج ما بالقوة الى الفعل واقدم منه
فتكون الصورة متقدمة على الهيولى وما ذكره من عدم المناسبة بين الصورة الجسمية
الى
والعقل المفارق والامكان مسلما لكن لا يلزم منه ان تكون الهيولى واسطة لصدورها
فان صدور الجرمية عن المفارق بعد صدور النفوس والصور النوعية فيجوز ان يكون

الطبيعيات
اثبات الهيولى

وساطتهما كافية لصدور الجرمية عنه لجواز ان يكون لهما من الحيثيات والاعتبارات ما بسببها حصلت المناسبة بينهما وبين الابعاد والاجرام فيصح صدورها عنهما بلا توسط شئ آخر الحجة الخامسة هي الجسمية الفلك يلزمها شكل معين ومقدار معين لعدم قبولها الكون والفساد على رأيهم فنقول هذا اللزوم اما لنفس الجرمية المشتركة فيكون كل جسم كذلك مشتركا لها فيها وليس بكذا هف او لامر آخر فهو اذن اما حال في جرمية الفلك او محل لها او مباين عنها فان كان ذلك الامر حالا فيها فان لم يكن لازما لها لم يكن سببا للزوم الشكل والمقدار المعينين وان كان لازما عاد الكلام في كيفية لزومه بعينه فيتسلسل وينتهي الى نفس الجرمية فيعود المحال المذكور من اتفاق جميع الاجرام في الشكل والمقدار وان كان مباينا فهو اما جسم آخر او قوة في جسم او مجرد ليس بجسم ولا جسماني والاول باطل لان سببية ذلك الجسم لتلك الملازمة اما بالجسمية فيجب الاتفاق المذكور وقد بطل واما بقوة زائدة فهو الشق الثاني فنقول تلك القوة ان كان من اللوازم عاد السؤال في لزومها وان كانت من المفارقات عن محلها فعند المفارقة عدمت لان وجود الناعت في نفسه هو بعينه وجوده في المحل وعدمه عن المحل هو بعينه عدمه في نفسه اذ عدمت وجب ان تزول الملازمة لزوال ما يقتضيها وذلك هو الشق الثالث وهو ان سبب اللزوم امر مباين مجرد بالكلية عن الاجسام والجسمانيات فنقول لما كانت نسبة القوة المجردة الى جميع الاجسام نسبة واحدة فلا يكون اقتضاؤها الموصوفية

بعض الاجسام الفلكية اولى من اقتضائها لتلك الموصوفية فى سائر الاجسام
فلابد لحصول الاولوية من مخصص مختص بالفلك لم يكن حالا فيه فيجب ان
تكون الفلكية انما لزمت جرمية الفلك بسبب شئ حلت تلك الجرمية فيه و
حلت الفلكية وما يلزمها فيه فذلك الشئ يقتضى الصورتين معا فلو جرم صار مقارنة
الفلكية لجرميتها مقارنة واجبة فاذن لجرمية الفلك محل هو المسمى بالهيولى ويجب ان
تكون مخالفة لهيولى سائر الاجسام والا مادت الاحالات المذكورة واذا ثبت احتياج الاجسام
الفلكية الى الهيولى وجب احتياج الاجسام العنصرية اليها لما فى عكس ذلك حيث يلزم
احتياج العناصر الى الهيولى بحسب برهان الفصل والوصل مثلا ويطرد فى سائرها
بالبرهان الذى سبق فثبت احتياج الاجسام كلها الى الهيولى وهو المطلوب فهذا تحرير
الحجة التى ذكرها صاحب المباحث المشرقية قال وقد اوردتها على كثير من الاذكياء
فما فقد حوا فى شئ من مقدماتها واقول انها مقدوحة اما اولا فلتوجه مثل هذا السؤال بعينه
فى بيان لزوم القطبية والسكون لبعض مواضع الفلك ولزوم الدورية والحركة لبعض آخر منها
ولا يمكن اسنادها الى الهيولى لكونها واحدة فيه فلا يوجب الاختلاف فان اسناد لزوم القطبية لموضع
من الفلك والدورية لموضع آخر الى الامور الالهية والعناية التى هى علة نظام الكل احوج فليسند
لزوم اشكال والمقدار للفلك ايضا اليها وبالجملة كلما اعتدى ههنا يعتد هناك واما ثانيا فلانا
نختار من الشقوق التى ذكرها فى ما يقتضى لزوم المقدار والشكل لمعين للفلك ان المقتضى
للمذكور امر حال فى جسمية الفلك لازم لها فان عيد السؤال فى لزومه قلنا الحال

الطبيعيات
اثبات الهيولى

اذا كان مقوما للمحل كالصورة النوعية فهو يتقدم على محله بالذات فنشأ لزومه لذات المحل يجوز ان يكون نفس ذات الحال لعدم لوتاخر وجود الحال عن وجود محله كالعرض بالقياس الى موضوعه ويكون مختصا به ولا يوجد فيما يشاركه في ماهيته من سائر المحال فيرد السؤال في سبب اختصاصه بمحله مع اشتراك سائر المحال له في الماهية ولما جاز ان يكون لعلل متخالفة بالنوع معلولات متفقة الماهية ولملزومات متخالفة لازم واحد فجسمية الفلك وان اتفقت سائر الاجسام في مفهوم الجسمية لكن يجوز كونها لازمة لنوعيتها وان يستند اليها سائر اللوازم المختصة بالفلك

اى يجوز كون الصورة الجسمية الفلكية لازمة للفلك باعتبار الصورة النوعية الفلكية منه

بسبب تلك النوعية المختصة بها فلا يرد شئ من المحالات فاتقن هذا فانه ينفعك في كثير من المواضع واذ بلغ كلامنا الى هذا المنصاب فلنرجع الى ما كنا بصدده من شرح الكتاب مستعينين بعلام الحق والصواب فنقول لما فرغ المصنف من اثبات الهيولى في الاجسام الكائنة الفاسدة اراد ان يشير الى تعميمها للاجسام السماوية فقال واذا ثبت ان ذلك الجسم القابل للانفكاك مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اى الصورة الجسمية واطلاق المقدار عليها شائع عندهم اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل مطلقا او لم تكن والاول محال والا لاستحال حلولها في المحل لان الحلول يستلزم الافتقار الى المحل فاذا لم يكن مفتقرا لم يكن حالا في محل وليس كذلك هف فتعين افتقارها اليه قيل توهم ورود النقض على الدليل بجريانه في المحل الواحد ليلزم اجتماع المتماثلات في محل واحد بان يكون صورة حالة في جميع المحال وكون هيولى واحدة محلا لجميع الصور وكون كل

الطبيعيات
اثبات الهيولى

مركبا من جميع الصور وجميع الهيوليات الى غير ذلك من المحالات وهو فاسد لانا نختار
التردد بان الطبيعة المطلقة مفتقرة فى ذاتها الى المحل المطلق ولا تفتقر فى ذاتها الى المحل المخصوص
بل المفتقر اليه هو الطبيعة المخصوصة فيجوز عروض لافتقار الخاص للطبيعة المطلقة لاجل الخصوصية
العارضة لها من حيث هى طبيعة مطلقة والحاصل ان استغناء الطبيعة المطلقة لذاتها عن
المحل المخصوص لا ينافى افتقارها الى المحل المطلق ولا ينافى ايضا افتقارها الى المحل المخصوص
بسبب عرض خصوصية لها ولا يجرى مثل ذلك فى الطبيعة المطلقة بالقياس الى المحل
مطلقا بان تكون غير مفتقرة فى ذاتها اليه اصلا ثم يعرض لها الافتقار بسبب عروض خصوصية
لها وذلك لانا نقول لطبيعة الجسمية اذا جرد النظر اليها من حيث هى هى فان لم تكن محتاجة
الى المحل استحال حلولها فيه مطلقا لان الحلول لا يتصور بدون الافتقار الذاتى وان كانت
محتاجة اليه لزم حلولها فى جميع الاجسام وعلى هذا نقول بان الافتقار يمكن ان يكون ناشيا
عن الامور الخارجية وان الطبيعة من حيث هى لا تقتضى لذاتها شيئا من الغناء والحاجة
على دفع ما قيل من انه اذا جاز كون الاحتياج وعدمه مستندين الى الامور الخارجية فاذا قطع
النظر عن الامور الخارجية لم يكن الحكم بثبوت الاحتياج ولا بعدمه فيلزم ارتفاع النقيضين فان
محصل ارتفاع النقيضين بحسب بعض ملاحظات العقل انكانت تلك الملاحظة من الخارج وجود
الشئ وفصل الامر لا بتعلق العقل منظوفيه كما هو مذكور فى موضعه بل نقول ان لو لم تكن الصورة الجسمية لذاتها
لا تلزم لذاتها محتاجة الى المادة بل يكون احتياجها فى بعض الافراد مستندا الى علة خارجة عنها

من حيث هي هي لكان يصح لصورة واحدة مقارنة للموضوع ومفارقته فان الصورة
المقترنة بالمحل لعلة خارجة اذا لوحظت من حيث هي هي وقطع النظر عن
علة اقترانها به يجوز عند العقل افتراقها عنه وذلك بظاهر ضرورة ان الوجود الناعت
لا ينفك عند الاقتران الى المحل بداهة وايضا لو انفكت وتقدرت وتشكلت
فانفعلت فاحتاجت الى المادة ولما كانت الجسمية المطلقة ماهية نوعية لا يختلف
افرادها بالفصول الذاتية بل باللواحق الخارجية وقد تحقق ان اللواحق الخارجية
لا تغني الجسمية في وجودها عن المادة ولا تحوجها فيه اليها اذ الحاجة والغنى الوجوديان
انما يثبتان للشيء بالقياس الى المحل لا جل ذاته لا لاجل غيره فاذا ثبت افتقار الجسمية
الى المادة من حيث هي جسمية فلا تاثير للخارجيات في غنائها عن المادة فكل جسم
مركب من الهيولى والصورة واما ان الجسمية المطلقة طبيعة نوعية لا يختلف
افرادها الا بالخارجيات فبيانه على ما هو مذكور في كتب الشيخ وغيره ان جسما ما اذا خالف
جسما اخر فان احدهما حار والاخر بارد وفي ان احدهما انسان والاخر خشبة فليس
الاختلاف بين الجسمين كالاختلاف بين مقدارين في ان احدهما خط والاخر سطح فان
المقدار لا وجود له الا قوام له الا بان يكون خطا او سطحا وليس اقتران صورة الانسان او
صورة الخشب بالجسم كاقتران فصل الخط او فصل السطح بالمقدار بل الجسمية متصورة اينما وجدت
بالاشباه التي لها توجد بها وهي جسمية فقط بلا زيادة والمقدار لا يتصور وجوده وهو مقدار فقط
بلا زيادة بل المقدار لذاته يحتاج الى فصول حتى يوجد شيئا متحصلا وتلك الفصول ذاتيات تصير

الطبيعيات
اثبات الهيولى

بحصولها سوى المقدار المطلق فيجوز ان يكون مقدارٌ يخالف مقداراً آخر له بالذات بخلاف صورة الجسم فانها طبيعةٌ متحصلة لا اختلاف فيها لاختلاف مجرد صورة جسمية بمجرد صورة جسمية أخرى بفصل داخل في الجسمية وبما يلحق الجسمية المايلحقها على انه شئ خارج عن طبيعتها فهي اذن طبيعةٌ واحدةٌ نوعية. أقول حاصل كلامهم هو انا اذا نظرنا الى افراد الصورة الجسمية وتعقلناها بماهيتها وجدناها مشتركة في امرٍ محصّلٍ هو مفهوم قولنا الجوهر القابل للابعاد على الجهات المذكورة ولا امتياز بينها بحسب هذا المعنى المحصل لذاتي حتى اذا جردناها عن اللواحق والعوارض لم يبق الا تلك الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية فعلمنا انها حقيقةٌ نوعية مشتركة بين افرادها اذ لو لم تكن كذلك لكانت حقائق افرادها بعد التجريد عن الزوائد المتحصلة غير الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية اما مباينةً لها او مشتملةً عليها وعلى جزءٍ آخر وليس كذلك هف. وممن اقتصر في المباحث العلمية على مجرد ايراد المنع وابطال الاحتجاج بالتركيبة لا ينفعه بهذه المقدمات بل يرجع ويقول ان ماهية الجسمية غير معلومة فلا اشتراك فقبول الابعاد الذي هو معلوم لازمٌ لها واتحاد اللوازم لا يوجب اتحاد الملزوم فلا يثبت به نوعية الملزوم فيحتمل ان تكون الجسمية جنساً للاجسام او عرضاً عاماً لها فيجوز اختلاف افرادها في درجة الجوهر القابل وهذا اولى في جوابه ان يقال ان الاحتياج الى القابل انما يقتضيه الامتداد من حيث كونه متصلا بذاته قابلا للانفصال المتصل بذاته لا ينفصل وهذا القدر معلوم ومقتض للحكم بتنية كفاية فلا حاجة بنا الى معلومية كون وحدة هذه الحيثية توجب وحدة الاجسام من هذه الحيثية كما لا يخفى. والنقض بالوجود بانها طبيعة واحدة مع انها تقتضي التجرد عن المادة

في الواجب والعرض لها في الممكن مندفع بان الوجود لكونه مشككا ليس طبيعة نوعية والكلام فيها واعلم ان الشيخ الرئيس ورد في الاشارات برهانين على هذا المطلب اعني اثبات الهيولى في الاجسام الممتنعة عن قبول الفصل والوصل بسبب خارج عن طبيعة الامتداد مقارن لها سواء كان لازما كالفلك او زائلا كما في غيره بعد اثباتها في الاجسام القابلة لهما احدهما ما ذكره المصنف والثاني ما يبتني على اثبات امكان القسمة الانفكاكية في جميع الامتدادات من حيث الطبيعة الامتدادية النوعية وهو الذي ذكرناه سابقا في ابطال الاجسام الدائمة الطبيعية بالحدث الاثنينية اولا في كل جسم يزيد اثبات القابل اولا وبالذات بحسب البعد ثم باجراء حكم الاثنين المنفصلين على الاثنين المتصلين بالعكس من الانفكاك الرافع للاتحاد والاتصال الرافع للاثنينية وجعل التوافق في طبيعة الامتداد للمشترك بينهما فيلزم من ذلك اثبات الهيولى لان جواز الانفكاك بحسب الطبيعة الامتدادية يكفي في الاحتياج الى الجوهر القابل لان عاقل عن ذلك مانع خارج من تلك الطبيعة تلزم وزالة ثم قال بعد ذلك ولعل هذا العائق اذا كان لازما طبيعيا كان ذلك اثنينية بالفعل لا فصل بين اشخاص نوع تلك الطبيعة بل نوعي شخصه قول مردود على ظني من الجوهر الممتد لولا ما يمنعه عن الانفصال الانفكاكي بحسب الطبيعة فلا يمكن تعدد اشخاصه في الوجود بل نوعيته يحصر في شخص واحد ولو تعدد شخصا لكان كل واحد منهما قابلا للانفكاك بالبيان السابق مع وجود المانع هذا خلف لان الجوهر الامتدادي متعدد الاشخاص بالبداهة فعلم ان المانع من قبول الفصل والوصل ليس لازما من حيث طبيعته والا كان لازما لبعض افراده كالفلك واذا

الطبيعيات

اثبات الهيولى

كان العائق مفارقاً بالقياس الى الطبيعة وان كان لازماً بالقياس الى فرد معين فكل فرد من افراده لا يأبى عن قبول الانفصال والاتصال من حيث حقيقته وماهيته وذلك هو الموجب لوجود القابل فثبت عموم الاحتياج الى الهيولى فى الاجسام وهو المراد ثم اقول ظبائع الافلاك اى صور هذا النوعية لما كانت مانعة عن قبول الانفصال الانفكاكى ومقابله لاستلزامه الحركة التى ليست مبدأ ميلها موجوداً فى الفلك فلا محالة كل نوع من الفلك ينحصر فى شخص واحد على ما هو مذهبهم اذ لو تحقق فلكان او كوكبان من نوع واحد لصح بينهما من الوصل ما قد حصل بين الجزئين الموهومين لواحد منهما وصح بين الجزئين الموهومين ما قد حصل من الانفكاك بين ذينك الفلكين والكوكبين فيلكن فى قوتهما قبول الفصل والوصل مع ان المانع ذاتى لهما هف وهذا حكمنا بامتناع الاثنينية فى الافلاك من حيث الطبيعة الفلكية وان جاز من حيث جسميتها ولكن يرد عليهم النقض بموضع من الفلك فيما لكوا او التدوير متميز الجزئين متباينهما فيمكن على غير الجزئين الذين على جنبتى الكوكب من التباين ما صح عليهما وربما صح عليهما ما صح على غيرهما فيلزم جواز الانفكاك الخارجى على الفلك من حيث هو فلك فان أعتذر واباصال لنقطة يعارض بمثله فى شخصى نوع واحد من الامتداد توهمنا من الكلام ما لا يليق ذكره بهذا المقام **فصل** فى ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى لا يخفى عليك ان المقصد فى الفصل لسابق لا يكون الا اثبات الهيولى واما المقصد فى هذا الفصل فهو لزوم الصورة فتكون المسألة ثم قولنا الهيولى ثابتة كما يدل عليه العنوان او قولنا كل جسم مركب من الهيولى والصورة وههنا قولنا الهيولى غير منفكة عن الصورة فاين هذا

الطبيعيات فصل فى ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى

من ذلك فالقول باتحاد المقصدين كما وقع لصاحب المحاكمات وغيره غير مرضي نعم غاية ما في هذا أن
كون الصورة قائمة محتاجة الى الهيولى يستلزم امتناع تجردها عن الهيولى فلا ينبغي بهذا أن يجعل ذلك مقصداً
مستقلاً برأسه بل الحال بيانه الى ما سبق ذكره ويمكن الاعتذار عنه بأن الغرض اثباته بدليل آخر
غير ما ذكر لتضمنه فائدة جليلة هي مسألة تناهي الابعاد ويستفاد ايضاً منه ان التناهي والتشكل
وامثالهما انما تعرض للجسم بسبب اشتماله على المادة لانها لو وجدت بذاتها دون حلولها في الهيولى
فاما ان تكون متناهية او غير متناهية لا سبيل الى الثاني لان الاجسام بل الابعاد كلها متناهية والا
لامكن ان يخرج من مبدء واحد امتدادان على نهج واحد كلاهما مساويا مثلث كلما كان الاعظم
كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النهاية لكان بينهما بعد غير متناه مع كونه محصوراً بين حاصرين
هذا خلف اعلم انه لما كان الغرض في اثبات الهيولى وبيان تركب الاجسام من المادة والصورة ارادان يبين
تحقق التلازم بينهما بان كل واحدة منهما لا تنفك عن الاخرى لذاتها وكان البرهان الذي يقيمه
على امتناع انفكاك الصورة عن المادة متوقفاً على اثبات تناهي الابعاد فلاجرم احتاج الى اقامة البرهان
عليه فاذن رأس هذه المسألة التي هي من مقاصد العلم الطبيعي ابحث عن الاعراض الذاتية
للجسم الطبيعي من جهة اشتماله على المادة بين اثبات الهيولى وكيفية التلازم اللذين هما من
الفن الاعلى لاجل ما ذكرناه واعلم ان هذا البرهان منقول من قدماء الحكماء
وملقب بالبرهان السلمي وهو غير البرهان الترسي المبتني على ستة مثلثات

الطبيعيات
الصورة الجسمية لا تنفك عن الهيولى

متساوية الاضلاع والزوايا كل زاوية منها ثلثا قائمة المحوج ايضاحه الى مقدمات
طويلة هندسية تقريره بان نقول لو كان امتداد الصورة الجوهرية غير متناه
لامكن ان يكون غير المتناهي محصورا بين حاصرين وصحة نقيض التالي تستلزم
بطلان المقدم وجه اللزوم انه لو صح البعد الغير المتناهي لامكن وجود ساقين
مثلث خرجا من مبدإ ذاهبين الى غير النهاية ومعلوم ان الساقين كلما كانا اعظم
كان الانفراج اكثر فيزداد امكان الانفراج بزيادة الساقين ومعلوم ان الساقين اذا
كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق الانفراج كان البعد بين الساقين غير متناه
فينحصر غير المتناهي من البعد بين حاصرين وهما الساقان هذا محال واعترض عليه
الشيخ في الشفاء بعد تسليم وجود بعد غير متناه بين الخطين وان كان تزايد الخطين
والبعد بينهما الى غير النهاية اذ لا يلزم من كون التزايد في البعد الى غير النهاية وجود بعد ازيد
غير متناه بل كل بعد مفروض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد على
المتناهي بالمتناهي لا يكون الا متناهيا كمراتب الاعداد تتزايد الا الى نهاية معرفان كل من
منها في النظام الغير المتناهي متناه لا تزيد على ما تحتها الا بواحد ثم قرر البرهان المذكور
بفرض نقطتين متقابلتين على الخطين الذاهبين الى غير النهاية وخط واصل بينهما يكون
وتر الزاوية المتقاطع مسمى بالبعد الاصل وخطوط اخر عرضية غير متناهية زائدة على الاصل
متزايدة على نهج واحد فيحصل زيادات غير متناهية على ذلك البعد موجودة بغير غاية ويكون
تلك الزيادات متساوية يلزم وجود بعد واحد مشتمل على جميع تلك الزيادات المتساوية

الطبيعيات
الصورة الجسمية لا تجرد
عن المادة

الغير المتناهية على البعد الاول لكون كل زيادة توجد في بعد فهي موجودة فيما
فوقه والبعد المشتمل على الزيادات المتساوية الغير المتناهية زائد على البعد الاول بما
لا نهاية له فيكون غير متناه فيلزم الخلف واورد عليه صاحب المحاكمات بمثل ما اورده
على التقرير السابق بمنع وجود بعد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بل كل بعد
من مراتب الزيادات لا يزيد على مرتبة تحتها الا بزيادة واحدة وايضا كون الزيادات
متساوية او متناقصة لا يتفاوت في بيان المقصود اذ لو حصل بعد مشتمل على الزيادات
الغير المتناهية لكان ذلك البعد غير متناه سواء كانت الزيادات متساوية او
متناقصة فلا فائدة في فرض تساوي الزيادات فاجاب عن الايراد بان نسبة زيادة
البعد الى زيادة البعد اذا كانت كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات كل لنظيره
او كنسبة عدد الابعاد الى عدد الابعاد كذلك حيث فرض الزيادات متساوية فاذا كان
عدد مجموع الزيادات المتساوية على البعد الاول غير متناه فيلزم وجود بعد مشتمل
على تلك الزيادات الغير المتناهية بحكم الاربعة المتناسبة والنسبة انما تكون محفوظة
اذا فرض الزيادات متساوية واما اذا كانت متناقصة فلا لانعدام لحفاظ النسبة
فلم يلزم الخلف ولا يتوجه عليه ما اورد ورد على برهان التناسب المشهور لابطال
مذهب النظام من منع كون نسبة الزيادة الى الزيادة كنسبة عدد الزيادات الى عدد
الزيادات اذ الاول من النسب المقدارية التي يمكن ان يكون ضماء والثاني من النسب
العددية التي لا يمكن ذلك فيها لانه حيث فرض الزيادات متساوية ولكل زيادة مقدار

التطبيقات
الصورة الجسمية لا تجرد
عن الهيولى

فبزيادة الزيادات يزيد مقدار المجموع على نسبة عدد الزيادات فنسبة الزيادة الى الزيادة
كنسبة العدد الى العدد لا تكون تمام هذا ما قيل في تتميم كلام المحاكم أقول وقد بقي بعد في كلامه
نظر وهو ان قياس الكل المجموعي على الكل الافرادي غير صحيح فقد يلزم من كون نسبة كل
زيادة بعد اخر كنسبة عدد الزيادات الموجودة فيه الى عدد الزيادات الموجودة قبل ذلك
الاخر تحقق بعد يكون نسبة زيادته الى الزيادة بعدها خر كنسبة عدد الزيادات الغير المتناهية
الى عدد زيادات متناهية ليلزم الخلف المذكور اذ يجوز ان لا يكون بازاء مجموع اعداد
الزيادات بعد واحد كان بازاء كل عدد زيادة بعد فانه يقبل لم يحل كون مجموع اعداد الزيادات
في بعد يكون كل عدد زيادة في بعد حتى يرد المنع بل علل كونه في بعد يكون كل عداد زيادة في
بعد يكون نسبة ذلك البعد الى البعد الاخر كنسبة ذلك العدد الى عدد زيادة وجد فيه مجموع
عدد الزيادات الغير المتناهية ايضا يصدق عليه انه عدد زيادة فوجد ان يكون في بعد
يكون نسبته الى بعد متناه كنسبة العدد الغير المتناهي الى العدد المتناهي قلنا ان اراد بكون
كل عدد زيادة في بعد العدد المتناهي تسليم ان كل عدد زيادة متناه فهو في بعد على النسبة المذكورة
لكن لا يلزم منه ان يكون العدد الغير المتناهي من الزيادة في بعد ان اراد مطلق عدد زيادة
سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل عدد زيادة في بعد وكيف يسلم الكلية
من منع الشخصية ولو ثبت هذه المقدمة كفت في اثبات هذا المطلوب وقد يقال الاولى

الطبيعيات
الصورة الجسمية لا تجرد
عن الهيولى

ان يقرر البرهان المذكور بان يفرض اولا ساقا مثلث ذهابا الى لا نهاية ويفرض في الانفراج
بينهما ابعادا غير متناهية فوق البعد الاصل ان امكنه عليه متزايدة فيكون هناك زيادات على البعد
الاصل غير متناهية متتالية وابعاد غير متناهية متفاضلة بمقدار واحد فان كل زيادة وكل
مجموع زيادات فهو واقع فوق واحد من تلك الابعاد اذ لو لم يكن كذلك لزم ان يوجد بعد يشتمل على جملة
ما دونه من الزيادات ولا يشتمل عليه على المزيد عليه بعد آخر فوقه فالمجموع هو يكون آخر الابعاد
الانفراجية وهذا خلف فان كل زيادة وكل مجموع زيادات اي مجموع كان فهو في بعد فوقها فمجموع الزيادات الغير
المتناهية في بعد واحد فوقها فقد صار غير متناهي بالفعل محصورا بين حاصرين وليس قد صار الساقان
متوازيين عند ذلك البعد كما لا يخفى فثبت المطلوب لا ستقامة الخلف جميعا هذا وانت تعلم ان المنع المذكور
غير ساقط والبعض الاعلام نحو آخر من البيان في تقرير البرهان المسلمة وهو ان نفرض من مقطع كل
خط عرضي مع احد الخطين خطا موازيا للضلع الآخر فحدث متوازيات غير متناهية تقع على سطح غير
متناهية في جانب العرض واذا انضم الى مقدار محدود بعينه سطوح متناهية العرض غير متناهية العدد في
العرض وجب عدم تناهي عرض الجملة لكن العرض عرض محصور بين حاصرين وقد لا يخفى ان هذا الوجه
انما يتم لو جعلت زاوية الخطين نافرتين الى غير النهاية جادا حتى يكون كل عمود يقوم على الموازيات منقطعا
بالضلع الآخر فيلزم ان يحصل اعمدة لا يتناهى بين حاصرين وان اذا كانت قائمة فتكون الاعمدة العرضية المذكورة

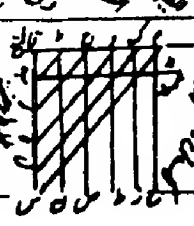

موازية للضلع الآخر فلا يلزم الانحصار ولا يتم الدليل وفي المنفرجة اظهر اقول لانسلم وجود مسطح غير متناه في العرض وان فرضت الزاوية حادة وانما يلزم ذلك لو وجد بين الضلعين وتر يمر على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن لان كل وتر يفرض فقد انتهى في احدى جهتيه الى مبدأ خط من الخطوط الموازية ولا محالة يكون فوق ذلك الخط الوتري خطوط غير متناهية من تلك الموازيات لا يلاقي شيئا منها ولا من السطوح الواقعة بينهما كما لا يخفى ولما كانت الصورة الجسمية على فرض تجردها عن الهيولى غير خالية عن التناهي واللاتناهي وبين المصنف فساد لاتناهيها اراد ان يبين فساد تناهيها حتى يثبت ما هو المقصد في هذا الفصل من عدم تصور تجردها عن الهيولى فقال واقول بيان انه لا سبيل الى القسم الاول فلانها لو كانت متناهية لاحاط بها حد واحد او حدود فتكون متشكلة لان الشكل هو الهيأة الحاصلة من احاطة الحد الواحد او الحدود بالمقدار ذي السطح اذا كان الشكل مسطحا كالمثلث والمربع وامثالهما او الجسم التعليمي اذا كان الشكل مجسما كالكرة والمكعب واشباههما فان اطراف الخطوط اي النقط وان تصور احاطتها بها لكن لا يطلق الشكل على الخط المحدود فلا ينتقض التعريف طردا واما امتناض عكسه بهيأة محيط الكرة فهو محال وكذا غيره بعضهم التعريف بالهيأة الحاصلة من جهة الاحاطة سواء كان المقدار محيطا او محاطا به او على بعضه فانه يندرج

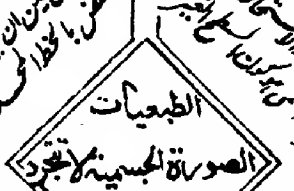

محيط الكرة في التعريف ويخرج محيط الدائرة بتخصيص المقدار بما سوى الخط
مع ان التفرقة بينهما في اطلاق الشكل صعب وان ابقي المقدار على
اطلاقه يصدق التعريف على الخط المحدود ولا يجدي تخصيص الاحاطة
بالتمامة اذ ليس للخط جهة سوى الطول وقد أحيط بنقطتين في المحدود
وليس له جهة اخرى حتى يتصور احاطة شئ بها كما ان السطح ليس له
عمق حتى يتصور كونه محاطا فيكون احاطة النقطتين بالخط المحدود تامة
كما ان احاطة الخط الواحد في الدائرة والخطوط الثلثة في المثلث تامة
والهيأة انما تكون للامور القارة الذوات المجتمعة الاجزاء في الوجود
والزمان المعين كاليوم وان احاط به حدان هما الآنان اي اوله واخره لكن
لا وجود له مستقرا فهو مرد هذا على من عرف الشكل بما احاط به حد او حدود
اللهم الا ان يخصص الموصول في تعريفه بالمقدار القار وحينئذ يكون المراد من الاحاطة
ههنا ما يكون تامة فخرجت هيأة الزاوية سواء كانت الزاوية من مقولة الكيف بان تكون
نفس تلك الهيأة او من مقولة الكم بان تكون معروضة لها فانها لا تسمى بالشكل
فذلك الشكل لك ان تعمم الشكل وتريد به مطلق الهيأة الحاصلة بسبب التناهي
اذ الثابت بالبرهان السلمي ليس الا تناهي الجسم في بعض الجهات لا في كلها فان
المطلوب لا يتوقف الا على هذا القدر اما ان يكون للجسمية لذاتها اي الصورة المقدرة التي هي
طبيعة نوعية لا يختلف مقتضاها في افرادها وهو محال الا لكانت الاجسام كلها متشكلة

الطبيعيات
الامور الجسمية لا تقبل
عن الصور

بشكل واحد سواء كان من جهة كون الجسمية المطلقة فاعلاً ومن جهة كونها قابلاً لكن الحق من جهة القبول عدم الاختلاف الشخصي ومن جهة الفعل عدم الاختلاف النوعي لان مقتضى الطبيعة النوعية يجوز ان تختلف شخصاً من جهة تعدد القابل على انه على تقدير كون الجسمية حين التجرد فاعلاً لم يكن التعدد الشخصي ايضاً في الاشكال والهيأت لعدم قابل يقبل التشخصات المتعددة لنوع واحد هذا خلف (من الهيولى) واما ما وقع في شرح حكمة العين في فساد كون الشكل مقتضى للطبيعة الامتدادية لذاتها من انه لم يكن شيء واحد فاعلاً وقابلاً فهو منظور فيه كما سيأتيك بيانه او بسبب لازم للجسمية وهو ايضاً لما مر وعلى الشقين يلزم مماثلة شكل الجزء والكل بل مقدارهما لاشتراكهما في الطبيعة الامتدادية ولازمها ووجوب التساوي في المعلولات عند التساوي في العلل كما حقق في محله واللازم وهو نفي الكلية والجزئية في الاجسام مرتفع فالملزوم مثله واعترض عليه بان شكل الفلك مثلاً عندهم مقتضى طبيعته وجزء الفلك كل متساويان في الطبيعة لبساطته فلو كان التساوي في المقتضي يوجب التساوي في المقتضى (لعدم المانع الاربعة فيه) يلزم تساوي شكل جزء الفلك وكله وليس كذلك واجيب عنه بان الآثار كما تختلف بحسب اختلاف الفاعل كذلك تختلف بحسب اختلاف القابل والفاعل في الاجسام البسيطة وان كان قوة واحدة الا انه مادة الكل غير مادة الجزء بعد القسمة وقبل القسمة لا كلية ولا جزئية اصلاً فانه قيل ان الخلاف بين الكل والجزء لو كان بحسب اختلاف مادتيهما كان اختلاف المادتين بحسب اختلاف موادهما وهلم جرا قلنا الاشكال والصور تختلف بحسب اختلاف المادة واما المادة فهي انما تختلف بذاتها

الطبيعيات
الصورة الجسمية لا تجرد من الهيولى

كما ان التقدم والتاخر عرضان للزمانيات بواسطة الزمان والزمان بحسب نفسه لا باعتبار زمان آخر فكذلك الكلية والجزئية انما تعرضان الماديات بواسطة المادة وللمادة بحسب نفسها لا باعتبار مادة اخرى او بسبب امر عارض لها وهو ايضا محال ولا يمكن زوال ذلك الشكل بزوال الامر العارض فامكن ان تتشكل بشكل آخر فتكون قابلة للانفصال كل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة فتكون الصورة العارية عن الهيولى مقارنة لها هف وفيه نظر لان الاختلافات المقدارية والشكلية قد تحصل في الجسم من غير ورود انفصال كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة من التدوير والتكعيب فالاولى ان لا يجعل لزوم المح مقصورا على لزوم الفصل الوصل بل عليه وعلى لزوم الانفعال اذ الاختلافات المقدارية والشكلية وان حصلت في الامتداد بدون الفصل والوصل لكن لا تحصل الا بعد كونه متهيئا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة كما علمت سابقا في مسلك الانفعال من براهين اثبات الهيولى فيكون المفارق عن المادة مقارنا اياها هف ولا يتوهم انه لو صح هذا لكفى ان يقال لو كانت متناهية لكانت متشكلة لكن الشكل لا يحصل الا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة هف فباقي المقدمات مستدركة لان ما هو من لواحق المادة انما هو القبول بمعنى الانفعال التجددي والقوة التي لا تجتمع مع الفعلية كما سبق لا مطلق القبول والاتصاف فان

الطبيعيات
الصورة الجسمية لا تقبل
عن الهيولى

لوازم الماهيات البسيطة قابلها وفاعلها شئ واحد لا محذور فيه فان حيثية القبول
والفعل مطلقا لم يقم دليل على اختلافهما وكونهما مما يوجب تثنية للذات الموصوفة
بهما الا في القبول التجردي والفعل المقابل له وانما انحصرت الامتناعيات فيما ذكر لان
لزوم الشكل الجسمية بعد فرض تجردها عن الحامل والمواد التي تتكثف
بالحامل لا يخلو اما ان تكون لنفس الجسمية او لغيرها وذلك الغير اما ان يكون امرا
مفارقا عنها سواء كان مباينا لها او غير مباين او يكون امرا غير مفارق عنها او عرض
بعض المحشين للشرح القديم بانه ان اراد بالجسمية الجسمية المطلقة
فنختار ان العلة للشكل امر عارض لها واللازم منه ليس الا امكان
ان يتشكل الطبيعة المطلقة بشكل اخر فيلزم امكان تركبها من الهيولى
والصورة ولا محذور فيه اذ ليس هذا خلاف المفروض ولا يلزم منه
امكان تشكل الصورة المجردة بشكل اخر لان العارض للطبيعة يجوز ان
يكون عين التشخص او داخلا فيه فلا يمكن زواله وان اراد بالجسمية
الجسمية الخصوصية فنختار ان علة التشكل هي الجسمية المخصوصة او
لازمها ولا يلزم منه شئ من المحذورين اي اتفاق الاجسام في شكل واحد امكان
تشكل بعد تشكل هذا خلاصة كلامه ويقرب منه ما افاده السيد المحشي من ان الشكل
المطلق معلول الجسمية المطلقة والشكل المخصوص معلول الجسمية المخصوصة ولا محذور فيه
تفصيلا انه ان اريد بالشكل الشكل المطلق فنختار ان علة الجسمية المطلقة او لازمها واللازم منه

الطبيعيات
الصورة الجسمية لا تجرد من الهيولى

اشتراك الاجسام في مطلق الشكل لا استحالة فيه انما المحال اشتراك الجميع في شكل
مخصوص كالكرية مثلا وان اريد به الشكل المخصوص فختار ان علة الجسمية المخصوصة
المفروضة التجرد فلم يلزم الاشتراك ولا امكان الزوال قول لكلامه في تخصص الصورة
المفروضة التجرد عن المادة بعينه كالكلام في تشكلها بلا فرق فان هذية تلك الصورة
او النفس الجسمية المطلقة او لازمها فيلزم عدم تعددها او لامر عارض وهو يستدعي
وجود المادة والحاصل ان اختلاف الاشخاص والتغاير في الامتداد لا يتصور الا بعد
تحقق المادة فالمحال اللازم في الشق الذي فرض كون الجسمية علة انما هو شيء
واحد وهو نفي التعدد والتغاير في الاجسام لكن المصرح به الاتفاق في الشكل
تعبيرا عن الشيء بلازمه للتوضيح والفاضل من الحيثيات اسقط اسود المادة
عن الصورة المفروضة التجرد وجوابا التلفظ به قولا دون ما يتفرع على معناه من
اللواحق والعوارض فامعنا في بلاء احتمالات عائدة الى العوارض المادية فصل في
ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة يريد ان يثبت في هذا الفصل لازومية الهيولى
للصورة ليتم ما هو بصدده من اثبات التلازم فيقول لانها لو تجردت عن الصورة
فاما ان تكون ذات وضع اي قابلة للاشارة الحسية فان الوضع مقول بالاشتراك على
ثلثة معان احدها كون الشيء بحيث يشار اليه اشارة حسية والثاني جزء المقولة
وهو هيأة عارضة للشيء بحسب نسبة اجزائه بعضها الى بعض والثالث المقولة
وهي هيأة معلولة للنسبتين نسبة بعض اجزاءه الى بعض ونسبة بعض اجزاءه

الطبيعيات
فصل في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة

الطبيعيات
الهيولى لا تتجرد
عن الصورة

الى غيرة والمراد ههنا هو المعنى الاول كما لا يخفى او لا تكون لا سبيل الى كل واحد من
القسمين فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلانها
ح اما ان تنقسم او لا لا سبيل الى الثانى لان كل ما لا وضع بالاستقلال و هذا
انما يكون اذا كان جوهرا او قد مر بيان جوهرية الهيولى فهو ينقسم بالفعل او
بالقوة على ما مر فى نفى الجزء الذى لا يتجزى و لا سبيل الى الاول لانها ح اما ان
تنقسم فى جهة واحدة فقط فتكون خطا جوهريا لعدم انقسامها الا فى جهة
واحدة و استقلالها او فى جهتين فقط فتكون سطحا جوهريا لعدم انقسامها الا
فى جهتين و استقلالها او فى جهات ثلث فتكون جسما قبل لانسلمن كل ذات
وضع منقسم فى الجهات جسم و ان كان المراد بذات الوضع فى ترديد البرهان ما
يكون مطلقا فان جميع الاعراض السارية فى الاجسام و الهيولى الجسمية منقسمة فى
الجهات و ليست اجساما و ان كان المراد بها ما هو بالذات فالترديد غير حاصر
لجواز ان تكون الهيولى المجردة ذات وضع و لا يكون لها الوضع فى نفسها و لا من
قبل الصورة بل من شئ اخر و يمكن ان يجاب باختيار الشق الثانى و يقال
لو كانت الهيولى ذات وضع بالغير لكان ذلك الغير ذا وضع بالذات فيكون
اما جسمية او فى جسمية ضرورة انه لو لم يكن محله وضع فى ذاته لم تكن الهيولى ذات
وضع لا بالذات و لا بالغير فعلى تقدير انقسامها ح تكون فى الجهات كانت الهيولى جسمية مع فرض
تجردها هف فقد ظهر ان الهيولى على تقدير تعريتها عن الجسمية كما لا تكون ذات وضع بالذات

لا تكون ذات وضع مطلقا وكل واحد منها اى من كون الهيولى خطا جوهريا
وكونها سطحا جوهريا وكونها جسما باطل اما انه لا يجوز ان تكون خطا
جوهريا فلان وجود الخط على الاستقلال محال لانه اذا انتهى اليه طرفا
السطحين سواء كانا مستقيمين او مستديرين بخط واحد من الاستدارة تلاقيا فيختص
الابطال بقسم واحد من الخط الجوهرى فاما ان يجب ذلك الخط الجوهرى تلاقيهما اى
تلاقى ذينك الطرفين او لا يجب جاز ان لا يجب لا لزم تداخل الخطوط وهو محال
لان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد فالتداخل يوجب خلافه فكيف يمكن ان
يقال الحكم بامتناع التداخل انما من جهة عدم حصول التاليف فيما فرض فيه ذلك و
اما من جهة العظم والمقدار فلا يلزم عدم كون الكل اعظم من جزئه وكلاهما منتف
ههنا اما الاول فلان الكلام فى وجود خط واحد مستقل على الانفراد لا فى تاليف الجسم
منه واما الثانى فلان الخط لا قدر ولا عظم له فى العرض فيلزم حين التداخل ان فرض
خطوط متلاقية فى العرض مساواة الكل والجزء وهذا جوز وا تداخل انقطاع مطلقا وتداخل
الخطوط والسطوح العرضية فى الجهة التى لا امتداد لها فى تلك الجهة واما الحكم بامتناع
تداخل الجواهر مطلقا فهو منقوض بتداخل الهيولى والصورتين وهما جوهران على
ما قرره المتاخرون فالاولى ان يخصص الحكم بامتناع تداخل الجواهر
بالجواهر المتحيزة بالذات ويشهد بذلك العقل شاهدة بان التحيز بذاته
يمتنع ان تداخل فى مثله بحيث يصير حجمهما حجما واحدا والا لما عند العقل صيرورة

الشخصين كزيد وعمرو شخصا واحدا اذ لا فرق عنده في الصورتين في فقد
الامتياز بين المتداخلين وهذا بخلاف تداخل الاعراض وتداخل
سائر الجواهر فان الامتياز بين المتداخلين في بعض الصور بالمحل
وفي بعضها بنفس الماهية والحقيقة لا يتم لو وقع التداخل بين
الخط الجوهري واحد طرفي السطحين المنتهيين اليه ثم يلزم لا تداخل
جوهر وعرض ولا فساد فيه لانا نقول الاطراف كما هو التحقيق ليست
الا نهايات لذويها لا اشياء واقعة في النهايات فاذا فرض وقوع خط
جوهري بين جسمين فالتداخل هناك في الجواهر المتحيزة بالذات وقد
علمت بطلانه ولا جائز ان يجب والا لانقسم الخط في الجهتين لان ما به
منه احدهما غير ما به الآخر وهو محال كما مر في ابطال الجزء واما انه لا جائز
ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان
يجب تلاقيهما او لا يجب وكل واحد منهما باطل على ما مر في الخط واما انه لا يجوز
ان يكون جسما فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة
لما مر وكما بطل الشق الاول من الترديد الاول اراد ان يشير الى الشق
الثاني فقال واما انه لا سبيل الى الثاني فلانها اذا كانت الهيولى مجردة
عن الصورة غير ذات وضع مطلقا فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية فلا يخلو اما
ان لا تصير ذات وضع وهو محال لان المركب من الهيولى والصورة جسم وكل جسم في مكان

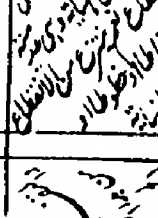

فهو قابل للاشارة الحسية واما ان تصير ذات وضع فاما ان لا تحصل في حيز اصلا
او تحصل في جميع الاحياز او تحصل في بعض الاحياز دون بعض والاول والثاني
محالان بالبديهة والثالث ايضا محال لان حصولها في كل واحد من الاحياز ممكن
تتساوى نسبتها الى جميع الاحياز والا ممكنة وكذلك الصورة لا تقتضي الا حيزا
مطلقا لا معينا فاذا كانت الهيولى متساوية النسبة الى جميع الاحياز فلو حصلت في
بعض الاحياز دون بعض لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال لان المرجح اما الفاعل الخارج
المفارق فهو لا يوثر تاثيرا حادثا الا لاستعداد او لاستعداد بها بوضع معين
فان نسبتها الى الكل سواء واما المخصصات السماوية من الحركات والاوضاع فانما توثر فيما
له جهة او تعلق بذي وضع كالنفس الناطقة فانها وان كانت غير ذات وضع
ومكان لكن لها علاقة مع ذي وضع وبتلك العلاقة تتاثر بالامور السماوية
واسباب الحوادث والهيولى اذا كانت مجردة عن مناسبات الاوضاع الفلكية لا
يخصصها حادث من الامور الطبيعية والفلكية الا بعد حصولها في عالم الاجرام و
تعين حيزها ومظهرها وكلامنا في موجب الحيز والمظهر فالهيولى لو خلت عن الصورة ثم فرض
حصولها بصورة تمام الترجيح بلا مرجح وهو محال واعترض على بيان استحالة القسم
الثاني بان امتناع خلو الصورة الجسمية بالهيولى المجردة يدل على امتناع كونها
غير ذات وضع لجواز ان يكون للهيولى المجردة عن الجسمية صورة نوعية مانعة عن قبول الصورة
الجسمية ابدا واجيب اما اولا فلانا بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل الجسمية فتكون جوهرا

الطبيعيات
الهيولى لا تتجرد
عن الصورة

معقولا بالفعل غير ذى قوة واستعداد فلم تكن هيولى ذ حقيقة الهيولى ليست
الا القوة والاستعداد لحصول الحوادث من الصور والاعراض ان لم تكن
كذلك بل يكون جوهرها جوهرا قابلا فلحوق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها
لكن لحوق الصورة اى حادث كان الهيولى يستلزم تجسمها المستلزم للمحال
والممكن لا يستلزم منه المحال ولا يقاس هذا باستلزام عدم العقل الاول عدم
الواجب مع ان الاول ممكن والثانى محال لان استلزام عدم العقل عدم الواجب
تم من حيث ان عدم العقل ممتنع بوجوب الواجب تعالى واما بالنظر الى ذاته فعدمه لا
يستلزم محالا اصلا والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا ليس كذلك فانها بالنظر الى
ذاتها ممكنة التلبس بالصورة لكن يلزم من لحوق الصورة بعد فرض
تجردها محال بالذات واما ثانيا فلان الكلام فى هيولى الاجسام هل هى فى
اصل الابداع مجسمة او مجردة ثم تجسمت وهذا قال الشيخ فى الشفاء فى
بحث تقدم الصورة على المادة فى الوجود واما انه هل يوجد هيولى بدون
صورة فذلك بحث آخر لهم فيه هم بعيد وفى هذا الوجه ضعف لجواز
تجرد الهيولى عن الصورتين بعد التلبس بهما ولحوق صورة نوعية بها مانعة
من قبول التجسم ثانيا فالتخصيص هيولى الاجسام غير مجد واعترض ايضا بان التخصيص
لحصول الهيولى فى حيز معين يجوز ان يكون بسبب اقترانها وادراة نوعية
مخصصة للاجسام باحيازها الطبعية واجيب بان الصورة النوعية انما

الطبعيات
الهيولى لا تتجرد عن
الصورة

عيّنت مكاناً كلياً للممتنع بها من الاجسام فنسبتها الى جميع اجزاء ذلك المكان الكلي واحدة فلا تصلح مخصصاً الهيولى بجزء معين منها وقال الفاضل المبيذي ولك ان تقول يجوز ان يفارن الهيولى صورة اخرى او حالة من الاحوال تعين بها بعض اجزاء المكان الكلي اقول فساده ظاهر لان المخصص للجسم بجزء معين من المكان الكلي لواحد من الاجسام البسيطة لا يكون الا امراً احادثاً يحتاج في حدوثه الى مخصص من الحركات والاوضاع والكلام في الهيولى التي لحقها الصورة وهي مجردة عن تلك الامور ثم قال وايضاً قد يكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلي فلا حاجة في التخصيص الى غير الصورة النوعية وجوابه ان الهيولى لا تخصيص لها في ذاتها بمقدار دون مقدار او بعنصر دون عنصر بل هي قابلة في ذاتها لكل جلية وصفة فيجوز لها بحسب ذاتها ان يلحقها مع الصورة العنصرية مقدار ما فلا يملأ المكان الكلي لذلك العنصر فيحتاج الى مخصص آخر سوى النوعية وثم استشعر المصنف ورود معارضة على قولهم ان الهيولى المجردة لو لحقتها الصورة لم يكن بدّ من ان يحصل في موضع معين مع تساوي نسبتها الى جميع المواضع وهو محال وهي ان الجزء المائي اذا انفصل الى الهواء حصل في بعض الامكنة الهوائية مع ان نسبتها الى جميعها على السوية الا ان يختار اليها والى دفعها بقوله ولا يلزم

الترجيح بلا مرجح على هذا التقدير بان الملك اذا انقلب هواء او على العكس صار المنقلب

اولى بموضع من اجزاء المكان الكلى لما انقلب اليه مع تساوى نسبته الى
جميعها فالوجه فى تخصيصه باحدها هو الوجه فى تخصيص الهيولى المجردة
باحد الاحياز الممكنة لان الوضع السابق يقتضى الوضع اللاحق فلا يكون
ترجيحا بلا مرجح يعنى ان الجزء المنقلب من الماء الى الهواء مثلا قبل الانقلاب
وضع خاص مع اجزاء الحيز المنقلب اليه واما المحاذاة له طبعا او قسرا اذا
لم يكن فى الموضع المجعل للصورة المنقلب اليها واما الوقوع فيه قسرا اذا كان
فيه فاستقر بعد الانقلاب فيه طبعا فالوضع السابق يقتضى حصوله فى
ذلك الجزء المعين من حيز المنقلب اليه ولا يتصور مثل ذلك فى الهيولى المجردة
اذا تمت

فصل فى اثبات الصورة النوعية

فصل فى اثبات الصورة النوعية ولما فرغ من اثبات الهيولى
تلازمها مع الصورة الجسمية شرع الان فى اثبات الصورة النوعية وهى التى
يختلف بها الاجسام انواعا فقال اعلم ان لكل واحد من انواع الاجسام الطبيعية
صورة اخرى غير الصورة الجسمية بها يصير ذلك النوع نوعا ولهذا سميت
صورة نوعية اى منسوبة الى النوع بالتقويم والتحصيل وتسمى طبيعية ايضا باعتبار
كونها مبدأ الحركة والسكون الذاتيين وقوة ايضا باعتبار تاثيرها فى الغير وكمالا
لصيرورة الجنس بالفعل نوعا مركبا وقبل الخوض فى المقصود يجب ان يعلم ان
المقتضى للآثار المختلفة المختصة كل منها بقسم من اقسام الاجسام الطبيعية لابد
ان يكون امورا مختلفة غير خارجة عن ذات الجسم بل هو امر حاصل له فى ذاته

لانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل مثلا انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته لا
بحسب امر خارج عن ذاته فلولا ان في ذاته شيئا يقتضي اختصاصه بحيزها
المعين لما تحرك اليه بحسب الذات وهذا ظاهر جدا وهو بيان في القول
بالفاعل المختار عند من لا يجوز الترجيح بلا مرجح فان نسبة الباري تعالى
شانه الى جميع الاجسام لما كانت نسبة واحدة فجعل بعضها حارا او بعضها باردا و
بعضها خفيفا وبعضها ثقيلا او الى غير ذلك من اختلاف الآثار والهيآت لا بد له من
مخصص نعم انما يسد باب اثبات الصورة النوعية بل سائر القوى
والكيفيات الغير المحسوسة عند من جعل نفس ارادة الباري مرجحا لامور
بلا استحقاق ولا حكمة بل مع القدرة الاتفاقية الجزافية اذ لا تقف الاعتماد من
المحسوسات ولا يبقى معه بحث ونظر ولا يأمن الانسان ان يخلق فيه جزافا
امورا تدفع النظر وربما يخلق فيه معنى يرى الشيء على خلاف ما هو عليه
وهؤلاء في المدرسة الاسلامية بازاء السوفسطائية في عصر الاقدمين وانما
اثبتوا للباري تعالى ارادة جزافية ببعض الاشياء كتقليبك بعض اجزاء الرحى
واعادة المعدوم وغير ذلك من هوساتهم لمصالح اعادتهم واحتجاجاتهم قال
بعض هل الحق ان بظهور مثل هذه المذاهب انقطعت الحكمة عن وجه
الارض وانطمست العلوم القدسية واذا تمهد ما ذكرناه فنقول كل نوع
من انواع الاجسام مختص بحيز معين يقتضي ذلك النوع بحسب ذاته الحركة اليه

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

عند خروجه عنه والسكون عند حصوله فيه فالمقتضي لاختصاص ذلك
النوع بذلك الحيز اما الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها او الهيولى
او صورة اخرى والاول باطل لاستلزامه اشتراك جميع الاجسام في ذلك
الحيز وكذلك الثاني لاستلزامه كون القابل فاعلا واشتراك العناصر في
الحيز لاشتراكها في الهيولى وهما باطلان فتعين الثالث والى هذا اشار بقوله
لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون بعض ليس لامر خارج
عن الجسم والهيولى كما قررنا فهو اما ان يكون للجسمية العامة او لصورة اخرى
لا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها في ذلك الحيز المتعين فتعين
الثاني وهو المطلوب ومن التشكيكات في هذا المقام ان اسناد اختلاف الاعراض
الى الصور المختلفة يقتضي اسناد الصور ايضا الى غيرها من الامور المختلفة فان
اسناد اختلاف الصور ايضا في العنصريات الى اختلاف الاستعدادات في مادتها
المشتركة بحسب الصور السابقة وفي الفلكيات الى اختلاف قوابلها في الماهيات
قيل فلم لا يجوز اسناد اختلاف الاعراض اليها من غير توسط الصور واجيب عنه ببيان
مغايرة الاعراض ومباديها من ان كون الجسم بحيث يستحق اينا غير حصوله في ذلك الاين و
كونه بحيث يقتضي برودة عند عدم القاسر غير برودته وامتناع تحصل الجسم منفكا
عن تلك المبادي فان السبب المقتضي لسهولة تشكل الماء وبرودته الى مكانه الطبيعي ووضعه
الطبيعي باق عند جموده او اصعاده بالقسر او تكعبه ومنها ان كون تلك الصورة

الطبيعيات
اثبات الصورة
النوعية

مصدر الاعراض مختلفة فيد متربة بعضها من باب الكيف وبعضها من باب
الاين وكذلك من سائر الابواب بان يصدر بعضها بتوسط البعض مثلا في
قولهم بعدم صدور الكثير عن الواحد ان اسندوها الى صور متعددة
بطل قولهم المادة الواحدة لا تقوم بصورتين في درجة واحدة والجواب
ان الكثير يجوز ان يصدر عن الواحد اذا كانت هناك جهات وشروط
مختلفة فهذه الصور تفعل بحسب اقتاء تنفعل بحسب المادة وتقتضي حفظ
الاين بشرط الكون في المكان الطبعي والعود اليه بشرط الخروج عنه وعلى هذا
السبيل سائر الاعراض واما ان اثبات ان في كل نوع من انواع الاجسام صورة
نوعية جوهرية لا يخلو عن صعوبة فلا باس بنا لو بسطنا في الكلام ثم عينا ما هو الحق
في هذا المقام اذ فيه خلاف بين اتباع المعلم الاول من المشائين ومنهم الشيخ
الرئيس ومن هو في طبقته وبين الاقدمين من اليونانيين كهرمس وفيثاغورس
وانادقليس وحكماء الفرس والرواقيين ومن تابعهم كصاحب حكمة الاشراق فنقول ان
المشائين في اثبات تلك الصور مناهج ثلثة الاول من جهة كونها مبادي للآثار المختلفة
وهو الذي اورده المصنف ههنا تقريره ان الاجسام تختلف بالآثار فتلك الآثار ليست
واجبة لذاتها فلا بد ان يكون لها مبادي تبادي اما ان تكون هي الجسمية او امرا
او امورا اخرى والاول باطل كما ذكر فهي امور مغايرة لها اما ان تكون مفارقة
عن الاجسام وهو باطل لان المفارق نسبته الى الجسم الاجسام على السوية فلا يختلف آثارها

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

في الاجسام واما ان تكون غير مفارقة عنها فهي اما ان تكون خارجة عن حقائق تلك الاجسام او داخلة والاول بطل لاعادة الكلام في تخصيصها فهي امور داخلة تكون صورا لا اعراضا وهو المطلوب واعترض عليه بوجوه الاول انا لا نسلم ان نسبة المفارق الى سائر الاجسام على السوية ثم لا يجوز ان يكون للمفارق خصوصية ببعض الاجساد دون بعض كيف وقد ذهب افلاطون ومن بعده من المتالهين وحكماء الفرس كما قال الشيخ الالهي صاحب الاشراق في كتبه كالمطارحات وحكمة الاشراق وغيرها الى ان لكل نوع من الافلاك والكواكب وبسائط العناصر ومركباتها نفسا في عالم القدس وهو عقل مدبر لذلك النوع ذو عناية به وهو العاذي والمكمل والمولد في الاجسام النامية لاشتاع صدور هذه الافعال المختلفة في النبات عن قوة بسيطة عديمة الشعور وفينا عن انفسنا والا لكان لنا شعور بها وهؤلاء يتعجبون ممن يقول ان الالوان العجيبة في ريش من رياش الطاؤس انما كان لاختلاف امزجة تلك الريشة من غير قانون مضبوط ورب نوع حافظ بل هؤلاء ينسبون جميع انواع الاجسام وهيآتها الى تلك الارباب ويقولون ان هذه الهيآت المركبة العجيبة دلائل لاشراقات نورية ونسب معنوية في تلك الارباب النورية كما ان الهيآت البسيطة لنوع كرائحة المسك ظل هيأة نورية في رب طلسم نوعه قالوا وانجذاب الدهن الى النار لما تبين انه ليس لضرورة عدم الخلاء

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

على ما ذكر في موضعه ولا يجذب النار بخاصية لها فيه وايضا التدبير يتعلق بصاحب النوع للنار الحافظ للصنوبرة ولغيرها وهو الذي سماه الفرس اردي بهشت فان الفرس كانوا اشد مبالغة في اثبات ارباب الطلسمات وهرمس واغاثاذيمون وان لم يذكروا الحجة على اثباتها بل دعوا فيها المشاهدة الحقة المتكررة المبتنية على رياضاتهم ومجاهداتهم وخلعهم ابدانهم واذا فعلوا هذا فليس لنا ان نناظرهم كما ان المشائين لا يناظرون بطلميوس وابرخس حتى ان ارسطو عوّل على ارصاد بابل واذا اعتبر رصد شخص واشخاص معدودة من اصحاب الارصاد الجسمانية في الاموال الفلكية حتى تبعهم من تلاهم وبنوا عليه علوما كالهيأة والنجوم فكيف لا يعتبر قول اساطين الحكمة والتالهة في امور شاهدوها بارصادهم الروحانية في خلواتهم ورياضاتهم بل هذا اولى وليس للمشائين دليل على حصر العقول في عشرة او عشرين و بالجملة في السلسلة الطولية ولا يلزم ان ناخذ الافلاك في الترتيب في اول ما نا خذ العقول في الترتيب الطولي بل العقول كما بينه الاشراق يحصل منها مبلغ كثير على الترتيب الطولي ويحصل من تلك الطبقة على نسب بينها طبقة اخرى عرضية هوى بجوى الفروع يحصل من الفروع الاجسام الفلكية والعنصرية من البسائط والمركبات الاشرف من الاشرف والاخس من الاخس وعدد الفريقين كثير كما في القرآن ولا يعلم جنود ربك الا هو قالوا وليس صاحب النوع النفس فان النفوس لا يب

وان يتألم بتألم ابدانها وصاحب النوع لا يتألم بتألم نوعه وللنفس علاقة ببدن واحد ولصاحب النوع عناية بجميع ابدان نوعه والنفس يحصل منها ومن البدن الذي يتصرف فيه حيوان واحد وهو من نوع واحد ورب الطلسم ليس كذلك ثم رب الطلسم لنوع اذا كان مفيضا لذلك النوع فلا يكون محتاجا الى الاستكمال بخلاف النفوس فانها مفتقرة الى الاستكمال بالجسم وعلاقة الاجسام اما هي لنقص في جواهر النفوس يستكمل بالعلاقة ومن له رتبة الابداع لجسم لا يقهره علاقة ذلك الجسم وكمال المفارق المحض المتشبه بمبدئه الواجب بالذات فالعلاقة الجسمانية نقص له والذي يتنوع الجوهر ويحصل وجوده كيف يتقوم بعلاقة عرضية وكل هذا ظاهر لمن له ادنى حدس والثاني سلمنا ان نسبة المفارق الى جميع الاجسام واحدة لكن لا يلزم منه ان لا يصدر عن المفارق الا آثار واحدة بل يجوز ان يصدر عن المفارق الآثار المختلفة وانما يكون كذلك لو لم يكن للاجسام وهيولياتها استعدادات مختلفة بحسبها تصدر عن المفارق الآثار المختلفة كما تصدر عنه الكمالات المختلفة الفائضة عليها واجيب عن هذين الاشكالين بانا نعلم بالضرورة ان تلك الآثار انما تصدر عن الاجسام او من المفارق بواسطة مبدأ قريب مقارن لها طبعا فان الاحراق يكون من النار والترطيب من الماء الى غير ذلك فلو لم يكن في الاجسام الاهيولى والصورة الجسمية لم تحصل تلك الآثار من الاجسام فلا بد ان يكون فيها امر مقارن يكون علة لتلك الآثار لا عارض الثالث سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون تلك المبادي اعراضا

اذ كل موجب اثر فى الاجسام لا يلزم ان يكون صورة جوهرية فان الميل القسرى
وغير القسرى مبدأ للحركة وليس بصورة جوهرية والحرارة فى الحديدة
الحامية مبدأ الحرق لجسم والحركة فى بعض المواضع سبب للحرارة وليست
بصورة جوهرية وهكذا فى اشياء كثيرة لا يقال ليست هذه الاشياء اثارا مما
ذكرتموه بل هى معدات والواهب غيرها لانا نقول مثل هذا الكلام يجرى فيما سميتموه
صورا وايضا قد برهن الشيخ الرئيس فى بعض مؤلفاته على ان الطبيعة لا يجوز
ان تكون مبدأ للاشياء المنسوبة اليها فى ذاتها على ما هو المشهور عند جمهور
الحكماء مثل الحركات والتكونات الطبيعية كما يقال ان طبيعة الحجر مثلا
مبدأ لحركته الهابطة وطبيعة النار مبدأ لحركتها الصاعدة وهكذا ما يقال
فى الكيفيات الاخر مثل ما يقال ان طبيعة الماء مبدأ لبردها وطبيعة النار مبدأ
لحرارتها وامثال ذلك حيث قال وذلك لان مصير الفعل الجسمانى قوامه ووجوده
بالجسم فلا يجوز ان يصدر عنه فعل بلا مشاركة وضع بينه وبين ما يصدر
عنه فاذا كانت القوى المنطبعة فى الاجسام لا يصدر عنها فعل بلا واسطة
اجسامها والطبيعة قوة جسمانية فلا يصدر عنها فعل بلا واسطة اجسامها
والفعل الذى بواسطة جسمها شرط فى تمامه ما يصح فى اشياء خارجة عن الجسم لا فى
نفس الجسم وكيف يصح فعلها فى الجسم وشرط كونها فاعلة كون جسمها واسطة
ولا يمكن ان يكون الجسم واسطة بين الطبيعة التى فيه وبين ذاته فاذن فعلها

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

في اجسامها بل بمعنى قولنا ان الطبيعة هي مبدأ تلك لا شيء مثل الحركة والحرارة
مثلا وغير ذلك هو ان الجسم المتطبع بتلك الطبيعة انما يستعد بحدوث الطبيعة
فاذا تم استعدادها افاضها واهب الصور عليها باذن خالقه جلت قدرته
الا انه لما كان وجود الطبيعة في الاجسام شرطا لقبول ذلك الفيض قيل
ان الطبيعة سبب او مبدأ لذلك وهكذا في غيرها اذا قلت وجدت
بعض الهيئات مقدما وجوده على وجود البعض ووجوده شرطا لوجود
المتاخر وكذلك نسبة النفس الى قواها وتبينه نسبة الطبيعة الى ما
قلناه هذا كلامه مقبول لا يخفى ان هذا الكلام من الرئيس مما يؤيد ما نحن
بصدده تاييدا عظيما فانه لما ثبت ان فاعل الحرارة في النار والبرودة في الماء
ليس امرا مقارنا لتلك الاجسام خليجز مثل ذلك في الحرارة التي تحصل في غير
النار والبرودة التي تحصل في غير الماء وكذلك سائر الآثار كالاحالة الى
شبيه جوهر المغتذي والانماء والتوليد والتصوير وغير ذلك مما يسمونها
صورا لو يثبت الا كونها من الشرائط والمعدات التي لا ينافي العرضية كالميل
والحرارة والبرودة وامثالها والعجب ان القوى كالغاذية والمصورة عندهم
اعراض معانهم يسمونها فعالة وينسبون اليها افادة الصور فاذا كانت هذه
المؤثرات القوية عندهم اعراضا فغيرها اولى بالعرضية والمنبح الثاني
من جهة كونها مقومة للعادة بيانه انا نعلم ضرورة ان في كل نوع

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

من الاجسام امرا غير الهيولى والجسمية تختصها بذلك النوع مستحيل الانفكاك
عنه فهو اما ان يكون عرضا او جوهرا والاول يط لكونه مقوما للمادة اذ كما لا
يتصور وجود المادة معرى عن الجسمية كذلك لا يتصور وجودها بدون ان
تتخصص نوعا من انواع الجسم فانا لا نقدر ان نتصور جسما لا يكون فلكا ولا
عنصرا ولا حيوانا ولا شجرا فلا يوجد الجسم المطلق الا بالمخصص فيتقوم وجود الجسم
بذلك المخصص المقوم للجوهر جوهر فذلك الامر جوهر فهو اما حال في المادة
او محل لها او الثالث يط بالوجدان ولا نقدر به الى غيره مع بقاء المادة فالحالان
كما في العناصر فيكون حالا والجوهر الحال يكون صورة وهو المطلوب والاعتراض
عليه من قبل الرواقيين بوجوه اما اولا فبان الاحتجاج على حاجة الجسم و
افتقار المادة الى تلك المخصصات يلزمهم الجسم وعدم تصور خلوه عنها
غير صحيح لان استحالة الخلو عنها لا يدل على جوهريتها وافتقار المحل اليها اليس
الجسم لا يخلو عن مقدار وشكل تحيز مع اعترافكم بعرضيتها وليس لقائل ان
يقول انها ايضا يصح تبدلها مع بقاء محلها فلا يكون جوهرا الورود مثل ذلك في تبدل
الصور على الهيولى مع بقائها بعينها واما ما ذكرتم في افتقار المادة الى تلك
الصور من عدم تصور خلوها عن الصور فلا يمكنكم دعوى امتناع خلوها
عن صورة بعينها بل عنها وعن بدلها فكذلك لا يتعرى الجسم
عن شكل وبدله ومقدار وبدله وغير ذلك

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

ثم ان كون الجسم المطلق غير متصور الوقوع في الاعيان الا بالمخصصات الواجب
كون تلك المخصصات مقومات لوجوده لوجب كون مخصصات الطبيعة النوعية
بالانسان مثلا وميزات اشخاصها مقومات لوجوده مع ان التقويم والتحصيل
ههنا اقوى واتم من هناك فكما سميتم مخصصات الجنس صورا فلكم ان تسموا
مقومات الانواع صورا افان قيل ان الماهية النوعية تامة الحصول قلنا
مثل ذلك في الجسمية فانها بالقياس الى افرادها مع قطع النظر عن اللواحق
التي سميتموها صورا نوع حقيقي تام ولا احتياج في الوجود الى المخصصات مشترك
الوقوع بين الجسمية والانسانية فهذا لا يوجب تمامية احدهما وعدم
تامية الاخرى فان قيل مخصصات النوع تعرض عن اسباب خارجة وامورا
اتفاقية ولا يتقوم بها حقيقة النوع قلنا فاقتضوه صورا ايضا للحق الاجسام
او الهيولیات باسباب خارجة واستعدادات كالمائية والهوائية وغيرها
فانها قد تلحق الهيولى من جهة تلك الاسباب وهي ليست مقومة لحقيقة
حاملها والكلام في دعوى كونها مقومة لوجود حاملها دون غيرها من
الاعراض هو اول البحث انه اذا تبين لكم تقويمها لوجود حاملها فان استند البتم
بكونها مخصصة للجسم المطلق فكذا يتفق في مخصصات الانواع او بلزومها للاجسام
فيجري الحكم في الاعراض اللازمة كما سبق واما ثانيا فبان الجوهر على قاعدتكم
هو الموجود لا في موضع فنقول صور المركبات وقوتها موجودة في موضوع

فتكون اعراضا وانما قلنا انها موجودة في موضوع اي محل مستغن عنها لان صور العناصر على رأيكم كافية في تقويم المادة والا لما صح للعناصر وجود وصور العناصر باقية في المركبات العنصرية بحالها على مذهب المحقق وهي في قوامها مستغنية عما يحل فيها فافرض قوام صورة اخرى فان قيل ان العناصر وان كانت مستغنية القوام عن صورة اخرى الا ان المجموع غير الافراد والمجموع جوهر والصورة مقومة لوجود المجموع فيكون جوهرا قلنا المجموع اذا نظرنا الى مفهومه من حيث هو مجموع وجدناه اشياء مع اجتماع وتلك الاشياء هي العناصر الباقية الصور والاجتماع عرض فصور المركبات ان كانت تقوم وجودا فليست مقومة للعناصر بل تقوم اجتماعها والاجتماع عرض ومقوم العرض يجوز ان يكون عرضا المنهج الثالث من جهة كونها مقومة لماهيات الاجسام تقريره ان الصور اذا تبدلت في الاجسام بتغيير بتغيرها جواب ماهو بخلاف الاعراض اذ تبدلها في الجواهر لا يتغير جواب ماهو فليست الصور اعراضا والا يراد عليه نيابة عن القدماء ان من الاعراض ما يتغير بتغيره جواب ماهو فان الحديد قبل ان يحصل فيه هيأة السيف اذا سئل عنه بما هو حسن الجواب بانه حديد او نحو الحديد ثم اذا حصلت فيه الهيأة السيفية فسئل عنه بما هو لا يجاب بانه حديد بل بانه سيف ولا يحصل فيه الا الاعراض كالشكل والجدة وهكذا الطين اذا جعل لبنات وبني بها بيت لا يجاب بانه طين بل بانه بيت

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

ولم يحدث فيه الاجتماع وهيأت هي اعراض فقد علم ان تبدل الحد ولا مدخل
له في كون المتبدل جوهرا او عرضا كيف وليس رسم الجوهر ما يتبدل بتبدله
جواب ما هو ورسم العرض ما لا يتبدل وكذا التفرقة بين الماهيات الطبعية
كالحيوان والانسان وبين الماهيات الاعتبارية كالسيف والسرير غير مفيد
بان يقال الجوهر ما يتبدل بتبدل حدود الماهيات الطبعية الجوهرية والعرض ما
لا يكون كذلك اذ ليس يرسم الجوهر العرض في شئ من المواضع بهما اللهم
الا ان يجدد اصطلاح آخر في الجوهرية والعرضية فان الاصطلاح في الجوهر
والعرض عندهم كان على الموجود لا في موضوع وعلى الموجود في الموضوع و
ترجع الضابطة في العرض الى استغناء المحل عنه وعدم تقومه به وفي الجوهر الصوري
الى افتقار المحل تقوم به وظاهر ان هذا التقوم تقوم الوجود لا تقوم الماهية فان الحال
الصوري لا يحتاج اليه المحل بحسب الماهية اذ يعقل المحل دونه والمتقوم بشئ
بحسب الماهية لا يمكن تعقله بدون ذلك الشئ فافتقار المحل الى ماهيته من
الصوري في تقويم الوجود لا في تقويم الماهية والحقيقة فيرجع الكلام الى المسلك
السابق وقد علم ما فيه هذا غاية ما اتى للذاب عن الاقدمين لكن الذي يبحث به
مع اصحاب جوهرية الصور الطبعية من المشائين واما الذي وقع لدي في هذا
البحث هو انه من الامور المتقررة في مدارك المحققين من الحكماء انه
لا يجوز ان تحصل حقيقة محصلة نوعية لها وحدة طبعية كالبسائط الاسطقسية والمركبات

الطبعيات
اثبات الصورة
النوعية

الطبعية من مقولتين مختلفتين ثم يمكن ذلك في المركبات الاعتبارية والصناعية
التي لها وحدة بحكم الاجتماع والصناعة وقد قالوا ليس كل معنى يقترن بمعنى يوجب
ان يجعل له ذاتا الحدية واقعة تحت جنس والا لكان الانسان مع البياض
نوعا ومع القلاحة نوعا اخر فيكون الانسان جنسا وهذا حكموا بان مفهومات
المشتقات كالابيض والاسود لاحظ لها من التحصل لنوعي لانيتها من مقولات
قار ومبدإ ونسبة لم يكن بحموعها من مقولة واحدة وامتنعوا عن تجويز كون
حقيقة واحدة مندرجة تحت مقولتين بالذات فان الانسان وان صدق عليه
حيوان عالم طويل قائم فهي تجيد ذلك لكن لا يوجب هذا كونه مندرجا تحت مجموع
الجوهر والكم والكيف والوضع وغيرها اندراج نوع تحت جنسه بل انما هو واقع
تحت واحد من تلك المعاني هو الجوهر بالذات دون الاخرى الا بالعرض فاذا
علمت هذا فنقول لا شك ان كل واحد من الجسم النامي والحيواني وغيرها
ذلك حقيقة محصلة لها اخذ طبع ملتئمة من الجزء الذي هو مشترك بين
سائر الاجسام ومن امر اخر مختص لم يكن الجسم منه مندرجا تحت مقولة الجوهر بل
يكون من مقولة اخرى كالكيف مثلا لزم ان لا يكون مندرجا تحت مقولة الجوهر
ولا تحت شيء من المقولات البواقي بل لا يكون له حقيقة محصلة احدية ويكون
كالمجرد الموضوع بجنب الانسان والواقع خلاف ذلك بالاتفاق فيجب ان يكون
للنار جزء مختص جوهري سوى الجسم وهو المسمى بالصورة النوعية وايضا تلك الخصائص

صورة نوعية ١٢

انما هي مبادٍ لفصولٍ ذاتية لانواع الجسم على ما هو المقرر عندهم من ان الجنس
والفصل في الماهيات المركبات ماخوذان من المادة والصورة الخارجيتين
والاجزاء المحمولة انما تكون محفوظة الحقائق في الذهن والخارج على ما هو
راي المحصلين الذاهبين الى انضباط الماهيات في اثناء الوجودات وحصول
الاشياء بانفسها لا باشباحها في الاذهان فاذا كان فصول الجواهر جواهر
بالمعنى الذي مر ذكره وفصول انواع الاجسام متحدة الحقيقة معها
الخارجية فلا محالة تكون تلك الصور جواهر وتركيب القياس على نظمه الطبع
هكذا الصور الطبعية فصول للجواهر فصول الجواهر جواهر فالصور الطبعية جواهر
فاذا كان في حقائق الاجسام فصول ذاتية مختلفة هي الصور النوعية باعتبار فيجب ان
يستند الآثار المختلفة المختصة بنوع نوع من الاجسام الى تلك الصور نوعا من
الاستناد وان كان كل نوع منها باذن وعناية من ملائكة الله الروحانيين يقوم
بكلاءة ذلك النوع باذن مبدع الكل جلت اسماؤه واذا كان لها قوام المادة و
تحصيل الاجسام انواعا فلا يكون لها مباينا في المواد بل يفيدها مفيدة من خارج
فان الاستعدادات واللااستعدادات ليست بطبائع محصلة يقوم بها انواع الاجسام
بل هي توابع لامور محصلة يختص بها الجسم تخصصا ادنى واما نشاتها الاعدادا لا
الافادة واختلاف تلك الصور في الحقائق يرجع الى اختلاف حقائق مبادئها
المفارقة لا الى اختلاف ذوات الهيولى او اختلاف استعداداتها فانها متقدمة

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

بحسب الذات على الهيولیات و استعداداتها کما سیظهر فی بحث کیفیة التلازم
و اختلاف الهیولیات او اختلاف استعداداتها انما یصلح لاختلاف التشخصات
و لفاعل الحصولات لا الحقائق انفسها بل الحق ان مفید جمیع الحقائق هو الباری
الفعال علی وفق علمه بالنظام الاتم و الجواهر العقلیة و المفارقات الروحانیة
روابط فیضه و وسائط جوده کما ذهب الیه الفلاسفة کافة و اعلی الصورة
الجرمیة التی هی الاتصال القابل للابعاد الثلثة مقومة لحقیقة الجسم تماهو جسم
هو جسم و مقومة لوجود الهیولی کما سیاتی فی البحث عن کیفیة التلازم و الصورة
الطبعیة مقومة لحقائق الانواع الجسمانیة و مقومة لوجود الجسم تماهو جسم و
لما عقلت الهیولی الا بالصورة الجرمیة و الجسم الا بالصورة الطبعیة فلیست
الجرمیة مقومة لحقیقة الهیولی و لا الطبعیة مقومة لحقیقة الجسم فکل من
الصورتین حیثیة تقییدیة بشیء و تعلیلیة لاخر کالفصل بالقیاس الی النوع و حصة
من الجنس و التشخص بالقیاس الی الشخص و حصة من النوع و لما کانت الصورة
الجرمیة تتبدل بتبدل الصور الطبعیة کما صرح به الشیخ الرئیس فی التعلیقات و وجهه ان کل
صورة تحدث من الصور الطبعیة یحصل معها مقدار ما و امتدادات اخری فیحصل معها
اتصال اخر فلا یبعد ان یقول ان الصور الطبعیة تقوم وجود الجسم علی سبیل البدل
کالهیولی بالقیاس الی الصور لا متبادیة فان الجسم جوهر لا اتصال له قابل لفرض الابعاد الثلثة
و اذا تبدل الاتصال الصوری بتبدل الصورة الطبعیة یتبدل الجسم ایضا فیحدث

الطبیعیات
اثبات الصورة النوعیة

مع كل صورة طبعية جسماً آخر فليس الجسم كالهيولى التي تبقى بنفسها وتقبل حدوداً مختلفة تقومها على سبيل البدل والسر في هذا ان كل حال عرضاً كان او صورة يحتاج في تشخصه الى محله والفرق بينهما بان الصورة بحقيقتها تقوم وجود محلها الذي هو المادة والموضوع يقوم حقيقة العرض كما يقوم شخصه وحيث كانت الجسمية نوعاً واحداً محفوظة الحقيقة في مراتب حدودها الامتدادات ومقاديرها المختلفة صغراً وكبراً فالهيولى يحفظ تشخصها بانحفاظ نوعية الصورة الاتصالية بخلاف الجسم بالقياس الى الصور الطبعية المتخالفة الانواع ومن ههنا حكموا بان الشجر اذا قطع والحيوان اذا مات فقد عدم الجسم الذي كان موجوداً مع النفس وحدث جسم آخر وهذا ايضا موضع الخلاف بين الفريقين بل هذا الخلاف متفرع على الخلاف بين جوهرية الصور وعرضيتها ولقد اشبعنا في هذا الكلام من الجانبين ليحيط الناظر باطراف المقام وقد بقي بعد خبايا في الزوايا والله الهادي الى الصواب به الاعتصام في كل باب واعلم ان ايراد بحث الصورة النوعية في اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم مع الهيولى وكذا كيفيته لا يختص بالصورة الجسمية بل متناول للصورتين فان الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية وهي لا توجد بدون الصورة النوعية وكذا النوعية لا توجد بدون الجسمية التي لا توجد بدون الهيولى فالهيولى مع الصورتين متلازمة والكيفية كالكيفية كما سيظهر ان شاء الله

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

هداية يزول بها وهم واشتباه ربما وقع لاحدٍ فى كيفية التلازم الثابت آنفا بين الهيولى والصورة اذ الوهم والاشتباه نوع ضلالة فعبّر المصنف عن ازالته بالهداية كما هو عادته فى هذا المختصر ولنقدّم ههنا ما يتوقف عليه تلخيص الكلام فى المطلب وهو ان التلازم عند التحقيق اما تقتضيه علة موجبة يكون التلازم بينهما وبين معلولها او بين معلولين لها لا على اىّ وجهٍ كان بل بايقاع تلك العلة ارتباطًا ما افتقاريًا بينهما على وجهٍ من الوجوه البتة اذ لو لم يكن كذلك ولا تعلق لاحدهما بالآخر ويمكن فرض انفراد احدهما عن الآخر وما يظنّه الجمهور من امر المتضايفين الذين بينهما تلازم بحسب الماهية انه بلا تحقق افتقار بينهما باطل اذ الحقيقيان بنا فقار كلٍّ منهما الى معروض الآخر اما المشهوريان فبافتقار بعض كلٍّ منهما وهو اضافته الى بعض الآخر وهو ذاته وعلى هذا القبيل تلازم العقود وتعاكس القضايا وتقاوم اللبنتين المتخيتين ليس من باب التلازم بل من باب تدافع الابعاد المتساوية المميول كجوانب الارض الى مركز الكل واعدّ من التلازم فانما هو فى حفظ الوضع لا فى الوجود وكلٌّ منهما يحتاج فى ذلك الى ذات الاخرى واما المتعان بحسب المعلولية فليس يصح ان يستندا فى درجة واحدة الى علة واحدة حقيقة بل بحسب انتهائهما الى علة موجبة احدية الذات متكثرة الحيثية الاعتبارية وكل واحد منهما يستند اليها من حيثية يصدر عنها بتلك الحيثية فكل منهما يستلزم العلة بجهة والعلة تستلزم الآخر بجهة اخرى وهذا لا يحقق التلازم

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

بين المعيّن لعدم تكرر الوسط اذا تمهّد هذا فنقول في كيفية التلازم بين
الهيولى والصورة اعلم انّ الهيولى ليست علّة موجبة للصورة لانها القابل
المحض كما سبق منا القول فيه والقابل من حيث انه قابل لا يكون منه فعلية
التحصيل ولانها لا تكون موجودة قبل وجود الصورة لا قبلية زمانية كما مرّ ولا
قبلية ذاتية والا لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات على الصورة
(لان العلة الموجبة تكون متقدمة على وجود المعلول بالذات)
واللازم بطلان الصورة سبب لوجود الهيولى فيلزم الدور والعلة الفاعلية التي
يجب ان تكون موجودة قبله قبلية ذاتية والصورة ايضا ليست علة للهيولى
سواء كانت علة مطلقة اوالة او واسطة والآلة ما به يوثر الفاعل في منفعله
القريب والواسطة هي معلول بالقياس الى احد طرفيه احدهما معلول مطلق
والآخر علة بعيدة والواسطة معلول قريب لاحدهما وعلة قريبة للآخر لان الصورة
انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل فانها تحتاج في تشخصها الى التناهي والتشكل
(او بعبارة اخرى بل بالشكل نهو اعراب من مع الشكل)
والاستدلال على تأخر الشكل عن الصورة بتأخره عن الحدّ المتأخرة عن المقدار
المتأخر عن الجسم غير صحيح لانه انما يفيد تأخره عن ماهية الصورة لا عن شخصها
والمدعى عدم تأخره عن الصورة الشخصية ولا بعد لاختلاف الشيء في تشخصه الى
ما يتأخر عن ماهيته كالجسم الى الاين والوضع المتأخرين عنه واعترض بعضهم بان
احتياج الجسمية في تشخصها الى نا هي والتشكل امثالهما غير ظاهر لان الجزئي منها متغير
مع بقاء تشخص الصورة كالشمعة المتشكلة باشكال مختلفة وانضمام الكلي الى الكلي

لا يفيد شخصية والجواب ان الاعراض المشخصة المادية كالوضع والاين وغيرهما مسمّيات بالمشخصات اقالا انها يحصل بها امتياز الجسم عن سائر الاجسام الا انها لوازم وامارات للتشخص بمعنى امتناع الحمل على كثيرين وربما تعدّ من مقومات الهوية الشخصية ومن متممات علة التشخص لنوع ما وشئ من ماذكرناه لا ينافي الكلية فالجسم يحتاج لا فى كونه جسما بل فى كونه متشخصا الى الاين مثلا من حيث هو اين بعينه بل من حيث هو اين ما ويحتاج الاين بما هو اين ما الى الجسم بما هو جسم ما وبما هو اين بعينه اليه بما هو جسم بعينه وكذلك الحال فى سائر الاعراض التى يقال لها المشخصات والشكل لا يوجد قبل الهيولى كما قيل مامعها او متأخرا عنها فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات والهيولى متقدمة على الشكل بالذات فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم على المتقدم على الشئ والمتقدم على مامع الشئ متقدم عليه سواء كان بحسب الزمان او بحسب العلية واما مع المتقدم على الشئ بحسب العلية فلا يتقدم على ذلك الشئ والوجه فى ذلك ان المعية فى الوجود بحسب الذات انما تحقق بين معلولى علة واحدة والعلة المتقدمة على احدهما متقدم على الآخر ايضا لاشتراكهما فى كونهما معلولا لها متأخرا عنها واما المعلول المتأخر عن احدهما بالذات فلا يتأخر عن الآخر كذلك لعدم كونه معلولا لهما وبهذا يندفع التدافع بين كلام الحكماء حيث حكموا بان الفلك الحاوى لو كان (بل احد بافقط) متقدما على الفلك الحوى الذى هو مع عدم الخلاء لكان متقدما على عدم الخلاء

الطبعيات
اثبات الصورة النوعية

ثم حكموا بان الفلك الحاوى الذى هو مع العقل المتقدم على الفلك المحوى غير متقدم على الفلك المحوى لا يحل المعية تارة على علاقة المتلازمين بالطبع وتارة على المصاحبة الاتفاقية كما وقع لافضل المحققين فى شرح الاشارات ولما ثبت التلازم بين الهيولى والصورة ومن البين ان العلاقة بينهما ليست علاقة التضايف لامكان تعقل كل واحدة منهما بدون الاخرى وان عرض لهما علاقة التضايف من جهة كونهما شيئين مستعدا ومستعدا له لكن النظر فى تلازم ذاتيهما فلا بد هناك من علة واذ قد ثبت ان شيئا منهما ليست علة للاخرى فهما معلولا علة واحدة موجبة لهما تحقيقا لمعنى التلازم فاذن وجود كل منهما عن سبب واحد منفصل مفارق عن الاجسام وتوابعها وذلك السبب هو العقل الواحد لما ان يقوم كل واحدة منهما بالاخرى على الوجه الدائر وهو معلوم الاستحالة او مع الاخرى فلا يخلو اما ان يكون كل واحدة منهما بحسب نفس ذاتها متعلقة بنفس ذات الاخرى تعلقا افتقاريا فيرجع الى الوجه الدائر او ليس هناك تعلق الافتقار من جانب فينقلب التلازم بالطبع الى التصاحب الاتفاقى كما علمت او يكون التعلق الافتقارى من الجنبتين فى الوجود لكن لا لكل من الذاتين بنفس ذات الاخرى بل بمعروضهما فيكونان عرضين متباينى المعروض كالابوة والبنوة او من الجنبتين ولكل من الذاتين بنفس ذات الاخرى ولكن لا فى اصل الوجود بل فى وصف آخر كالبنوتين المتخيتين فيكون على تفارق فى الوجود وارتباط فى ذلك الوصف فينفصح فرض

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

بحسب الوجود هف فقد علم ان بعد فرض المقيم لكل منهما لا يمكنك ان تدبر
الاقامة من الجنبتين ولا ان ترتفع الافتقار منهما جميعا ونقول ليس احدهما بان
يقام بها الاخرى اولى من الاخرى بعكسه فقد تعين ان احدهما بخصوصها
متعينة لان تقام بها الاخرى فلنا ان نظر اليهما كذلك وايه علة تكون لها و
اذ ليست للهيولى لا قوة القبول ليست لها جهتان لتتم تأثر وتتأثر والقابل من
حيث هو قابل لا يكون موجبا لوجود المقبول لان علاقة الاستعداد انما يكون
بحسبها الجواز والقوة لا الوجوب والفعلية فالهيولى ليست علة موجبة لكل لازم
ولا شريكة لها فقد تعينت الصورة للعلية واذ ليست آلة او واسطة مطلقة
فتكون جزءا من العلة التامة للهيولى غير الفاعل قريبا او بعيدا او غير الآلة
المطلقة لكن لا بتخصيصها لاحتياجها الى الهيولى فى لوازم تخصيصها من التناهى
والتشكل بل بحقيقتها النوعية فقد علم ان الهيولى مفتقرة فى وجودها الى طبيعة
الصورة فتكون شريكة لعلتها الفاعلية والصورة مفتقرة الى الهيولى لا فى وجودها
بل فى امور خارجة عنها لازمة لوجودها والى هذا اشار بقوله وليست الهيولى غنية
من كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة وليست
الصورة ايضا غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون التشكل
المفتقر الى الهيولى فالهيولى تفتقر الى ماهية الصورة دون تخصيصها فى وجودها
وبقائها ولقد علمت ان الصورة شريكة لعلة فاعلية للهيولى فلا بد ههنا

من سبب اصيل هو موجود ثابت دائم الوجود ومفارق الذات عن المادة وعما
يتعلق بها من الجسمانيات والا لعاد بعض المفاسد ومن معين هو ماهية
الصورة التي يتحصل وجودها عن السبب الاصل وتستحفظ تلك الماهية في
عالم الاسطقسات بتعقيب الصور منه وتستبقي الهيولى بالسبب الاصل
بالصورة من حيث هي صورة فباجتماعهما تحصل العلة التامة القريبة المستمرة
الوجود والصورة العاقبة شريكة للسبب الاصل في اقامة الهيولى بما مثل الزائلة
في انها صورة وبما يخالفها من المتنوعات تجعل المادة جوهرا بالفعل غير الذي
كان بالسابقة وقد يقال كيف تكون طبيعة عامة هي لصورة المطلقة مبدأ
لذات شخصية هي الهيولى وقد بين في موضعه ان الواحد بالعموم لا يكون علة
لواحد بالعدد فيجاب بان ذلك غير مستبين الا في الشرائط والروابط فان
العقل ان استوحش عن تجويز كون المعلول اقوى تحصلا من علته الفاعلية
لكن لا يمنع ذلك في الشرائط والمتممات وغيرها فيجوز ان يكون الواحد بالعموم
المستحفظ وحدة عمومه بواحد بالعدد يكون علة لواحد بالعدد على ان ذلك
لا يخرج العلة التامة عن الوحدة العددية ولقد شبهت الحكماء المتقدمون
واستحفاظه للهيولى لشخصية بالصور المترادفة المستمرة وحدة عمومها بمن
يمسك سقفا معينا بدعامات متعاقبة يزيل واحدة منها ويقيم الاخرى مقامها
والحال في عالم الطبيعة الخامسة كالحال في عالم الطبائع الاربع

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

فان الصورة النازلة هناك تعين العقل لواهب للهيولى باذن مبدع الكل بما هي صورة مطلقة لا من حيث هي مشخصة وان كانت لازمة الشخصية

(متعلق بقوله تعالى اعلم)

لاحتباجها الى المادة في غواشيها من المقادير والاشكال لذا قال والصورة تفتقر الى الهيولى في تشكلها اعلم ان الصورة وان كانت اقدم ذاتا من الهيولى كما علمت لكن اعتبار الشخصية يوجب تكرر التعلق من الجانبين لا على الوجه الدائر بان يكون تشخص الهيولى بنفس ذات الصورة لا بشخصيتها وتشخص الصورة انما هو بالهيولى الشخصية لا بالهيولى بما هي هيولى اذ لا يعقل هذه بذات الحال بدون هذه بذات المحل والا لصح بقاؤ الحال مع تبدل المحل بل هذه مشاكلة الهيولى بالنسبة الى الصورة فان قيل اذ عدمت الهيولى فتنعدم الصورة فيصدق ان كل واحدة منهما يرتفع برفع الاخرى فلا احقية لاحدهما في تقويم الاخرى من الاخرى بعكسه قلنا بمعنى انه لا ترتفع الهيولى الا وقد سبقه ارتفاع الصورة كما ان اليد اذا حركت المفتاح فليس عدم حركة المفتاح علة لبطلان حركة اليد بل لا يصح ان يبطل حركة المفتاح الا وقد بطلت حركة اليد اولا وهكذا الحال في جميع العلل والمعلولات نعم التلازم المتكرر من الجهتين بين العلة التامة ومتمها الاخير في بين المعلول في الرفع والوجود انما يكون بحسب الزمان لا بحسب الذات اذ العلة متبينة رفعا ووجودا بالملزومية والسبق والمعلول باللازمية واللحوق وان كانا في درجة واحدة بحسب الزمان انتفاء وتحققا والله اعلم بالصواب

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

الطبعيات فى المكان

فصل فى المكان لما فرغ عن تحقيق ماهية الجسم الطبعى الذى هو موضوع هذا العلم اراد ان يشرع فيما هو المقصود فى هذا الفن اعنى البحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبعى فبدأ بما هو الاشهر منها وهو وقوعه فى المكان فحقق اولا ماهية المكان فى هذا الفصل واثبت اينيته بعد ذلك فى الفصل التالى لهذا الفصل ونحن نريد ان نبين اولا كيفية وقوع النزاع بين العقلاء فى تحقيق ماهية المكان فنقول الامر المسمى بالمكان اما ان يكون جزءا من الجسم او لا يكون فان كان جزءا منه فاما ان يكون هيولاه او صورته وان لم يكن جزءا فلا شك انه يجب ان يكون مساويا له فلا يخلو اما ان يكون عبارة عن بعد تساوى امتداده امتداد المتمكن فيه واما ان يكون عبارة عن سطح من جسم يلاقيه وان كان بعدا فهو اما ان يكون موجودا او موهوما فهذه خمسة احتمالات وقد ذهب الى كل منها اهب ولما كان الاشكال فى ماهية المكان فى انها بعد او سطح خصصهما بالذكر فقال وهو اما الخلاء اى البعد المجرد عن المادة سواء كان فارغا او مشغولا او السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى اعلم انه لما كان للمكان امارات اربع تصلح عليها المتنازعون لئلا يكون النزاع لفظيا وهى نسبة الجسم اليه بلفظة فى او ما فى معناه وصحة انتقال الجسم منه لذاته واستحالة حصول جسمين فى واحد منه واختلافه بالجهات فنقول لا يجوز

الطبيعيات فى المكان

ان يكون المكان امرا غير منقسم ولا ان يكون منقسما فى جهة واحدة فقط لاستحالة حصول الجسم فى النقطة او الخط فهو اما منقسم فى جهتين او فى الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا ولا يجوز ان يكون حالا فى المتمكن بعد صحة انتقال الجسم من سطحه مع بقائه بحاله بل فيما يحويه ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن فى جميع جهاته والا لم يكن ما يليه فهو السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى وهذا هو مذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول والشيخين ومن تابعهم وعلى الثانى يكون المكان بعدا منطبقا على البعد الثالث فى الجسم فهو اما ان يكون امرا موجودا او موهوما اما الاول فهو مذهب افلاطون ومتابعة القائلين بان المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة من شانه ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية ويبقى ذلك البعد المفطور واما الثانى فهو مذهب المتكلمين القائلين بان لكل جسم فراغا موهوما موافقا للجسم فى المقدار والتناهى يشغله الجسم ويملؤه على سبيل التوهم ولما كان مذهب المشائين هو المختار عند المصنف اراد ان يبينه فى هذا الفصل فقال بعد ما رد ما بين البعد والسطح بحسب الحصر الاستقرائى حيث لا يتصور شئ سواهما يوجد فاما ان المكان ولا اول البعد مفطورا كان او موهوما بطل تعين الثانى وهو السطح المذكور واما قولنا انه بطل انه اى المكان لو كان خلاء فاما ان يكون لا شيئا محضا او بعدا موجودا مجردا عن المادة لكن كلا من شقى الثانى بطل فكذا القسم اما انه لا سبيل الى الشق الاول من الثانى لانه يكون حلاء

اقل من خلاء فلان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين وما يقبل الزيادة والنقصان فيكون مقدارا اوذا مقدار واستحال ان يكون لاشيئا محضا لان امتناع الصفة يوجب امتناع الموصوف الماخوذ مع تلك الصفة فامتنع الخلاء بمعنى لاشيء المحض فطل مذهب المتكلمين واما انه لاسبيل الى اشتقاق الوهمي منه اى كون الخلاء بمعنى البعد المفطور فهو لانه لو وجد البعد مجردا عن الجسم لكان لذاته غنيا عن المحل ولا لم يتجرد عنه لان الحلول وعدم الحلول ليسا من الامور التي تعرض الاشياء الا مر خارج عنها كما يحكم به الحدس الصحيح واذا كان البعد المكاني لذاته غنيا عن المحل فاستحال قترانه به وحلوله فيه هف لان البعد المادي حال في الاجسام وهذا انما يتم اذا ثبت كون البعد فعلية نوعية وسيبرهن عليه بعد قيل لو كان البعد المجرد موجودا لكان متناهيا لوجوب تناهي الابعاد فيلزمه شكل في الوجود وهو لا يمكن ان يحصل للامتداد الا بعد كونه منفعلا ان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من لواحق المادة والمقدار خلافا اقول فيه بحث لما ذكره شارح حكمة العين من ان في كون الانفعال اي انفعال كان من لواحق المادة نظرا لان الثابت بالدليل هو الانفعال المخصوص الذي يكون بالانفصال الانفكاكي من لواحق المادة لا غير والجسم قد يختلف اشكاله من غير انفصال كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة لان ماذكره ليس بصواب كما سيظهر لك وجهه وكانه

الطبيعيات في المكان

انحصرت طرق اثبات الهيولى عندنا في مسلك الانفصال والاتصال بل لانا نقول الانفعال المستدعى للمادة كما تمر مرارا عبارة عن قبول الشئ حالة مسبوقة بقوة استعدادية تبطل تلك القوة بطريان تلك الحالة فبالحملة العوارض المفارقة مايخرج حصولها في كل شئ الى كون ذلك الشئ ذا مادة بخلاف اللوازم والا لكانت المفارقات ايضا ذوات مواد من جهة اتصافها بالعلوم وغيرها اذا تقرر هذا فنقول كون البعد متشكلا لا بيانا في تجرده الا اذا كان شكله من العوارض التي يمكن تجردها او زوالها وهو هو ومن الدلائل التي اقيمت على نفي كون المكان بعدا موجودا كما هو مذهب افلاطون انه لو كان بعدا كان لخاصية الكمية الاتصالية وقبول القسمة الوهمية فهذه الخاصة اما ان تكون لذاته او لامر حال فيه او محل له فعلى الاخيرين يلزم كونه مادة للمقدار وكونه مقدارا ذا مادة وكلاهما خلف لفرض تجرده عن المادة وعلى الاول يلزم ان لا يقبل الانفصال اصلا لذاته ولا لغيره اما الاول فلان المتصل بذاته لا يقبل الانفصال ما دام ذاته موجودة واما الثاني فلتجرده عما يقبل الانفصال لذاته وهو المادة وقد ثبت ان كل متصل يقبل الانفصال لذاته فهذا تلخيص ما ذكره الشيخ في الشفاء وليس لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يقال ان المكان بعد لا مادة له لا يقبل الانفصال لذاته وان كل متصل لذاته لا يقبل الانفصال لذاته لانا نقول قد سلف منا ان الجوهر القابل للانفصال وسائر الجواهر

الطبيعيات في المكان

مسلم الثبوت عندنا لجميع سواء كان ذلك القابل نفس الجسم وجزأه ولا
عند المشائية عند الاشراقية
ان يقول لانا ان المتصل بذاته لا يقبل الانفصال ذا الجسم عند بعضهم محض
المتصل بذاته القابل للانفصال لانا نقول مع قطع النظر عن صحة ذلك
المذهب في نفسه يلزم كون الخلاء ملاءً بواسطة كونه قابلاً للانفعالات والحوادث
من الفصل والوصل والتناهي والتشكل ومنها انه لو كان بُعدًا يلزم تداخل الاجسام
والا عتداريكون احدالمتداخلين غير مادّي غير صحيح لانّ المتقابلين بالبعد
ينكرون المادة لسانحاوقع لبعض الاعلام بل لما اقول وهو امتناع تداخل
الشيخ المقتول
الجسمين اما ان يكون لتمانع بين المادتين من الجسمين اوبين البعدين اوبين
البعد والمادة اوبين كل واحد منهما مع كل واحد منهما اما التمانع بين المادتين فهو
اي يكون البعد والمادة لهذا مانعا للبعد والمادة لذلك
اما لذاتيهما اولتمانع البعدين فان كان الثاني فيكون البُعدانِ هما المتمانعين عن
التداخل لا الذات لا المادّتان وان كان الاول فذلك يطرّد في الجسمين المنفصلين
اذا اتصلا تصير مادتاهما واحدة واما التمانع بين ذات المادة والبعد فهو ايضا محال
لان المادة ذاتها تلاقي البعد وتتقدّره ويسري كلّها في كلّه ان مانعت بُعدها
فالمانع هو بعدها لا نفسها فاذا لم يكن الامتناع في تداخل الجسمين من جهة
المادتين ولا من جهة المادة والبعد فقد كان من جهة البعدين فقد علم
ان طباع الابعاد يابى عن التداخل ويوجب المقارنة والتنحّي وايضا يلزم على تقدير
كون المكان بعدًا تشابه الامكنة فلا يتصور كون بعضها طبيعيًا لبعض الاجسام

الطبيعيات في المكان

وكون الآخر غيره للآخر وأيضا يلزم من امكان اتصافه في ذاته بالحركة الكينية
ترتب الامكنة الغير المتناهية ومن امتناعه لها امتناع الجسم لها لانه يلزم
للبعد المناهي للحركة ولزوم مناهي لشيء مناف لذلك الشيء وهذا ايضا
يتوقف على ان البعد ماهية نوعية وايضا يلزم سكون المتحرك اذا فرضت
نملة متحركة على محيط دائرة من الرحى حركة مساوية لحركة الرحى على خلاف
جهتها وهذا معارض بالحوت المتحرك في الماء على ما يجيء واعترض اصحاب
الخلاء على القائلين بسطحية المكان بوجوه منها تضاد الاحكام لحركة الساكن
وسكون المتحرك لانه يلزم ان يكون الطير الواقف في الريح الهابة متحركا
لتبدل امكنته وان يكون المحفوف بالكرباس المحمول في الصندوق
منتقلين من بلد الى بلد ساكنا وكذا الحوت المتحرك في الماء حركة مساوية
لحركته جهة وسرعة لعدم تبدل امكنتها ومنها ما اورده الحكيم ابن الهيثم من
بقاء المكان مع نقصان المتمكن بل زيادة المكان مع ذلك النقصان وبقاء
المتمكن مع زيادة المكان يظهر الاول في الزق المملوء وهواء اذا نقص منه شيء
ما فيه والثاني في الجسم المنقوب والثالث في الشمعة المدورة مرة والمنسبط اخرى
لكن المساواة بين المكان والمتمكن لازمة ومنها عدم عموم الامكنة مع حكمهم بان
لكل جسم مكانا ومنها عدم وجود ما هو بالطبع للاجسام الى غير ذلك ولها وجوه من
الاجوبة المشهورة المسطورة في الكتب من اراد الاطلاع عليها وعلى سائر الادلة

الطبيعيات في المكان

والمباحثات المذكورة في هذا الباب بين اصحاب هذين المذهبين فليراجع
الى الكتب المبسوطة ولكثرة الايرادات على كل من هذين المذهبين ذهب
بعض الاعلام الى ان المكان عبارة عن الجسم المحيط من حيث انه محيط
لخلوصه عن جميع ما يرد على القول بالبعد وعن اكثر ما يرد على القول بالسطح ولقربه
عن مفهومه العرفي لانه اذا سئل عن مكان الماء يجاب بانه الكوز لا السطح الباطن
منه **فصل** في الجزء كل جسم اثيريا كان او اسطقسيا فله حيز طبعي يطلبه عند الخروج
عنه باقرب الطرق وهو عند القائلين بالجوهر الفرد هو الفراغ الموهوم وهو عند
غير المكان اذ المكان عندهم ما يعتمد عليه الجسم كما هو في العرف وعند القائلين بالبعد
نفس المكان وعند الذاهبين الى السطح اعم منه ومن الوضع فان الجسم المحيط
ليس له مكان على تفسيرهم لكن له وضع ومحاذاة بالنسبة الى ما في جوفه وما وقع في
عبارة بعض المحققين انهما عندهم واحد فالمراد كونهما واحدا ايما له مكان كما سوى
الجرم الاعظم وهو لا ينافي الاعمية كما توهم وذهب بعضهم الى ان المكان بما هو
مكان ليس طبعيا للجسم من الاجسام اصلا سواء كان بعدا مجردا او سطحا اما
على الاول فلتشابه اجزائه في الماهية والحقيقة كما يشهد به النظر الحكمي فلا
اختصاص لبعض اجزائه بكونه طبعيا لبعض الاجسام دون بعض واما على الثاني
فلانه يلزم ان تسكن الارض بطبعها لو فرضت فيما بين الماء في اي موضع كان
سواء انطبق مركز ثقلها على مركز العالم ام لا وان يتحرك الارض بطبعها لو فرضت

الطبيعيات
فصل في اثبات الحيز

في وسط العالم غير محاطة بالماء والازمان كلاهما ظاهر البطلان فكذا الملزوم
بل المطلب بالطبع للاجسام انما هو الوضع والجهة والمكان مطلوب بالعرض
فالارض مثلا تطلب مكانها الذي هي فيه لانه تحت جميع الامكنة والماء
يطلب ان يكون محيطا بالارض بكليته بشرط ان يكون الارض على مركز العالم
لانا لو فرضنا عدم تاثير القواسر اي ما يؤثر في الجسم لا على وفق ما يقتضيه
طبعه فالاولى ان يقال اذا لاحظنا الجسم وقطعنا النظر عن تاثيرات الامور الخارجة
عن ذاته لئلا يرد ان رفع القواسر وان كان ممكن الانفراض بحسب الذهن
لكنه جاز ان يكون مستحيلا بحسب نفس الامر فلا يتمشى الاستدلال الا على ان للجسم
مكانا طبعيا بحسب نفس الامر بل بحسب ذلك الفرض المخالف للواقع ليكون في حيز
معين لا محالة وذلك الحيز الذي حصل فيه حينئذ اما ان يستحقه الجسم
لذاته او لقاسر كان وجود العائق للشئ يدل على وجود سبب يقتضي ذلك الترك والسبب اما
ان يكون غير خارج او يكون خارجا لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم جميع القواسر
على التاويل المذكور فتعين الاول فاذن انما يستحقه اي يستوجبه بطبعه لا
بجسميته المشتركة ولا بهيولاه اذ ليس شانها اقتضاء شئ معها في التحيز تابعة
للجسمية وهو المطلوب فان الفاعل وان لم يمكن فرض رفعه مع فرض وجود مفعوله
لكنك قد علمت في مبحث التلازم ان فاعل الاجسام جوهر قدسي نسبته الى جميع
الاحياز نسبة واحدة فلا يمكن ان ينسب طلب الاحياز المختلفة الى امور مختلفة داخلة

الطبيعيات
فصل في اثبات الحيز

في حقائق الاجسام وهاهي الاضابط التي هي صورها النوعية اقول وبما
ذكرنا يندفع ما قيل من ان حصول الجسم في المكان لما كان من الاعراض
اللازمة التي لا يتصور خلو الجسم عنها فالتاثير في حصول الجسم في مكانه
من تتمة تاثير الفاعل في وجوده فالفاعل اذا اوجد الجسم اوجده في مكان
لا محالة كيف وقد علمت ان التلازم بين شيئين يوجب استناد احدهما الى الاخر
ولا يجوز ان يكون لجسم واحد بسيط حيزان مختلفان طبيعيان لانه ذو طبيعة
واحدة والطبيعة الواحدة لا تقتضي شيئا مختلفا ايضا لو كان له حيزان
طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل
مستحيل اما الاول فظاهر واما الثاني فاشار اليه بقوله فاذا حصل في احدهما
وخلى مع طبعه فاما ان يطلب الثاني او لا فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون الحيز
الاول الذي حصل فيه طبيعيا لان طلب الذي لم يحصل فيه هرب عن
الذي حصل فيه والمهرب عنه طبعا لا يكون حيزا طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا
هف وان لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون الثاني طبيعيا لان غير المطلوب
طبعا لا يكون طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هف واما الثالث فلانه حينئذ ان
لم يكن على سمتهما او كان عليه لكن يتوسطهما يلزم ميله طبعا الى جهتين مختلفتين
وهو محال وان وقع منهما في جهة يميل الى جهتهما طبعا فاذا وصل الى اقربهما
عاد الى القسم الثاني ولقائل ان يقول انا لو توهمنا النار في مركز الفلك بحيث

الطبيعيات
اثبات الحيز

يتساوى نسبة جوانبها الى المركز فيلزم سكونها بالطبع عند المركز فيكون هذا
الحيز طبيعيا لها بيان الملازمة انها لو لم تكن ساكنة بالطبع لكانت مقتضية
للحركة الى جهةٍ من الجهات ولا مخصص لجهةٍ هف وأجاب عنه الشيخ في الشفاء
بانه يعرض لها سكون بالقسر لانها كانت تقتضي ان تنبسط عن الوسط الى الجهات
بالسواء ولا بد من تجويف في داخلها والتجويف اما تحقق الخلاء او بدخول
جسمٍ في داخلها والاول ممتنع والثاني لا يمكن الا بنفوذ الهواء المحيط
بها او غير ذلك والنفوذ لا يتاتى الا بالخرق في جهة دون جهةٍ مع فقدان
المرجح لان هذا انبساط في كل جهةٍ هذا تلخيص ما ذكره ثم قال
هذا عجيب جدا فان الطبع يقتضي امرا صار غير ممكن لعارضٍ عرض فادى
ذلك الى حكم غريب ونحن لا ندري استحالة هذا العارض ولا نمنعها انتهى
واعلم انه كما لا يكون للجزء البسيط مكان الا بعد حصول الكلية والقسمة
لذلك البسيط بل موقع التجزية في الممكن موقع
التجزية في المكان فمكان الجزء هو جزء مكان الكل فكذلك لا يكون للمركب
مكان الا بعد حصول التركيب التركيب امر يعرض بعد الابداع فلو كان للمركب
مكان حالة الابداع يلزم وجود الخلاء قبل التركيب ثم من اقتضائه الحصول
فيه يلزم وجود الخلاء بعد التركيب ههنا ثم ان التركيب حيث لا يقتضي
زيادة في الجسم فلا احتياج بسببه الى مكان زائد على ما كان للبسائط فاما لكنة المركبات

الطبيعيات
اثبات الحيز

هي امكنة البسائط بعينها وكما ان مكان الجسم البسيط واحد لا غير كذلك المركب مكانه ليس الا واحدا لان مكانه ما يقتضيه الغالب من اجزائه المكان فيه غالب ميلا اما مطلقا او بحسب جهة المكان او ما اتفق وجوده فيه اذا تساوت الميول فيه وتجاذبت هذا ملخص ما اورده افضل المحققين في شرح الاشارات واعترض عليه المحاكم بوجوه منها ان قوله مكان جزء البسيط جزء مكان الكل انما يستقيم لو كان المكان هو البعد المفطور والخلاء وان كان هو السطح الباطن فمكان الجزء جزء مكان الكل لا في جميع الصور فان شيئا من مكان التدوير الذي هو جزء الفلك ليس جزءا من مكان الفلك لصدا اقول هذه المواخذة كالمواخذات اللفظية فان غرضه قدس سره ان مكان الجزء ليس امرا خارجا عن مكان الكل اذ هو بصدد رفع الحاجة عن اجزاء البسائط وعن مركباتها التي امكنة سوى امكنة البسائط ومنها ان القول بان التركيب لما كان عارضا بعد الابداع فلو كان للمركب مكان حالة الابداع لزم وجود الخلاء منظورا فيه لان المركب وان كان افراده محدثة الا ان مطلق المركب قديم فلا زمان الا ويوجد في ذلك المكان مركب اقول مطلق المركب ان كان قديما لكن تحققه انما يكون بعد تحقق البسائط بعدية بالطبع فلو كان له مكان سوى امكنة البسائط يلزم الخلاء في تلك المرتبة وتحقق الخلاء مطلقا مستحيل عندهم فاي مرتبة كان كما يظهر من نفيهم علية الجسم الحاوي للمحوي في اثبات العقول

الطبيعيات
اثبات الحيز

ومنها انه لا يجوز ان يتمكن في ذلك المكان بسيط قسرا ولو كان القاسر ضرورة الخلاء اقول لما كان تحقق القسر في كل مرتبة بعد تحقق الطبع عاد المحذور المذكور وجد عاد ومنها قوله واما امكان المركب ما يقتضيه غالب اجزائه على الاطلاق او بحسب المكان فممنوع ايضا لجواز ان يكون الصورة النوعية التي للمركب مقتضية لحصوله في مكان المغلوب فربما يفيد الصورة النوعية ثقلا عظيما كما ان ثقل الذهب ليس لثقل لاجزاء الارضية بل هو مستفاد من صورته النوعية اقول ان ما ذكره مع كونه مجرد احتمال بعيد عن التحصيل كما يحكم به الحدس الصحيح لا يقدح في اصل المقصود من عدم احتياج المركب الى غير امكنة البسائط ولا يخفى ان ثقل الذهب ان لم يكن لثقل اجزائه الارضية لكن فعل الصورة ينبغي ان يناسب فعل الغالب من الاجزاء المادية لها فكثرة الاجزاء الثقيلة المندمجة اندماجا شديدا مما له مدخل في افادة الصورة ذلك الثقل لبتة فصل في الشكل قد علمت معناه فلا حاجة الى ان نعيده ولما كان الشكل من الاحوال التي تعم الاجسام كلها ذكره ههنا فقال كل جسم فله شكل طبعي لان كل جسم متناه وكل متناه متشكل وكل متشكل فله شكل طبعي فكل جسم فله شكل طبعي اما ان كل جسم متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل فلما مر ايضا فلا حاجة الى قوله فلا نه يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا وانما قلنا كل متشكل فله شكل طبعي لانا لو فرضنا ارتفاع تاثير القواسر بل الاموال الخاصة

اقول الكلام فيه كالكلام في الجزء الطبعي

يتم به قوامه لكان على شكل معين لكونه على نشاة مخصوصة وذلك الشكل اما
ان يكون لطبعه سواء كان بلا واسطة او واسطة مستندا اليه او لقاسر لا سبيل
الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فاذن هو عن طبعه وهو المطلوب فان قيل كما
ان الفلك لا يخلو عن وضع معين وعندهم انه لا يقتضى وضعا معينا فكذلك
لم لا يجوز ان لا يكون شئ من الاشكال طبيعيا للجسم مع عدم خلوه عن واحد معين
منها قلنا الفرق بين الصورتين بين اذ الوضع الذي هو تمام المقولة انما يحصل
بسبب الامر الخارج ومع قطع النظر عن الغير لا يتحقق اصلا لا مطلقا ولا معينا
فلذلك حكم بان الفلك لا يقتضى وضعا معينا واما الشكل المعين فانه حاصل للجسم مع
قطع النظر عما عداه ولذا حكم بكونه طبيعيا واعلم ان الشكل الطبعي للبسيط هو الكرة اذ الطبيعة
الواحدة في المادة الواحدة لا تفعل الا فعلا متشابها واتفاق البسائط في الشكل المستدير
لا يدل على اتفاقها في الطبيعة لان اختلاف المعلولات وان اوجب اختلاف العلل ولكن
اشتراكها لا يوجب اشتراك عللها ولا يجوز مع ذلك استنادها الى الجسمية المشتركة
لانها من حيث هي معينة متاخرة عن المقادير المختلفة باختلاف الطبائع فلابد
من استنادها الى الطبائع اقول وههنا شئ آخر وهو ان البسائط وان اشتركت في
اصل الاستدارة لكن لكل منها استدارة خاصة ومراتب الاستدارة مختلفة
اختلافا نوعيا كما بين في موضعه فلابد لها من علل مختلفة بالنوع وما هي الا طبائع
تلك الاجسام التي هي عين صورها النوعية واعلم ان طبيعة الارض تقتضى الكروية

الطبيعيات
في اثبات الشكل
الطبعي

والكيفية الحافظة لاي شكل كان ولا منافاة بين ذينك الاقتضائين بل
الثاني موكد للاول لكن عدم كونها على الاستدارة لاجل نقاصات مقسورة
بالاسباب الخارجية كالرياح والامطار والسيول ولما ازالت هي عنها الشكل
ولم تزل اليبوسة صارت اليبوسة حافظة للشكل القسري ومنعت عن
العود الى الشكل الطبعي بالعرض عروض ذلك لكونها مقسورة من وجه
مطبوعة من وجه كالمريض الذي تفعل طبيعة في بدنه الذي قلت رطوبة
بسبب القاسر حرارة توجب فناءه واعلم ان اختلاف الافلاك التي ارتكز
فيها كوكب او تدوير او خارج في الشكل لاجل التقعر وكذا الاختلاف المتمم
فيه لاجل اختلافه رقة وغلظا ليس بسبب القاسر لعدمه في الفلكيات
على رأيهم ولا بسبب صورة واحدة والا لزم ان يكون فعل الطبيعة الواحدة
مختلفا بل بسبب الصور المتعددة والفعل كما يختلف باختلاف القابل كذلك
يختلف باختلاف الفاعل فالصورة المتعلقة بالفلك الكلي وان اقتضت كرية
شكله لكن اتصلت به صورة اخرى افرزت منه كرة اخرى هي كوكب او تدوير
او خارج فحصل لشكله اختلاف بالعرض وتعدد الصور ليس مقصورا على اختلاف
المواد واختلاف استعداداتها بل يجوز ان يكون ذلك بسبب اختلاف الفواعل
فكما جاز ان يتصل ببعض المركبات صورة كمالية بحسب فطرتها الثانية الا يعود
الى القوابل واستعداداتها كذلك جاز ان يتصل ببعض البسائط صورة كمالية

الطبعيات
في اثبات الشكل
الطبع

بحسب فطرتها الاولى لاسباب تعود الى العقول الفعالة او تصورها النظام
على الوجه الاشرف الاتم قال صاحب المحاكمات ههنا اشكالات احدها ان
الصورة النوعية الاولى لما كانت صورة الفلك الكلي فلا بد ان يسري
في جميع اجزائه واما الصورة الاخرى فانها صورة للخارج مختصة به فيكون
فيه الصورتان النوعيتان وهو محال وجوابه المنع عن استحالة ذلك فان
جميع صور العناصر في المركب باقية وحلت فيها صورة اخرى نوعية سارية
في جميع اجزائه وهي العناصر فيكون في كل عنصر صورتان نوعيتان اقول
الحق في الجواب ان يقال صورة الفلك وكل صورة ما ارتكز فيه غير
سارية في اجزاء الجسم حتى يلزم ما ذكره من كون جسم واحد ذا صورتين
نوعيتين بل انما تعلقت بمجموع الجسم من حيث هو مجموع لا بكل جزء من
اجزائه اذ صورة الفلك بعينها نفسها المجردة فان الصور صنفان صور تقوم
بمواد لا اجساما سواء كانت سارية كالصور المعدنية او غير سارية كالصور الحيوانية وصور
لا تقوم بمواد لا اجساما بل قوامها بذاتها ولما كانت لكل فلك بل لكل كرة اثيرية
صورة مجردة هي ذاتها او ذاتها تحصلت ماهيته فلا يكون لصورة اخرى منطبعة
فان ذلك كما قال المحقق الطوسي شئ لم يذهب اليه ذاهب اذ الجسم
الواحد يمتنع ان يكون ذا نفسين اعني ذا ذاتين وقد صرح هذا العلامة
بان القوة المنطبعة فيها كالخيال فينا فكيف يكون صورة جوهرية لها

الطبيعيات
في اثبات الشكل الطبعي

وأما ما افاده في الجواب من تجويز كون جسم واحد ذا صورتين نوعيتين كالاجزاء العنصرية للمركبات ففساده مما لا يخفى اذ يلزم حينئذ ان يكون لشيء واحد حقيقتان مختلفتان حتى يكون جسم واحد فلكا وكوكبا او نارا او ياقوتا وتكون صور العناصر في المركبات العنصرية وان كانت باقية على التحقيق والصورة الاخرى سارية فيها لكن لا يلزم من ذلك ان يكون لعنصر واحد صورتان نوعيتان بيانه ان المركب العنصري كالياقوت مثلا وكالاعضاء البسيطة الحيوانية اجزاء مقدارية متحدة بالماهية والوجود واجزاء متباينة بالماهية والوجود والصورة الياقوتية او اللحمية او العظمية انما هي سارية في جميع تلك الاجزاء المتشابهة الحاملة للكيفية المزاجية لا في كل واحد من الاجزاء المتباينة البسيطة فان الجزء البسيط من النار او الهواء كيف يتاتى له استعداد قبول الصورة التركيبية وقال بعض الاخرين لو كان في الفلك صورتان كان فيه تركب قوى وطبائع فلا يكون بسيطا اقول بما قررنا ظهر لك عدم ورود هذا السؤال حتى يحتاج الى ما اجاب به عنه من ان معنى تركب الصور والقوى ان يكون اجزء الجسم قوة ولجزء اخر قوة اخرى حتى اذا كان له جزء ان كان له قوتان وليس الامر في الفلك هكذا لان احدى الصورتين سارية في الجميع والاخرى مختصة بالبعض ثم قال الاخران الصورة التي تتعلق بمجموع الفلك وتنوعه سارية في جميع اجزاء الفلك فيكون الخارج والمتممان افرادا من نوع واحد

فيلزم تعدد افراد المبدع وقد صرحوا بوجوب انحصار المبدع في شخصه اقول
وجوابه ان كل واحد من المتممين ليس جسما مستقلا بنفسه بل هو جزء
الجسمية الفلك فلا يجب ان يكون له صورة مستقلة ولذلك لم يكن كرة
متشابهة الثخن كيف ولو كانت له طبيعة مستقلة لكانت له حركة مخصوصة
يخرج نفسه بها الاوضاع من القوة الى الفعل ليشتبه بمبدأها المفارق كما
هو المقرر عندهم واما الخارج فهو من حيث كونه جزأ من الفلك لم يكن جسما
مستقلا ولم يكن له حركة خاصة ولا مبدأ حركة خاصة من الحيثية المذكورة
واما من حيث كونه كرة مستقلة فلها حركة خاصة وصورة خاصة منوعة تكون
مبدأها وهو من هذه الحيثية مباين الحقيقة للفلك الشامل فعلى هذا
لا يلزم في شئ من الصورتين تعدد افراد المبدع واعلم ان فاعل اشكال
الاعضاء في الحيوان ومقاديرها واوضاعها المختلفة التي يلاحظ في كل منها
منفعة خاصة يجب ان لا يكون قوة طبيعية عديمة الشعور تسمى بالمصورة
حتى احتيج الى تجشم اعتذار لدفع لزوم كون الحيوان كرة واحدة او مجموع
كرات متعددة على ما فصل في موضعه فان كل فطرة سليمة تشهد على
ان مثل هذا الترصيف المحكم والترتيب الانيق الذي عجزات العقول عن الوصول
الى غايات منافعها يستحيل صدوره عن شئ عديم العلم والادراك وهو فهم ولا عن
النفس ايضا سواء كانت ناطقة او غير ناطقة اما الاول فلان النفس انما تحدث الا بعد البدن

الطبيعيات
اثبات الشكل الجسمي

وامّا ثانيا فلانا الآن عند كمال علومنا لا نعلم كيفية الاعضاء في اشكالها و
مقاديرها واوضاعها الا بعد ممارسة التشريح فكيف يمكن ان يقدر انا كنا
عالمين في ابتداء تكوننا بهذه الامور واما ثالثا فلانا الآن عند استكمال قدرتنا
لا نتمكن من تغيير صفة من صفات ابداننا ففي ابتداء الامر عند غاية الضعف
كيف قدرنا على تركيب مثل هذه البنية فثبت ان مشكل الابدان وخالقها
مدبر حكيم فاطر عليم بواسطة الملائكة الموكلين على عالم الاجرام كما هو راى
اساطين الحكمة والمتألهة كافلاطون ومن قبله من اصحاب المعاجز والارتقاء
الى الملكوت الاعلى

فصل في الحركة والسكون

لما كان الحركة من الاحوال التي
تعرض الجسم الطبيعي ما هو هو والسكون مقابل لها تقابل العدم والملكة اراد
البحث عنهما في هذا الفصل فعرفهما اولا لتوقف البحث عن احوالهما على تصور
ماهيتهما وقدم الحركة التي هي الملكة على السكون الذي هو العدم في التعريف
لتوقف تعريفه على تعريفها اذ الاعدام انما تعرف بملكاتها فقال اما الحركة فهي
الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج او ليسيرا ايسيرا او لا دفعة اعلم
ان تعريف الحركة بهذا الوجه ما جرت به عادة قدماء الفلاسفة وتوضيحه ان الموجود
اما ان يكون بالفعل من كل وجه كالمبدأ الاول تعالى وتقدس او من بعض الوجوه
من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها ضرورة امتناع كونه بالقوة من جميع الوجوه
حتى في كونه موجودا او في كونه بالقوة فيكون الوجود والقوة حاصلا له وغير حاصل له

هذا مع ان من شان كل ذي قوة ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها اذا لم يمتنع
الخروج اليه فلا قوة عليه وذلك الخروج قد يكون دفعة وقد يكون تدريجا
وهو بالمعنى الاعم يعرض لجميع المقولات لكن الاصطلاح وقع على استعمال
لفظ الحركة فيما كان خروجا على التدريج وهذا لا يمكن الا في الاربع منها كما
سيرد عليك وطعن المعلم الاول في هذا التعريف بكونه متضمنا للدور اذ
معرفة التدريج ويسيرا يسيرا متوقف على معرفة الزمان وكذا اللادفعة
الماخوذة في حدها الدفعة الماخوذة في حدها الان الذي هو عبارة عن
طرف الزمان والزمان مقدار الحركة واجاب عنه صاحب المطارحات بان الدفعة
واللادفعة والتدريج لها تصورات اولية لاعانة الحواس عليها فمن الجائز ان
تعقل الحركة بهذه الامور ثم تجعل الحركة معرفة للزمان والان الذين هما سببا
هذه الامور الاولية التصور واستصوبه الامام الرازي في المباحث
المشرقية والحق خلاف ذلك لما قيل من انه لا يمكن تعقل التدريج
بدون تعقل الزمان سواء قلنا ان تصور التدريج بديهي او لا اذ كون
تعقله متوقفا على تعقل الزمان غير مسلم وان توقف ثبوت التدريج
على ثبوت الزمان بل لانه لابد ان يعتبر في تلك الامور الانطباق على
امر ممتد غير قار الذات لئلا ينتقض التعريف بالانتقالات الفكرية التي
تقع في آنات متعاقبة يتوسطين كل اثنين منها زمان وليست بحركة والممتد

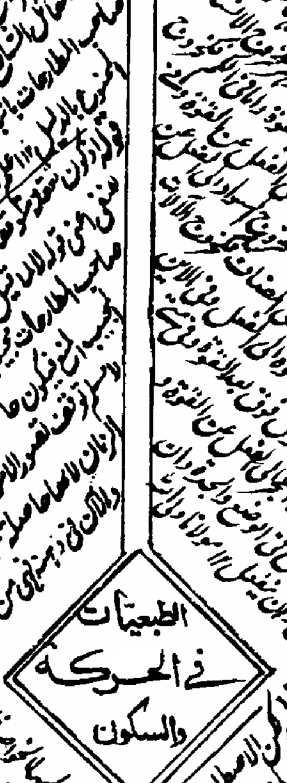

على هذا الوجه هو الزمان واجيب عنه بعضهم بان تصور كل من الحركة والزمان بوجه مابدهي وقد اخذ ذلك الوجه البديهي من كل واحد منهما في تحديد ماهية الآخر فلا دور ورد ذلك بان تحديد الزمان يتوقف على اخذ الحركة على وجه الاتصال وهو غير بديهي وقد علم لزوم اخذ الانطباق في تعريف الحركة على تلك الحقيقة الاتصالية فلا ولى ان يقال ان المأخوذ في تعريف الزمان انما هي الحركة باتصالها بحسب المسافة والمأخوذ في تعريف الحركة انما هو الزمان المتصل بنفس ذاته لان التي تصد تحديدها انما هي حقيقة الحركة بحسب اتصالها التي لها من قبل الزمان فلا دور ثم اعلم ان لفظة الحركة تطلق على معنيين احدهما توسط الشئ بين المبدأ والمنتهى بحيث اي حد يفرض في الوسط لا يكون ذلك الشئ قبل وصوله ولا بعده فيه بخلاف حدي الطرفين فهذا هو صورة الحركة وهي صفة واحدة شخصية غير متغيرة بتبدل حدود التوسط اذ كون المتحرك متوسطا ليس لانه في حد دون حد بل لانه على الصفة المذكورة ثم ان ذلك التوسط وان كان بحسب ذاته واحدا شخصيا مستمرا لكن بواسطة نسبته الى حدود المسافة الغير المتناهية بالفرض مما يقبل انقساما بغير نهاية بالعرض اذ لكل حد بالقوة من جهة الاتصال موافاة حد دون المشافهة فهو مستمر بحسب الذات غير مستمر بحسب النسبة الى تلك الحدود وكما ان كل حد في المسافة المتصلة وكل نقطة في الخط بين طرفيه لا يكون بالفعل

الطبيعيات
في الحركة والسكون

ولكن بالقوة فكذلك كل كون من هذه الأكوان لا يكون إلا بالقوة فهذا الشيء من
الحركة القطعية موجود بين صرافة القوة ومحضة الفعل فلذلك رسموها بأنها كمال أول
لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وثانيهما ما يحصل من الأول بسبب استمرار ذاته
واختلاف نسبته إلى حدود المسافة وهو أمر متصل منطبق على المسافة منقسم
بانقسامها واحد بوحدتها وهذا الأمر يسمى الحركة القطعية والأول الحركة التوسطية
والتوسطية كأنها فاعلة للقطعية مثال ذلك النقطة المتنقلة كالقلم المحرك
ما بين السطح يرسم بحركته وسيلانه على ذلك السطح خطا فقد يعرض للنقطة
باستمرارها متنقلة يحصل من استمرارها على ذلك السطح خط يفرض فيه نقط
متوهمة ليس شيء منها فاعلة له أو جزءا له بل متأخرة عنها ففي الحركة شيء
كالخط المرسوم وهو الحركة المتصلة القطعية وشيء كالنقطة الفاعلة للخط وهو الحركة
التوسطية وأشياء كالنقط المفروضة فيه التي لم تفعله بل تأخرت عنه وهي
الأكوان المفروضة بحسب تقاطع حدود المسافة وفي الزمان أيضا شيء كالراسم
يقال له الآن السيال وشيء كالمرسوم يقال له الزمان المتصل وأشياء كالحدود
والنهايات يقال لكل منها الآن بالمعنى الآخر وكل من الأمور الثلثة في كل
واحد من الأشياء الثلثة ينطبق على نظيريه في الآخرين وليس الباقي مع المتحرك
إلا الواحد المستمر من كل منها ضرورة أنه لا يكون مع المتصل خط المسافة إذ ليس
والحركة بعض القطع فقد انقضت ولا الزمان المتصل فقد مضى فإذن إنما يكون معه

الطبيعيات
في الحركة
والسكون

من القطع التوسط ومن المسافة النقطة اوفاقي حكمه ومن الزمان الممتد ذلك
الآن واعلم ان المتحرك من حيث انه متحرك حالة بعينها حال الحركة في تحقق
الامور الثلثة فيه فانه من حيث انه متوسط بين مبدأ المسافة ومنتهاها مع
استمرار مبدأ نفسه من حيث انه قد انتقل اذ هو بهذا الاعتبار كانه شيء ممتد
منطبق على المسافة ونفسه من حيث انه وصل الى حد حدّ لنفسه من حيث
انه قطع المسافة الى ذلك الحد واما السكون فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك
فالتقابل بينهما تقابل الملكة والعدم فالموجود الذي هو بالفعل من جميع الوجوه
لا يكون متحركا ولا ساكنا والموجود الذي له بحسب قوة وفعل لا يمكن خلو عنهما جميعا
كالجسم ولقائل ان يقول لما تعين آنا في زمان الحركة فنقول الجسم اما ان يكون فيه
متحركا فيقع الحركة في الآن فيلزم بازاء كل جزء غير متجزء من المسافة تنطبق بقدرها وهو
محال وساكنا فلا تكون الحركة متصلة وقد وضع انها متصلة باتصال المسافة
وغير متالفة من الاجزاء الغير المنقسمة فيلزم خلو الموضوع القابل عنهما جميعا
فيجاب بان الجسم لا يكون في ذلك الآن متحركا ولا ساكنا لان كلا من الحركة والسكون انما
يتحقق في الزمان لا في الآن لان الآن اذا لم يكن الجسم متصفا بالحركة في آن كان متصفا
فيه بسبب الحركة عما من شانه الحركة وايضا فحينئذ يلزم ان لا يكون الجسم متحركا ولا غير
متحرك وهو ارتفاع النقيضين لانا نقول في الجواب عن الاول ان نقيض الحركة في
الآن هو عدم الحركة في الآن على ان يكون الآن قيدا وظرفا للمنفي اي الحركة لا للنفي

الطبعيات
في الحركة والسكون

اى عدمها وعن الثانى بانه لا يلزم من عدم تحركه وسكونه فى الآن خلوه عنهما
فى نفس الامر اذ الحركة فى الآن اخص من اللاسكون ومما يشابهه فانتفاؤها
لا يستلزم انتفاء مساوى اللاسكون لتحققه بالحركة لا فى الآن والحاصل ان الآن
ان اخذ ظرفا للاتصاف تختار الجسم متصف فيه بالحركة الواقعة فى
الزمان لا فيه وان جعل ظرفا لوقوع الحركة او السكون نقول انه لا يقع شئ
منهما فيه ولا يلزم من ذلك خلو الموضوع فيه عن الاتصاف بهما او اعلم ان الحركة
لما كانت عرضا قائما بغيره فلا بد له من قابل فاعل اما القابل لها فلا بد ان يكون
امرا اتيا حتى يعرض له الحركة فهذا الثابت اما ان يكون امرا بالقوة فقط او بالفعل
فقط او ذا جهتين فالاول محال اذ العرض لا بد له من محل متقوم بالفعل وكذا الثانى
لان ما بالفعل مطلقا قد حصل له جميع ما يجب له ولم يكن له امر منتظر اصلا
وما ليس فيه معنى ما بالقوة لم يتحرك اذ كل متحرك يطلب بالحركة شيئا لم يحصل له
بعد ايضا فان الحركة استمرار على الشئ ويجب ان يكون ما يعرض له شئ متجدد مشتملا
على القوة والاستعداد على ما سبق فلا يكون بالفعل مطلقا وقد ظهر ان المفارق
عن المادة لا يعرض له الحركة فيجب ان يكون الحركة موجودة فى شئ مركب مما بالقوة
ومما بالفعل وهو الجسم واما الفاعل للحركة فيجب ان يكون امرا غير الجسم بما هو جسم كما اشار اليه بقوله
وكل متحرك فله محرك غير الجسمية اما ما يحرك بانسباب من خارج مثل المدفوع والجاذب فلا امر فى
ان حركته من جهة امر خارج عنه ظرا واما الذى لا يعرف له محرك فمن خارج نفس كونه متحركا من غير ان

الطبيعيات
فى الحركة والسكون

الطبيعيات
في الحركة والسكون

يحتاج الى نظر واستدلال عليه براهين كثيرة نختار منها ثلثة الاول هو ما اشار اليه المصنف بقوله اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لعلة غير كونه جسما لكان كل جسم متحركا او مشتركا في الجسمية والتالي كاذب لسكون بعض الاجسام كالارض مثلا فالمقدم مثله واعلم انك اذا علمت ان المتحرك هو الجسم و كان الجسم جنسا للانواع الجسمانية فلك ان تقول هذا البرهان متفوض بقولنا ان البياض لو كان اللون الذي يقارنه بياضا لذاته لكان كل لون بياضا وليس كذلك فيكون اللون بياضا يحتاج الى علة وهو محال لكنا نقول فرق بين الجنس في المركبات الخارجية وبينه في البسائط فان الجنس في الاشياء المركبة يمكن ان يتجرد عن جنسيته ويوخذ بحيث يصير نوعا حقيقيا لا بفصل من الفصول بل لنفس طبيعته وذلك لان جنسية الجسم مثلا ليست باعتبار انه جوهر متكمم غير منقسم في اي مشئ اخر كالانسانية والفرسية وغير ذلك اذ هو هذا المعنى غير مختلف في الاجسام بشئ داخل بل بامور تضاف اليه من خارج وهو هذا المعنى لا يصدق على الانسان والفرس وغيرهما لانها مركبة منه ومن شئ اخر بل يكون مادة لها فيكون نوعا محصلا لان حقيقته قد تمت وتحصلت في الخارج ولا يمكن ان ينتقل الجسم من الجمادية الى الحيوانية ومن النباتية الى الحيوانية بل انما يكون جنسا بمعنى انه جوهر ذو طول وعرض وعمق بلا شرط ان لا يكون غير هذا او يكون واذا اخذ هكذا فلك ان تحمل وتقول لا يلزم ان يكون امرا خارجا عنه لاحقا به اذ يصدق على الحمار

والمتغذي وغيرهما من الحقائق المختلفة الجنس انه جوهر ذو اقطار ثلثة و
ان لم يصدق عليها انها جوهر ذو اقطار ثلثة فقط واما اللونية مثلا فلا يمكن
ان يقرر لها ذات الا ان تنوع بالفصول ولا يوجد في الخارج لونية وشئ آخر
غير اللونية يحصل منهما البياض كما يوجد في الخارج جسمية وصورة اخرى
غير الجسمية يكون الانسان حاصلا منهما فقد تبين ان الجسم تلحقه علل
في الوجود تجعل هذا الجسم شيئا دون ذلك الجسم لا فصول في الذهن فقط واما
البرهان الثاني فهو انه لو تحرك جسم من الاجسام عن ذاته لما امكن توهم امر
في غيره يوجب بطلان حركته اذ كان ذلك هو السكون في حيزه او حصول
هو المطلوب بالحركة اي مطلوب كان وبطلان التالي ضرورة يوجب بطلان المقدم
ومنهم من قرر هذا البرهان هكذا لو تحرك جسم وانجرد جسميته فلو لم يكن له
حركته مطلوب لكان اما متحركا الى كل الجهات او الى بعضها والاول يوجب التوجه
في حالة واحدة الى جهات مختلفة وهو بديهي الاستحالة والثاني يوجب الترجيح
بلا مرجح وهو ايضا محال وان كان له مطلوب وجب سكونه والا لكان المطلوب
بالطبع متروكا بالطبع والتالي بطل لانه حينئذ لا يكون متحركا لذاته لامتناع زوال ما بالذات
وقد فرض كونه كذلك هف والمقدم مثله واقول فيه بحث اما اولا فلعدم اختصاص هذا التوجيه هذا
الطلب لا يجري فيما اذا كان تحرك الجسم شئ غير الجسمية بل بالطبيعة وهو على حالته الطبيعية بل الاولى
بارادة لتوكون شئ من الحركات ملائما لذات الطبيعة بما هي هي واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون

الطبيعيات
في الحركة والسكون

الطبيعيات
في الحركة والسكون

مطلوب الجسم المتحرك امر يستحيل حصوله بالكلية كما في الافلاك مثلا فلا
يلزم الخلف المذكور على تقدير ان يكون ممكن الحصول مما يلزم سكون الجسم عند
حصوله ان لم يكن له مطلوب اخر واما اذا كان فلا يجوز ان ينسخ له كمال بعد كمال
الى غير النهاية ويحدث فيه شوق بعد شوق فيتحرك من غير انقطاع واما البرهان
الثالث فهو ان الحركة امر يحدث دائما وكل حادث فله علة فاعلية محدثة
فهو المحرك وهو اما ان يكون نفس المتحرك او غيره والاول باطل لان المتحرك من
جهة ما هو محرك مفيد لوجود الحركة والمتحرك من جهة انه متحرك مستفيد لوجود
الحركة ولا يجوز ان يكون شئ واحد من جهة واحدة مفيدا ومستفيدا لانه يقتضي
هذا بمعالجة النفس اياها اذ المعالج النفس من حيث مالها من الطبابة وملكة
المعالجة والمستعلج هي من حيث مالها من المرض واستعداد قبول العلاج
من جهة التعلق بالبدن فالطبيب معالج والمريض متعالج فموضوع التاثير
والتاثر مختلف فيه واعلم ان الحركة تتعلق بامور ستة وهي المتحرك والمحرك وما
فيه الحركة ومامنه الحركة وماليه الحركة والزمان وقد جرت العادة بتقسيمها باعتبار
امرين من هذه الستة وهما المحرك وما فيه الحركة كما فعله المصنف والانسب تقديم التقسيم
باعتبار الفاعل لكن المصنف قدم التقسيم باعتبار المسافة وقال ثم الحركة على اربعة اقسام
باعتبار مقولة تقع فيها الحركة ومعنى كون الحركة واقعة في مقولة هو ان يكون للموضوع
في كل آن فرض من آنات زمان تلك الحركة فرد من تلك المقولة يخالف الفرد الذي

يكون له في ان اخر كمها مخالفة نوعية او صنفية وقد يعتقل ها عباءة عن تغير
حال تلك المقولة المعينة وهذا باطل لان معنى التسود ليس ان سوادا او احدا
يشتد حتى يكون الموضوع الحقيقي للحركة في السواد نفس السواد كيف وذلك الاول
في نفسها كانت ناقصة او زائدة والزائدة ليست بعينها الناقصة ولا يتاتى
لاحد ان يقول ذات الاول باقية وينضم اليه شئ اخر فان الشئ الذي ينضم اليه
ان لم يكن سوادا بل يكون شيئا اخر فما اشتد السواد سواد ذينك بل احدثت فيه صفة
اخرى وان كان الذي ينضم اليه شيئا سوادا اخر فيحصل سواد ان في محل اخر بلا امتياز بينهما
في الحقيقة او المحل او الزمان وهو محال والاثنينية من السواد غير معقولة لانها ان بقيا اثنين
فلا اتحاد وكذا ان انتفيا او انتفى احدهما فقد علم ان شدة السواد ليست ببقاء سواد
وانضمام اخر اليه بل بانعدام ذات الاول وحصول سواد آخر اشد منه وهذا بحث وهو انه لو
كان معنى وقوع الحركة في مقولة هذا الذي ذكر يلزم ان لا يتحقق حركة في مقولة لان لا ينتقل
من فرد من مقولة الى فرد اخر اما ان يتصور اذا كانت الافراد موجودة بالفعل ليس كذلك والا لزم تناهي
الانات والحصص والا يتناهي من الموجودات المترتبة بين حاصرين وجوابه ان تلك الافراد
ان لم تكن موجودة متميزة بالفعل لكنها موجودة بالقوة القريبة من الفعل عند ان اي ان فرض انقطعت الحركة فيه

الطبيعيات
في الحركة والسكون

الطبيعيات
في الحركة والسكون

تلبس المتحرك بفرد مخصوص من تلك الافراد فيه وردّ هذا بانه يلزم ان لا يكون للمتحرك الآني في زمان الحركة مكان بالفعل ولا للمتحرك الكمي كمّ بالفعل وهو بيّن ايضا واجاب عنه العلامة الدواني بان المتحرك انما يتصف بالفعل حال الحركة بالتوسط بين تلك الافراد وذلك التوسط حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل القدر الضروري هو ان الجسم لا يخلو من تلك الاعراض في التوسط فيها واما انه لا يخلو من افرادها بالفعل فليس ضروريا ولا مبرهنا عليه بل البرهان ربما اقتضى خلافه هذا كلامه ولا يخفى ما فيه فان المتحرك في الاين قد احاط به جسم في كل آن فرض بلا ضرورة له اين بالفعل والا فيلزم الخلاء وهو محال وايضا الافلاك غير منفكة عن الحركة الوضعية فيلزم ان لا يكون لها وضع اصلا في اي آن فرض في اي زمان فرض في وقت من الاوقات والحق ان افراد المقولة التي تقع فيها الحركة ليست منحصرة في الافراد الآنية بل لها افراد آنية هي معيا السكون وافراد زمانية تدريجية الوجود منطبقة على الحركة بمعنى القطع بل هي عينها على مذهب بعضهم فيكون للمتحرك ما دامت الحركة باقية على اتصالها فرد واحد زماني متصل غير قار هو مقدار بالعرض متضمن لجميع الحدود التي فرضت للمتحرك في آنات زمان الحركة يكون نسبة تلك الحدود اليه نسبة النقط الى الخط والخطوط الى السطح فالفرد الزماني حاصل للمتحرك بالفعل من دون فرض اصلا واما الافراد الآنية والزمانية التي هي حدود ذلك الفرد وابعاضه فهي حصولها بمجرد الفرض فلا يلزم خلو الجسم

عن المقولة المتحرك فيها ولا تتالى الآنات ولا الآنيات ولا انحصارها غير المتناهي
بين الحاصرين اذ لا يوجد فرد واحد آني منها في حال الحركة فضلا عن تتابع
الآنيات منها او كونها غير متناهية وما قررناه وبيناه قد ثبت وتحقق عند
البصير المحقق وجود الحركة القطعية التي هي ذات هوية متكممة اتصالية
منقسمة انقسام المقادير الى لا نهاية من الاجزاء المتشابهة في الحد والاسم
سواء كانت عين المقولة التي وقعت فيها الحركة او غيرها ولا بأس بأن نشير
وقد ذكر في الجلسة الملكوتية بيانه ان المتحرك ما دام متحركا بالاعتبار الحركة
التوسطية حالة شخصية بسيطة غير منقسمة متوسطة بين المبدأ
والمنتهى وهي ليست منطبقة على شيء من اجزاء المسافة والا لزم الانطباق
بين المنقسم وغير المنقسم بل ليس لها الا الانطباق على الحدود المفروضة
في المسافة لا المقادير التي هي واقعة بين تلك الحدود ولو لم يتحقق في الخارج الا
الحركة التوسطية يلزم ان لا ينال المتحرك شيئا من اجزاء المسافة فيكون لا محالة ينتقل
من حد الى حد آخر بلا مواقاة قدر من المسافة تكون بينهما فيلزم طفرات غير متناهية
بحسب اجزاء غير متناهية تتفرض بين الحدود المفروضة الغير المتناهية فيكون جميع الحدود
الحركة وجميع المقادير متروكة وهذا اشد انخراما للطفرة حيث يقع في جميع اجزاء المسافة دون فيه
نظرا النقض والمنع والمعارضة اما اولا فلانتقاضه فيما اذا فرض نقطة تكرر اسم الخط مارة على
خط من سطح فلا محالة تلاقي تلك النقطة جميع اجزاء الخط مع انه لا انطباق النقطة

الطبيعيات
في الحركة
والسكون

بالقياس الى الخط لانقسامه وعدم انقسامها فكذلك حكم الحركة التوسطية بالقياس الى المسافة واما ثانيا فلانه وان سلم انه لا موافاة بحسب تلك الحركة لاجزاء المسافة في كل آن فرض من آنات زمان الحركة لكن لا نعلم انه لا موافاة لها في ذلك الزمان فان ملاقاة الغير المنقسم مع المنقسم وان استحال في الآن لكن لا يستحيل في الزمان هذا كما ان الانطباق الآني لا يمكن بين الخط المستقيم والمستدير ولكن الانطباق الزماني بينهما ما يمكن بل يتحقق واما ثالثا فلان نسبة الحركة التوسطية الى الحركة المتصلة لما كانت كنسبة القطرة النازلة والشعلة الجوالة الى الشئ المتصل المستقيم والمستدير فلو لم يكن لها الا موافاة بالحدود دون اجزاء المسافة لم يكن ما يفعله ويرسمه متصلا واحدا بل اشياء غير منقسمة متفاصلة سواء كان المرسوم موجودا عينيا او خياليا فقد ظهر مما ذكرنا انه مع قطع النظر عن وجود الحركة المتصلة وعدمها يجب للمتحرك باعتبار الحركة التوسطية موافاة بجميع اجزاء المسافة وحدودها فموافاتها ليست دليلا على وجود المرسوم من الحركة بل على وجود الراسم منها لا غير واعلم انه يجب علينا ان نذكر بعضا من الشبه الواردة على ثبوت الحركة الاتصالية في الخارج مع وجوه اندفاعها بالقياس عليها وغيرها لان كثيرا من الشكوك الواردة على اصل الجسم يتوقف عليها فبذلها تنتفع تلك الشكوك كما وعدنا في اوائل الكتاب فمنها ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم توجد الحركة بتمامها واذا وصل اليه فقد انقطعت الحركة والجواب ان امتناع وجودها فان الوصول

الى المنتهى وكذا فى كل آنٍ من الآنات مسلم ولا يلزم منه امتناع وجودها مطلقاً لان رفع الخاص لا يستلزم رفع العام بل الحركة بمعنى القطع انما توجد فى زمان نهايته آن وصول الجسم الى المنتهى فان قيل الحركة بمعنى القطع لا تتصف بالوجود العينى قبل الوصول الى الغاية ولا حال الوصول اليها لما مر ولا بعده كما لا يخفى فلا تتصف بالوجود العينى قلنا ان اردت بقولك قبل الوصول الى الغاية آناً قبل الوصول اليها فالتردد المذكور غير صحيح وان اردت به اعم من ان يكون آناً او زماناً فالمختار ان نفسها موجودة فى نفس زمان هو قبل آن الوصول الى الغاية وطرفها موجود فى ذلك الآن وكل جزء منها فى جزء من ذلك الزمان وفيه تأمل سيظهر لك ومنها انه لو كانت الحركة المتصلة القطعية موجودة يلزم من اتصال الماضية منها والمستقبلة اتصال الموجود بالمعدوم والجواب انا ان اردت بالمعدوم المعدوم فى الحال الذى هو الحد المشترك بين الماضى والمستقبل فالحركة التى فى الماضى ايضاً معدومة بهذا المعنى وان اردت به المعدوم مطلقاً فلا نسلم ان الحركة المستقبلة معدومة فى الزمان المستقبل فالذى يلزم ليس الا اتصال الكائن فى الزمان الماضى بالمعدوم فى الحال الزمانى فى الزمان المستقبل بحيث يحصل منهما موجود متصل واحد شخصى متحقق فى مجموع الزمانين ولا استحالة فيه بل هو عين المدعى ومنها ان الماضى من الحركة لو كان موجوداً فاما ان يراد ان وجوده مقارن لوصف المضى فيلزم ان يكون موجوداً ومعدوماً اذ لا معنى للمضى

الطبيعيات
فى الحركة والسكون

الا انقضاء وان كان مقارنا لوصف الحضور ثم زال الوجود بزوال الحضور فيلزم ان يكون موجودا في آن فما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا في الماضي وعليه يقاس مقارنة الوجود للاستقبال والجواب ان الماضي من الحركة موصوف بوصف الانقضاء بالقياس الى الآن لانه في نفس الزمان الماضي لا بحسب الواقع مطلقا فيسلب عنه الوجود المقيد بكونه في الآن وما يسلب عنه في الآن الوجود المطلق فلان انما يكون ظرفا لسلب وجوده فيه وليس ظرفا للحكم بسلب مطلق الوجود في الاعيان وبين العنيين فرق بعيد وكذا القول في المستقبل من الحركة حركة في الكم كالنمو وهو ازدياد مقدار الجسم بسبب اتصال جسم آخر على وجه يكون الزيادة داخلة في الاصل صادقة اجزاءه في جميع الاقطار على نسبة طبيعية كما يكون في سن الحداثة فقولنا ازدياد مقدار الجسم شامل للتخلخل فخرج بقولنا بسبب اتصال جسم آخر وبقولنا على وجه يكون الزيادة داخلة في الاصل يخرج الازدياد الحاصل للجسم بسبب اتصال جسم آخر بسطحه الخارج وبقولنا وداخلة اجزاءه الى جميع الاقطار خرج السمن فانه في العرض دون العمق وبقولنا على نسبة طبيعية خرج الورم في جميع الاقطار والذبول عكسه وهو انتقاص مقدار الجسم بسبب انفصال بعض اجزاءه عن جميع اقطاره على التناسب كما في سن الشيخوخة وعليك بمقايسة ذبوله على قبول النمو وههنا بحث مشهور تقريره ان النامي لا يخلو اما ان يكون فيه شيء ثابت او لا يكون فان كان فهو اما ان تكون الصورة فقط

الطبيعيات
في الحركة
والسكون

او المادة فقط او المجموع اما الاول فهو محال لان الصورة يستحيل بقاؤها عند تبدل المادة لاستحالة انتقال الصورة واما الثاني فلا يخلو اما ان يكون الثابت كل المادة او الثابت هو البعض الذي كان منها كالاصل والتغير انما يقع في الزائد والاول باطل لانه دائما يتصل به شيء وينفصل عنه آخر والجسم غير باق مع الفصل والوصل وكذا الثاني لان الغذاء اذا اتصل به وشبهه فان صار الكل متصلا واحدا والطبيعة واحدة امتنع ان يحكم على بعض الاجزاء بالثبات والبقاء وعلى بعض آخر بجواز التبدل التغير مع اتحاد الطبيعة والماهية وان لم يتصل ولم يتحد معه فالوارد ما صار غذاء له كلا منافيه واما الثالث وهو ان يكون الباقي مجموع المادة والصورة اذ لم يكن المادة باقية ولا الصورة باقية فلا يكون المجموع باقيا وان لم يكن فيه شيء ثابت فلا يتحقق حركة اصلا لان بقاء الموضوع شرط في تحققها كيف وزمان حركة النمو منقسم الى غير النهاية وبازائه مراتب في الزيادة هي افراد المقولة التي هي كم في هذه الحركة فاذن يلزم ان يكون هناك اشخاص متتالية غير متناهية في زمان محصور وهو محال ويمكن ان يجاب عنه بان في الجسم النامي اجزاء اصلية غير متبدلة وهي الحافظة للصورة النوعية الشخصية واجزاء متبدلة لترهل اسباب لظهور كمالات تلك الصورة فالمتحرك في النمو والذبول هو الاجزاء الاصلية مع الصورة النوعية واما قولك ان الزيادة الغذائية لما وصلت اتصلت بالاصل وتشبهت بطبيعته لم يكن البعض اولى بالبقاء والبعض الآخر بالتبدل فجوابه ان الاصل

الطبيعيات
في الحركة والسكون

ربما يتميز عن الزيادة في الاستحكام والقوة فهو مما فيه من الصورة النوعية مبدأ الامتداد تلك الزيادة وتحليلها فتصير تلك الزيادات والنقصانات كالصفات المتعاقبة على تلك الاصل ويؤيد ذلك ما يؤول اليه كلام الشيخ الرئيس في طبيعيات الشفاء من ان الباقي في النامي بعض المادة الاولى والنوع من الصورة وان النوع هو النامي بمعنى انه الزائد في مقدار خلقته بسبب مادته لا المادة ولا المقدار فان المادة الباقية لم يزد مقدارها بل انضاف اليها مادة اخرى فحصل مجموع اعظم مما كان اولا اعني المادة الباقية فقط واعترض عليه المحقق الدواني في شرح الهياكل بان هذا تصريح بنفي الحركة الكمية في النمو حقيقة ضرورة تبدل الموضوع بزوال شخص منه وحدوث آخر من نوعه مع بقاء النوع اقول لعل الشيخ اراد من النوع من الصورة الصورة النوعية لشخص ويكون مراده من النوع هو المنوع على طريقة المسامحة المشهورة لان المتحرك هو القابل للحركة والصورة في الجسم هي الفاعلة للحركة على ما هو فكيف يكون شيء واحد قابلا وفاعلا لانا نقول هي محركة من حيث ذاتها ومتحركة من حيث اشتمالها على بعض المادة الاولى ولا منافاة لاختلاف الحيثيتين بقي شيء آخر وهو ان اثباتهم الحركة في النمو والدليل بيانا في قولهم يتجدد بدن الانسان حيث اراد واثبات ان نفسه غير جسمية وقد انكر صاحب المطارحات الحركة الكمية واستدل على نفي النمو والذبول بان النمو انما هو بتخلل بعض الاجزاء في الجسم وللاجزاء الاولية

الطبيعيات
في الحركة والسكون

مقدار باق بحاله وقد انضم اليه مقدار الاجزاء الواردة فليس ههنا زيادة في مقدار جسم واحد اصلا بل انضمام جسم ذي مقدار الى جسم اخر مثله الذي بولغ انما هو تحلل بعض الاجزاء عن الجسم وانفصال عنه فليس فيه بنقص مقدار جسم واحد بل الاجزاء الباقية باقية على مقدارها وانما انفصل عنها جسم اخر له مقدار فلا يخ الامر فيهما عن حركة بعض الاجزاء الخارجية الى اجزاء الجسم بالاتصال وحركة بعض اجزاء الجسم الى الخارج بالانفصال فهي بالذات حركة اينية وبالعرض حركة كمية واجاب عنه الكاتبي في شرح الملخص بانه لاشك ان الاجزاء الاصلية زادت عند النمو على ما كانت عليه قبل ذلك ضرورة دخول الاجزاء الزائدة في منافذها وتشبثها بها وفي الذبول نقصت عما كانت عليه وانكار هذا مكابرة ونقل حاكم السيد الشريف في حواشيه على شرح حكمة العين بين المعترض والمجيب بقوله ان كان اتصال الزائدة بعد المداخلة بالاصلية بحيث يصير المجموع متصلا واحدا في نفسه فلا امر كما قاله المجيب والا فالامر كما قال المورد قال المحقق الدواني ان الجسم النامي ليس متصلا واحدا اذ كذا الجزء الغذائي ضرورة كونهما متمايزين وبقاء صور البسائط والممتزجات كما قرروه في موضعه فكيف يصير مجموعهما متصلا واحدا في نفسه ثم على تقدير التنزل فلا بد من ان يتعدم المنفصل ويحدث جسم اخر متصل كما حقق في مقامه فينعدم الجسم بالنمو ويحدث جسم اخر وهذا ايضا مستلزم لانتفاء الحركة الكمية في النمو لتبدل الموضوع وان اريد بكونهما متصلا في نفسه لمداخلة الثانية فذلك لا يحقق الحركة

اى الاتصال الذي هو نقطة الاعتماد ح

الطبيعيات
في الحركة
والسكون

الطبيعيات
في الحركة والسكون

في الكم ضرورة انه لم يزد مقدار جسم واحد صلا اذ المقدار الزائد فانه مجموع الاجزاء الجديدة والقديمة انتهت عبارته ولقائل ان يقول الاتصال ههنا بمعنى صيرورة الجسمين جسما واحدا طبيعيا منقسما الى اجزاء مقدارية متشابهة الماهية متحدة الوجود قبل القسمة وان كان مركبا من اجزاء اخر متباينة الماهية والوجود فالاتصال بهذا المعنى يمكن ان يتحقق بين الغذاء والمغتذى بعد فعل الغاذية وصيرورته شبيها بالمغتذى والجسم النامى متصل واحد فى نفسه بمعنى ان له اجزاء وهمية متحدة الماهية والوجود وان لم يكن متصلا بمعنى عدم تركبه من الاجسام وتحقق الاتصال بهذا المعنى بين الجسمين لا يوجب اتحادهما وانما يوجب ذلك الاتصال بالمعنى الاخر وقال العلامة القوشجى فى شرح التجريد ان النمو والذبول حركة كمية موضوعها باق بعينه فان زيدا الطفل بعينه زيد الشاب وان عظمت جثته وكذا زيد الشاب هو بعينه زيد الشيخ وان نقصت جثته والسر فى ذلك ان العظم والصغر فى مقدارهما وهو ليس من مشخصاتهما وكذا الحال فى السمن والهزال فى ان موضوعهما شخص واحد وقد شنع عليه كل من نظر فى كلامه بانه لو اراد بقوله فان زيدا الطفل هو بعينه زيد الشاب ان نفسهما المجردة واحد تفسلم لكن لا يجدى به نفعا اذ هى ليست موضوعة للحركة الكمية وان اراد ان هذا البدن بعينه ذلك البدن ثم كيف تتبدل كثير من اجزاء الاول وانضم الى ما بقى اكثر منه اقول لك ان يقول ان النامى

هو مجموع النفس والبدن وقد يطلق عليه الجسم بالاعتبار الذي يكون جنسا
وان لم يطلق عليه باعتبار كونه مادة وقد اشرنا اليه قبل هذا وتشخص المجموع
من حيث هو المجموع وكذا وحدته العددية محفوظ بتشخص النفس وحدتها
واذا صدق على المجموع الجسم بالذات صدق عليه انه متكمم واذا كان
محفوظ الوحدة الشخصية متزايد الكمية ومتناقصها فيصدق عليه انه
متحرك حركة كمية في النمو والذبول لبقاء الموضوع وتوارد افراد المقولة
عليه لا يقال لو تحقق الحركة في الكم يلزم تحقق مقدار غير قار بناء على ما هو الحق
من اتصاف الموضوع بفرد زمانى تدريجى مما فيه الحركة في زمان الحركة فيلزم
ان لا يكون الكم الغير القار منحصرا في الزمان مع انه يظهر من كلامهم الانحصار
لانا نقول مرادهم من الغير القار ما يكون غير مجتمع الاجزاء حدوثا وبقاء معا
لا بحسب الحدوث فقط والكم الذي يتحرك فيه الجسم وان كان تدريجى الحدوث
لكنه ثابت البقاء وكذا الزاوية الحادثة من مفارقة خط عن خط مع ثباتهما
نقطة مشتركة بينهما والسطح والجسم التعليمي الحادثان من قطع الجسم شئ
وفيه نظر اما اولا فلان معنى ازدياد الشئ في الكم وانتقاصه فيه ليس هو ان يكون
هناك كمية واحدة بعينها تحل فيها كمية اخرى او انفصلت عنها فان هذا
ممتنع كيف وقد علمت ان المتصل بالذات مما ينعدم بطريان الوصل والفصل عليه
والمعدوم لا يتصف بالزيادة ولا بالنقصان بل معناه كون ذلك الشئ

الطبيعيات
في الحركة والسكون

بحيث يتلبس في كل آنٍ فرضٍ بفرد لا يكون هذا الفرد حاصلاً له في آن
آخر سابق عليه الا لاحق به فاذن لا يمكن ان يكون في الجسم كمية حادثة
متدرجة باقية مجتمعة واما ثانياً فلانه لا يدفع النقض عن الخط الحاصل
من حركة الكرة على السطح المستوى فانه تلك يجي الحدوث والبقاء جميعاً
فان قلت لعل يجاب بان المراد من الغير القار ما يكون كذلك بالذات بمعنى ان
لا يتصور كونه دفعياً اصلاً وغير الحركة والزمان ليس من هذا القبيل اذ ما
من شئ من تلك الامور الا ويوجد له فرد ثابت نعم القار ما يعرضها
بتبعية الحركة اعلم ان العلامة الشيرازي جعل في شرحه الكليات القانون السمن
والهزال من اقسام الحركة الكمية اذ قال واما الحركة في الكم فهي اما ان تكون الى
الازدياد او الى الانتقاص والتي الى الازدياد اما ان تكون بورود مادة اخرى وهو
النمو والسمن او لا يكون كذلك وهو التخلخل والتي الى الانتقاص اما ان تكون بافناء
شئ من المادة وهو الذبول والهزال او لا يكون كذلك وهو التكاثف وحركة في
الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء صورته النوعية وتسمى هذه الحركة استحالة و
يجب ان يعلم ان تلك الحركة لا تقع في جميع الكيفيات بل انما تقع فيما يقبل الاشتداد
والتضعف بمعنى ان محله يشتد فيه لا بمعنى ان نفسه يشتد اذ قد علمت ان ذلك
مما لا يتصور وحركة في الاين وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان بل من اين الى اين
اخر على سبيل التدريج وتسمى نقلة وهو ظ وحركة في الوضع وهي ان يكون في الجسم المتحرك

الطبيعيات
في الحركة والسكون

حركة على سبيل الاستدارة فان اجزاءه تباين اجزاء مكانه او تفاني حكم مكانه من
نسبته الى غيره من الاجسام وقد يلازم كله مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه
الى اجزاء مكانه على سبيل التدريج ولم يختلف نسبة مجموع الجسم الى مجموع
مكانه من حيث كونه متحركا بهذه الحركة فلا ينتقض عكسه بالكرة المدحرجة واعلم
ان الجسم قد يكون متحركا في الوضع فقط كالكرة المتحركة على احد اقطاره بشرط ان
لا يفارق مكانها وكذا البيضي اذا تحرك على قطره الاطول والعدسي اذا تحرك على قطره
الاقصر وكذا الاسطوانة القائمة والمخروط القائم اذا تحركا على سمتهما وقد يكون متحركا في
الوضع والاين معا لكن احدهما تكون بالذات والاخرى بالعرض كالكرة المدحرجة
والشخص القائم اذا صار قاعدا فلا ينتقض طرده بالثاني كما توهم وليس قوله يلازم
كله مكانه داخلا في التعريف كما زعمه صاحب الحواشي بل للتلخيص مادة المثال من
غير هذه الحركة لئلا يقع الاشتباه بينها وبين غيرها واعلم ان الجوهر لا يقع فيه
حركة ولا لكان الانتقال فيه اما من شخص منه الى شخص آخر او من نوع الى نوع آخر
فان كان الاول فما تغيرت الصورة الجوهرية في ذاتها بل انما تغيرت في عارض فيكون
استحالة لا كونا وان كان الثاني ففي كل اين يتحقق جوهر آخر لامتناع تحقق الاتصال
الوحداني بين امور متخالفة بالماهية فيكون بين جوهر وجوهر انواع جواهر غير متناهية بالفعل
وهذا محال وهذا بخلاف الكيف فانه مما يقبل الاشتداد والتضعف فيمكن وجوده بكيفية واحدة
مستمرة من مبدأ زمان الحركة الى منتهاه لا يكون له جزء ولا حدا الا بمجرد الفرض وهذا لا يتصور

الطبيعيات
في الحركة والسكون

الا فی الحال بالنسبة الی المحل الذی یتقوم بدونه فلا یمکن للصورة بالقیاس
الی المادة فالکون والفساد لا یکونان بحرکة والبواقی من مقولات العرض لا تقبل
الا بالعرض او الاضافة فانها ان کانت عارضة لمقولة تقع فیها الحرکة
فهی متحرکة بتبعیتها والا فلا فان الماء اذا تحرک فی السخونة فقد انتقل
من الاشد الی الاضعف او بالعکس علی التدریج بالتبعیة وکذا الانتقال
من الاعلی الی الاسفل تابع للانتقال من این الی این والانتقال من الاکبر الی
الاصغر تابع للانتقال الکمی ومن الاشرف فی الوضع الی الاخس فیه تابع للانتقال الوضعی
واما الجدة فتبدل الحال فیها انما هو اولا فی الاین فالحرکة فیها بالعرض لا بالذات
فالحرکة اولا فی العمامة بحسب الاین ثم فی التعمم فی السلاح ثم فی التسلح واما متی فان
وجوده للجسم بتوسط الحرکة فان کل حرکة کما سیاتی فی متی فلو کان فیه حرکة
لکان لمتی متی آخر وهو محال واما الفعل والانفعال فلیس فیهما حرکة لان الحرکة
خروج عن هیاءة قارة الی هیاءة قارة لانه لو کانت عن هیاءة غیر قارة لکان خروج عنها
وترک لها بل معا فی تلک الهیاءة مثلا ان کانت الحرکة من التسخن الی التبرد وکان
الجسم فی حالة تسخنه یتبرد فانه لم یخرج عن التسخن حتی یکون قد تحرک فی مقولة
ان ینفعل فانه کان قد ترک التسخن فالحرکة فی غیر مقولة ان ینفعل هذا ما ذکرهمیناه فی التحصیل فی
نفی الحرکة فی مقولة ان ینفعل وان یفعل وقول توضیح ذلک ان الحرکة فی کل مقولة کما مر عبارة
عن ان یکون الموضوع فی کل آن من آنات زمان تلک الحرکة متزود من تلک المقولة وهذا

الطبیعیات
فی الحرکة والسکون

لا يتصور في غير المقارة من المقولات كمقولة متى وان يفعل وان ينفعل وكذا الحال في كل هيأة غير مستقرة من حيث انها غير مستقرة كالحركة والزمان اذ لو تحرك شئ في مقولة متى مثلا يلزم ان يكون له في كل آن يفرض من زمان حركة سنة او شهرا وغير ذلك فيكون انتقاله من سنة الى سنة او من شهر الى شهر دفعيا وعلى هذا القياس حكم المقولتين الباقيتين اذ يوخذ في مفهوميهما التدرج وعدم الاستقرار وفاهما التاثير والتاثر على نهج التجدد والاتصال وحكم المسافة من حيث انه مسافة كذلك فلو تحرك جسم في المسافة من تلك الحيثية يلزم ان يكون انتقاله من فرسخ الى فرسخ او من ميل الى ميل دفعيا بالبيان المذكور وما ذكرنا ظهر تحقيق كلام الشيخ حيث قال في الشفاء يشبه ان يكون الانتقال في مقولة متى دفعيا لان الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة ونقول ايضا ان كل حركة باعتبار المحرك فهي ذاتية او عرضية لان القوة المحركة اما ان تكون موجودة في المتحرك من حيث انه متحرك او لا تكون موجودة فيه من تلك الحيثية فالحركة في الاول ذاتية وفي الثاني عرضية وكل حركة ذاتية فهي اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة الموجودة في المتحرك بما هو متحرك اما ان تكون باعتبار كونها مستفادة من خارج اي امر مباين للمتحرك في الاشارة الحسية او لا تكون وان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون فان كان لها شعور فهي الحركة الارادية سواء كانت على نهج واحد كما في الافلاك او لا على نهج واحد كما في الحيوانات وان لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعية سواء كانت على نهج واحد كما في العناصر او لا

على نهج واحد كما في النباتات وان كانت مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية

والفاعل للحركة القسرية طبيعة الجسم المقسور لكن مع انضمام ميل قسري

اليها بان يكون القاسر علة معدة له ولو كان القاسر فاعلا للحركة القسرية او للميل

القسري لانتفى كل منهما بانتفائه وليس كذلك وبما يناسب هذا المقام ان الحركة

لما كانت امرا متجدد الذات متدرج الحصول فلا بد ان لا يكون علتها امرا ثابتا غير

متغير اصلا والا لزم تخلف المعلول عن علته التامة وهو محال فالطبيعة مثلا

اذا كانت على صرافة ثباتها كان مقتضاها ثابتا فلم تكن مقتضية للحركة اذ هي متجددة

شيئا فشيئا والثابت من حيث انه ثابت لا يكون علة للمتغير كما بينا ففي اقتضائها الحركة يجب

ان يلحقها ضرب من تبدل الاحوال ولا يتحقق للحركة حيثيتان احداهما حيثية ذاتها وهي توسط

الجسم بين مبدأ المسافة ومنتهاها وهي بهذا الاعتبار ثابتة باقية من اول زمان الحركة

الى آخره والثانية حيثية النسب التي تلزمها وهي بهذا الاعتبار متجددة منقضية غير

ثابتة فالحركة من الحيثية الاولى مستندة الى القوة المحركة دون الحيثية الاخرى وهذه

الحيثية مستندة الى تلك الحيثية لانا نقول الكلام في استناد هذه الى تلك عائد

بعينه فالحركة الطبيعية يجب ان يكون لها علة متجددة وهي بمجموع امرين احدهما ثابت

وهي الطبيعة وثانيهما متجدد وهي الوصولات الى حد متجدد متبدلة يكون تلك الوصولات

حالات غير ملائمة للطبيعة والا لم تصر متروكة فتوجب الطبيعة بشرط وجود

تلك الحالات العود الى الحالة الطبيعية وعند حصولها تنقطع الحركة لانتفاء

الطبيعيات
في الحركة
والسكون

احد جزئي علتها وهي الحالات المتجددة وكما ان العلة ذات جهتين جهة ثبات وجهة تجدد كذلك المعلول باعتبار التوسط والقطع الثابت للثابت والمنقضي للمنقضي ولقائل ان يقول الكلام في علة تجدد الحالات الغير الطبيعية كالكلام في علة تجدد اجزاء الحركة لكن يجاب بان الطبيعة مع كل حالة غير ملائمة علة للحركة ومع كل حركة علة لحالة اخرى غير تلك الحالة لئلا يلزم الدور فلا تزال الحالات موجبة للحركات والحركات معدة للحالات على الوجه المستمر الغير الدائر الى ان تعود الطبيعة الى الحالة الطبعية وكذا الكلام في النفس بالنسبة الى الحركة الارادية وذلك لان النفس في ذاتها ثابتة مقتضاها ثابت فلا تكون الحركة الارادية مقتضى النفس فلا بد ح من انضمام امر اليها وذلك الامر ليس هو التصور الكلي لان نسبته الى جميع الجزئيات على السوية بل التخييلات الجزئية المنبعثة عنها الارادات الجزئية المتجددة الموجبة الجزئيات الحركة وتجدد كل من الارادة والحركة بتجدد الاخرى على وجه الاتصال كما عرفت في الحركة الطبعية كما لا يخفى على المتفطن انه كما لا يجوز ان يكون فاعل الحركة ثابتا محضا بلا تبدل حال بعد حال كذلك حكم القابل لها فكل ما يقال في تصحيح نسبة الحركة الى الفاعل يجب ان يتأتى مثله في ذلك في تصحيح نسبتها الى القابل

فصل في الزمان

مطالب هذا الفصل ثلاثة الاول في التنبيه على انية الزمان الثاني في تحقيق ماهيته الثالث في بيان كونه غير مقطوع البداية والنهاية وقبل الخوض في المطالب ينبغي ان يعلم ان الناس قد اختلفوا في الزمان اختلافا عظيما فمنهم من اثبت له وجودا عينيا

الطبعيات

فصل في اثبات الزمان

ومنهم من نفى وجوده لا بحسب لوهم والمثبتون لوجوده منهم من جعله جوهرا وهم
من جعله عرضا والجاعلون له جوهرا منهم من جعله جوهرا قد سيالا غير جسماني وفرقة
منهم زعمت انه الواجب الوجود لذاته تعالى ومنهم من جعله جوهرا جسمانيا هو الفلك
الاعلى والجاعلون له عرضا اتفقوا على انه عرض غير قار فهو اما نفس الحركة او غيرها
هذا تفصيل المذاهب واما حجة كل فريق فحجة المنكرين لوجوده امور الاول انه
لو كان موجودا لكان منقسما ولو لزم ارتفاع التقدم والتأخر عن الموجودات وهي
بالبداهة ولزم ان يكون وقت وجود الحادث ووقت عدمه واحدا فيلزم كونه موجودا
ومعدوما وهو محال واذا كان منقسما كان بعضه منقضيا وبعضه متجددا اذ لو كان
حاصلا بجميع اجزائه لعاد المحال المذكور فيكون بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا
وهما معدومان لا محالة واما الآن الغير المنقسم المحفوف فلم يكن له وجودا قط عندنا
فلانه طرف الزمان والشيء اذا لم يكن موجودا امتنع ان يكون طرفه موجودا واما
عند مثبتيه فلان الطرف لا يوجد الا اذا وقع قطع لدى الطرف والزمان عندهم
غير مقطوع من الجانبين والجواب ان الوجود المطلق اعم من الوجود في الآن
او في الماضي او في المستقبل ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم فكما ان المكان
اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في المكان او في طرف منه كذلك
الزمان اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في الماضي او في المستقبل او
في الآن الذي هو طرفه والحجة الثانية لو كان الزمان موجودا لكان

بعض اجزائه قبل لبعض كما بينا فتلك القبلية لا تكون بالذات اما اولا فلان العلة من حيث هي علة واجبة الحصول مع المعلول وههنا يمتنع حصول الجزء المتقدم مع الجزء المتأخر واما ثانيا فلان الجزء المفروض علة اما ان يكون علة لماهية الجزء الآخر او للازم من لوازم ماهيته او لامر عارض له او نقول هكذا اما ان يكون علية الجزء المتقدم لماهيته او للازم من لوازم ماهيته او لامر عارض له فعلى الاولين يلزم كونهما متخالفين بحسب الماهية والا لزم كون العلة علة لنفسها وهو محال فكل جزء يفرض في الزمان يجب ان يكون مخالفا لماهية الجزء الآخر لكن الاجزاء الممكنة بالانفراض في الزمان غير متناهية وتخالفها بحسب الماهية لا يتوقف امتياز بعضها عن بعض على الفرض فما يمكن له من الاقسام الغير المتناهية يجب ان تكون حاصلة بالفعل متمايزة فكل واحد من تلك الاجزاء غير قابلة للانقسام والا لكانت له اجزاء متمايزة حاصلة بالفعل فلم يكن واحدا وقد فرض كذلك هذا خلف فيلزم تركب الزمان عن الآنات المتتالية المستلزم لتركب الجسم من الاجزاء الغير المتجزية وقد بين بطلانه وعلى الثالث وهو كونه علة لامر عارض لماهية الجزء المتأخر او كون عليته لامر عارض له يلزم جواز صيرورة العدم موجودا وذلك محال ايضا اذ اكل الجزء المتأخر فما يمكن ان يكون هو بعينه متقدما كان حصول القبلية له بسبب وقوعه

الطبيعيات
في اثبات الزمان

فی الزمان المتقدم وذلک القول فی الجزء المتقدم فیلزم ان یکون للزمان زمان
هف فثبت ان تقدم اجزاء الزمان بعضها علی بعض لیس بالعلیۃ ولا بالطبع
ولا بالشرف بعین ما ذکرناہ ولا بالمکان وھو ظ فھو اذن بالزمان لان اصناف
التقدم منحصرۃ فی الخمسۃ باتفاق الفلاسفۃ فیکون للزمان زمان وینتقل
الکلام الی ذلک الزمان وھکذا الی غیر النھایۃ والجواب ان المتقدم والمتاخر
اذا لم یکونا جزئین من اجزاء الزمان یجب ان یکون اتصافھما بالتقدم
والتاخر لاجل قترانھما بجزئین یکون احدھما قبل والاخر بعد واما اذا
کانا جزئین من اجزاء الزمان فلا یلزم ان یکون کل منھما فی زمان اخر اذ التقدم
والتاخر من العوارض التی تعرض لاجزاء الزمان لذواتھا لا لملاحظۃ
امر اخر معھا فمایہ التقدم والتاخر ھو نفس اجزاء الزمان سواء کان
المتقدم والمتاخر ھی او غیرھا فکل جزء من اجزاء الزمان ھو نفس القبل
والقبلیۃ باعتبارین کما ان ذات الباری تع ھو نفس الموجود والوجود باعتبارین
والجوھر لم یمتد فی ذاتہ نفس المتصل والاتصال باعتبارین وکذلک التاخر الزمانی
والمعیۃ الزمانیۃ فان المعیین اذا کانا جمیعا غیر جزء من اجزاء الزمان کان مایہ المعیۃ
بینھما امر ثالث ھو جزء من الزمان واما اذا کان احدھما جزأ منہ کان فی ذلک الجزء مایہ
المعیۃ فیکون مع ومعیۃ باعتبارین فالقبل فی الزمان اذا کان لذاتہ متقدما ومتاخرا وکل
ما کان کذلک فھو من المضاف فالزمان مجرد الاضافۃ فمقول لیس مفھوم الزمان مجرد التقدم

الطبیعیات
فی اثبات الزمان

والتأخر بل هو مقدار يقتضي التقدم والتأخر لذاته فهو لذاته من مقولة الكم
ولكنه لذاته يقتضي ان يكون معروضا لهذين الوصفين لانه لا معنى له الا
التقدم والتأخر كما ان الهيولى لذاتها جوهر لكنها لذاتها تقتضي القوة والاستعداد
للاشياء لانها محض الاستعداد حتى تكون من مقولة الاضافة هذا ما ذكر في هذا
المقام وظني انه يعود اشكال على بعض تلك الاجزاء لبعض بعينه فان
كون بعضها متقدما وبعضها متأخرا مع تشابهها وتساويها في الحقيقة النوعية
لا بد له من امر زائد على ذاتها يكون سببا لامتياز بعضها عن بعض والا يلزم
الترجيح من غير مرجح والجواب بان اجزاء الزمان يمتاز بعضها عن بعض بذواتها
الشخصية وهوياتها غير متعينين فانه ان جاز هذا جاز ان يقال في كل شيئين من
نوع واحد انهما يمتازان بذواتهما من دون مميز واجزاء الزمان اشتركت في الماهية
(ليس بين تتمة وجه عدم الفائدة بل تعلق بما سبق من قوله)
والحمل فلا بد من مميز والحق في الجواب ان الزمان متصل واحد في الخارج ولا جزء
له بالفعل ولا بالقوة بحسب الخارج فلا حاجة الى مميز خارجي يمتاز شيء منه
عن شيء واما بحسب الوهم والتصور فانه يمتاز بعض اجزائه عن بعض بالتقدم
والتأخر والقرب بما يوخذ في الوهم مبدأ والبعد عنه ولا يبعد ان يمتاز ايضا
بنسب كوكبية في الاجرام السماوية من مقابلاتها ومقارناتها وغيرها من
الاوضاع التي تحدث فيما بينها والحجة الثالثة ان المعقول من الزمان ما به يتقدم الاشياء
بعضها على بعض ويتأخر بعضها عن بعض بالتقدم والتأخر اللذين يمتنعان بوجد المتقدم

الطبيعيات
في اثبات
الزمان

والمتاخر بهما معًا وهذا المعنى لو كان موجودًا لكان متعلقًا بالمادة الجسمانية والحركة والتغير معان هذا المعنى يوجد في غير الجسمانيات والمتغيرات فان البارئ تعم يصدق عليه انه قبل كل حادث عند عدمه ومع كل حادث عند وجوده فاذا قطعنا النظر عن سائر اقسام التقدم من العلية والشرف والطبع وجردنا النظر الى ذاته تعم كان موجودًا مع عدم الحوادث وهو الآن موجود مع وجودها فكانت قبليته تارة ومعيته اخرى كقبلية سائر الاشياء ومعيتها فاذا كانت هذا النحو من القبلية والمعية فيما يستحيل عليه الحركة والتغير فعلمنا ان حصول التقدم والتاخر بهذا الوجه لا يتوقف على وجود الزمان المتعلق بالحركة والجواب ان نسبة البارئ تعم الى جميع الموجودات نسبة واحدة هي المعية الغير الزمانية ولا تجد ولا تعاقب للزمانيات بالنسبة الى البارئ تعم فكلها توجد بالنسبة اليه تعالى مرة واحدة اما ميد عاها فلا في زمان واما كلها فكلا في زمانه فيعبر عن نسبته تعم الى المبدعات بالسرمد وعن نسبته تعم الى الكائنات المتغيرة بالدهر كما يعبر عن نسبة المتغيرات بعضها الى البعض بحسب وقتها واما حجة من زعم ان الزمان واجب الوجود لذاته فهو ان الزمان يلزم من فرض عدمه لذاته امر محال وكل ما يلزم من فرض عدمه محال فهو واجب الوجود لذاته اما الكبرى فضرورية واما الصغرى فلانا لو فرضنا عدم الزمان قبل وجوده او بعد وجوده لكانت القبلية والبعدية زمانية فقد لزم

التعليقات في اثبات الزمان

قوله والمتاخر بهما معًا وهذا المعنى لو كان موجودًا لكان متعلقًا بالمادة الجسمانية والحركة والتغير معان هذا المعنى يوجد في غير الجسمانيات والمتغيرات فان البارئ تعم يصدق عليه انه قبل كل حادث عند عدمه ومع كل حادث عند وجوده فاذا قطعنا النظر عن سائر اقسام التقدم من العلية والشرف والطبع وجردنا النظر الى ذاته تعم كان موجودًا مع عدم الحوادث وهو الآن موجود مع وجودها فكانت قبليته تارة ومعيته اخرى كقبلية سائر الاشياء ومعيتها فاذا كانت هذا النحو من القبلية والمعية فيما يستحيل عليه الحركة والتغير فعلمنا ان حصول التقدم والتاخر بهذا الوجه لا يتوقف على وجود الزمان المتعلق بالحركة والجواب ان نسبة البارئ تعم الى جميع الموجودات نسبة واحدة هي المعية الغير الزمانية ولا تجد ولا تعاقب للزمانيات بالنسبة الى البارئ تعم فكلها توجد بالنسبة اليه تعالى مرة واحدة اما ميد عاها فلا في زمان واما كلها فكلا في زمانه فيعبر عن نسبته تعم الى المبدعات بالسرمد وعن نسبته تعم الى الكائنات المتغيرة بالدهر كما يعبر عن نسبة المتغيرات بعضها الى البعض بحسب وقتها واما حجة من زعم ان الزمان واجب الوجود لذاته فهو ان الزمان يلزم من فرض عدمه لذاته امر محال وكل ما يلزم من فرض عدمه محال فهو واجب الوجود لذاته اما الكبرى فضرورية واما الصغرى فلانا لو فرضنا عدم الزمان قبل وجوده او بعد وجوده لكانت القبلية والبعدية زمانية فقد لزم

من فرض عدمه فرض وجوده فتجويز العدم على الزمان متناقض والجواب
ان استحالة نحو خاص من العدم لذاته لا يقتضي استحالة مطلق العدم ولجيب
الوجود لذاته فايمتنع عليه جميع انحاء العدم لذاته والزمان لا يابى لذاته
ان لا يوجد اصلا وان ابى لذاته ان يعدم بعد كونه موجودا او انما ظن كون
الزمان جوهرا قائما بنفسه مقارنا عن المادة المنسوب الى افلاطون الالهى و
شيعته من الاقدمين فمبناه التحرز عن مضايق الشبه الواردة على ذهب
المعلم الاول من كون الزمان مقدارا للحركة قالوا لا يقع في بحث ذات الزمان
تغيرا صلا فلم يعتبر نسبته الى المتغيرات فلم يقع فيه شئ من الحركات والتغيرات
لم يكن فيه لا الدوام والاستمرار وان وقع فيها شئ منها حصلت لها قبليات و
بعديات لا من جهة التغير في ذات الزمان والمدة بل انما هي من قبل تلك المتغيرات
واستصوب ذلك الراى الامام حيث قال في شرح عيون الحكمة ان الناصرين لمذهب
ارسطاطاليس في ان الزمان مقدار الحركة لا يمكنهم التوغل في شئ من مضايق المباحث
المتعلقة بالزمان الا بالرجوع الى مذهب الامام افلاطون والاقرب عندنا في الزمان و
في المدة هو مذهب افلاطون وهو انه موجود قائم بنفسه مستقل بذاته فان
اعتبرنا نسبة ذاته الى ذوات الموجودات الدائمة المنزهة عن التغير يسمى بالسرمد
من هذا الاعتبار وان اعتبرنا نسبة ذاته الى ما قبل حصول الحركات والتغيرات
فذلك هو الدهر الداهر وان اعتبرنا نسبة ذاته الى كون المتغيرات مقارنة معه

الطبعيات
في اثبات الزمان

فذالك هو الزمان وقال ايضاً واما مذهب افلاطون فهو الى المعالم البرهانية الحقيقية اقرب وعن ظلمات الشبهات ابعد ومع ذلك فالعلم التام ليس الا عند الله تعالى والجواب ان هذا الظن يفسخ بما سيأتي من تحقيق ماهية الزمان وانها مقدار لما هو ذو تقدم وتاخر في ذاته لا يوجد المتقدم منه مع المتاخر بحسب الذات وماهيته تتعلق بامر متغير لذاته بعض فائت وبعض لاحق ومثل هذا الامر الذي وجوده على سبيل حدوث امر فامر لا يكون الا ماديا فالزمان متعلق بالمادة بتوسط الحركة فلا يكون مفارقاً كيف ولو لم يكن الزمان منقضياً سيالاً في ذاته لكان الشيء الذي حدث الآن فهو قد حدث في زمن الطوفان وح لا يكون بين الاشياء تقدم وتاخر وهو مما يدفعه الحس وبالجملة لو لم يكن في الموجودات شيء يكون متقدماً ومتاخراً بالذات لا يوجد التقدم والتاخر في شيء من الاشياء بالعرض وذلك الشيء هو المسمى بالزمان واذا كان الزمان منقضياً متجدداً بالذات استحال ان يتعلق وجوده بالمفارقات عن المادة اذ لا تجدد ولا سيوح في عالم القدس فضلاً عن ان يكون هو بنفسه جوهراً قائماً بذاته مفارقاً عن المادة ووهم من جعل الزمان جسماً هو الفلك الاعظم لزعمه ان كل شيء في الزمان وكل شيء في الفلك والمقدر متأثر على تقدير حقيقة مهما لا تنتهان الا ان بعض ما يوجد في الزمان يوجد في الفلك واما من جعل الزمان نفس الحركة فاستدل عليه بامرين الاول ان الزمان منقض متجدد والحركة ايضاً كذلك والجواب اولاً ان الموجبتين في الشكل الثاني لا تنتجان واما ثانياً فبان

الطبعيات في اثبات الزمان

الاوسط غير متكرر اذا لمقتضى والتجدد في الزمان بالذات وفي الحركة بالعرض كما هو مرأى الجمهور وبالعكس كما هو رأى بعض المتأخرين من لا يحس بحركة لا يحس بزمان والجواب ان هذا لا يوجب الاتحاد فان ههنا وجوها من المغايرة والفرق بينهما يدفع كونهما واحدا منها ان الزمان قد يوخذ في حد الحركة السريعة دون العكس ومنها ان حركة تكون اسرع من حركة ولا يكون زمان اسرع من زمان ومنها انه قد يكون حركتان معا ولا يكون زمانان معا ومنها ان جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليس بدورة ومنها ان الحركتان قد تتحدان في الزمان ويتغايران بالاختلاف غير مابه الاتحاد ومنها ان السريع هو الذي يقطع المسافة في زمان اقصر في حركة اقصر وذلك حكم الحركة الاولى الفلكية فهذه حجج اصحاب هذه المذاهب الفاسدة في الزمان واجوبتها واما تحقيق ما ذهب اليه اهل الحق فيه ففيه برهانان اما الاول وهو المناسب لمسلك الالهيين ولهذا ذكره الشيخ الرئيس في النمط الخامس من الاشارات فتقريره ان الشئ اذا كان عدمه مع وجود شئ آخر فاذا صار موجودا كان ذلك الشئ متقدما عليه باعتبار اقترانه مع عدم هذا الحادث ومعه باعتبار اقترانه مع وجوده فتقدم الشئ المتقدم ليس باعتبار نفس ذاته لان ذاته قد توجد مع ذات المتاخر بخلاف قبليته كالاب بالقياس

الطبيعيات في اثبات الزمان

انى لا بن فان جوهرا لاب قد يوجد مقارنا لجوهر الابن واما قبليته للابن فلا
توجد مع جوهر الابن فاذن قبليته زائدة على ذاته ولا باعتبار وصف
لازم لذاته فانه بطل ايضا يظهر بطلانه بما ذكرنا من ان ذات المتقدم توجد
مع زوال وصف التقدم وذلك عند كونه مقارنا لوجود ما تقدم عليه ولا نفس
عدم المتاخر اذ قد تكون بعد وجوده ايضا ولا باعتبار مركب من اعتبار نفس وجود
المتقدم واعتبار نفس عدم المتاخر اذ قد يتحقق هذه الهيأة التركيبية بعد كما
اذا فرضنا وجود الاب مع العدم الحاصل لابنه بعد الوجود مع انه ليس هذا الاعتبار
متقدما على ابنه بل متاخرا عنه ولا ذات الفاعل فانه قد يكون قبل ومع وبعد
بالجملة لا بد لعرض القبلية والبعدية من ان يكون عروضهما له لذاته لذا كل صفة
يتصف بها شئ او اشياء لا بالذات فلا بد لها ان تنتهي الى ما يتصف بها
بالذات لاستحالة التسلسل ولا يجوز ان يكون المعروض بالذات للقبلية
والبعدية امورا متفاصلة غير منقسمة يقتضي كل منها لذاته سبقا على
لاحقه ولحوقا لسابقه اذ لو فرضنا متحركا يقطع بحركته مسافة يكون بين
ابتداء حركته وانتهاءها قبليات وبعديات متصرمة ومتجددة مطابقة لاجزاء
المسافة والحركة فاذا تحقق قبليات وبعديات متصرمة ومتجددة على سبيل
الاتصال لانطباق لاجزاء المسافة فيجب ان يكون ما هو المعروض بالذات لتلك
القبليات والبعديات امرا الا يزال يتصرم ويتجدد على الاتصال بحيث يستحيل انفكاكه عن التصرم

والتجدد عنه ويكون جزء منه لذاته قبل وجزء آخر منه لذاته بعد ويمتنع لذاته صيرورة القبل منه بعدا والبعد منه قبلا وهذا هو المعنى بالزمان وأما البرهان الذي المناسب لمسلك الطبيعيين فهو احد مقاصد هذا الفصل لذلك اشار اليه المصنف بقوله اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة على مقدار ما مرتبة من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا في الاخذ في الترك وجدت البطيئة قاطعة لمسافة اقل من مسافة السريعة والسريعة قاطعة لمسافة اكثر وذلك انهما اتفقتا في حد هما فقط فيتفق مقطوعاهما من المسافة واذا فرضنا معهما اخرى على مرتبتهما من السرعة واتفقتا في الاخذ في الترك وجدتهما قاطعتين لمقدار واحد من المسافة وان ابتدأت احداهما ولم يبتدئ الاخرى ولكن تركتا معا او تكونان على ذلك وجدت احداهما تقطع مسافة اقل مما تقطعه الاخرى واذا كان كذلك كان بين اخذ السريعة وتركها امكان اخذ ما يسع قطع مسافتين معينة بسرعة معينة واقل منها ببطء معين وليس هو نفس شيء من المسافة او الحركة او السرعة والبطء وان كل واحدة منها تختلف مع الاتفاق فيه وتتفق مع الاختلاف فيه وامر ما مما الزماني في المباحث المشرقية على هذا البرهان بانه قد اخذ فيه السرعة والبطء المأخوذ في مفهومهما الزمان وكون الحركتين معا في الاخذ والترك وليست هذه المعية الزمانية التي لا يمكن اثباتها الا بالزمان فقد استدل بما على الدور واجاب عنه بان الغرض بهذا البيان اثبات حقيقة الزمان على الوجه المخصوص من كونه كمية للحركة فان العلم بوجوده من الاولويات وهذا قيل الزمان ظاهر الانية خفي الماهية والعلم بوجوده كاف في القطع بتحقق هذا الامر المناسب لهذا

الطبيعيات
في اثبات
الزمان

ان يقال ان الغرض ههنا اثبات الزمان على وجه يترتب عليه اثبات كونه مقداراً للحركة وربما اجاب بمنع توقف العلم بتحقق هذه الامور على العلم بوجود الزمان في الخارج فان المنكرين لوجوده في الخارج يعترفون بكون شيء مع شيء وبكون حركة اسرع من حركة وانما يتوقف ذلك على ملاحظة الزمان في الجملة سواء كان موجوداً خارجياً او وهمياً فيمكن ان يجعل ذلك ذريعة الى اثبات وجوده في الخارج والحق ان المتوقف على ملاحظة الزمان انما هو تصور حقائقها لا العلم بوجودها وذلك من البديهيات الغير المحوجة الى ملاحظة الزمان عيناً او ذهناً والمأخوذ في البرهان انما هو هذا الادراك وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فانه اذا اتصفت المسافة ببعضها او كل من السرعة والبطؤ بعينه حصل امكانان متساويان كل واحد منهما نصف الامكان المفروض اولاً وايضاً فان في الوجود حركات كثيرة مختلفة في الاخذ او الترك او فيهما جميعاً والامكانات الواقعة بين اخذ تلك الحركات وتركها متخالفة بالزيادة والنقصان وكل قابل للزيادة والنقصان بالذات فهو مقدار اذا كان متصلاً واحداً وذلك الامكان كذلك فيكون مقداراً اما ان قبول الزيادة والنقصان بالذات فلان العقل اذا نظر اليه وجده قابلاً لهما مع قطع النظر عن الحركات والمسافات وغيرها من الاشياء وهذا يدل على ان قبولهما انما هو بالذات واما انه متصل واحد فلانه لو كان منقسماً الى امور غير منقسمة لادى ذلك الى تركب المسافة من الاجزاء التي لا تتجزى

الطبيعيات
في اثبات الزمان

لانطباق على الحركة المنطبقة على المسافة واذا ثبت انه مقدار فنقول كل مقدار اما ثابت اى قار الذات مجتمع الاجزاء فى الوجود معا او غير ثابت وذلك لامكان مقدار غير ثابت اذ لا يوجد اجزاؤه معا لانه لو كان مقدارا ثابتا لكان اما مقدارا للمسافة او لمادة المتحرك وكل منهما باطل اذ على الاول يلزم كون جميع الحركات الواقعة فى مسافة واحدة او مسافات متساوية فى ذلك الامكان وليس كذلك وعلى الثانى يلزم كون زيادة المادة بزيادته ونقصانها بنقصانه ويلزم كون الاصغر جسما اسرع حركة والاكبر ابطأ وفى النجاة بعكس ما ذكرناه لانه قال هذا المقدار لو كان مقدارا للمادة لكان بزيادته زيادة المادة ولو كان كذلك لكان كل ما هو اسرع اكبر واعظم واعترض عليه صاحب المباحث المشرقية بان هذا المقدار فى الاسرع ليس اعظم مما فى الابطأ حتى يلزم ان يكون الاسرع اعظم بل هو فى الاسرع اقل مما فى الابطأ لان الاسرع هو الذى يقطع المسافة فى زمان اقل فاذن الصحيح ان يقال لو كان هذا المقدار للمادة لوجب ان يزداد المادة بزيادته فيلزم ان يكون الابطأ اعظم لان هذا المقدار فى الابطأ اعظم ويمكن توجيه كلام الشيخ بوجه لا يرد عليه شئ بان يقال معناه لو كان هذا الامكان مقدارا للمادة يلزم ان يكون ما هو الاسرع فى الحركات الطبيعية وهو الذى يكون مقدار جسميته اكبر لشدة الميل لطبع فيه كما سنبين فى موضعه يكون ازيد فى هذا المقدار وليس كذلك بل الامر بالعكس فان ما هو الابطأ فيها هو الذى جسميته اصغر وميله اضعف يكون ازيد

الطبيعيات
فى اثبات الزمان

الطبيعيات
في اثبات الزمان

في هذا المقدار فههنا امكان مقدار غير ثابت وهو المعنى من الزمان فثبت
(١ الامكان هو مقدار آه وجد في بعض النسخ مقدار اي وهي قديمة اهـ م)
انيته واما المطلب الثاني الذي هو تحقيق ماهية الزمان فهو ما اشار اليه
بقوله وهو مقدار الحركة لانه ثبت انه كمية متصلة وكل كمية متصلة فهي اما
ان يكون مقدار الجسم او لهيأة قارة من هيئات الجسم او يكون مقدارا
لهيأة غير قارة منها لا سبيل الى الاول اي كونه مقدارا لجسم او لهيأة قارة
لان الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدار الجسم او لهيأة قارة قيل لانه
(عمل في صدر تعرض الامر بالاستدلال على هذه المقدمة اشارة الى انها بديهية اهـ ولي)
يلزم ح ان يوجد الشيء بدون مقداره اللازم له اذ مطلق المقدار لازم للشيء
ذي المقدار كما يحكم به الفطرة وامترض عليه العلامة القوشجي في حواشيه
على بعض شروح هذا المختصر بان الجسم اذا تحرك بالحركة الكمية تكون الكم
الغير القار مقدارا للجسم القار ولا يبقى الجسم ذو المقدار بدون مقداره ولا دلالة
عليه كما هو منقول في الحواشي الفخرية بان الكم الذي يتحرك فيه الجسم ليس غير
قار لاجتماع اجزائه نعم افراد كمية هذا الجسم غير مجتمعة وهذا لا يقتضي غير قارية
فرد من افراد الكم في تلك الصورة اقول الاولى في الجواب ان يقال ان الكم الذي
يتحرك فيه الجسم له فرد واحد زماني قد يبقى لا يخ المتحرك عنه في زمان
حركته افراد آنية يتلبس المتحرك في كل آن بواحد منها فلا يلزم ح خلو الجسم عن
مقداره لا في الزمان ولا في الآن بخلاف ما اذا كان الزمان مقدارا لامر قار فانه
لا محالة يلزم خلو ذلك الامر عن مقداره في كل آن فرض اذ لا يكون للزمان فرد آني صالح

فهو مقدار لهيأة غير قارة وكل هيأة غير قارة فهي الحركة هذا موافق لما ذهب
اليه شيخ الاشراق من ان الغير القار بالذات منحصر في الحركة والزمان غير قار
بواسطة الحركة فعلى التقدير المذكور لا يلزم كون الزمان حركة وكونه مقدارا
لنفسه وأما ايراد النقض على كلامه بسائر الامور التي قد تحصل على سبيل
التدريج كالمقولات التي يقع فيها الحركة وكحدوث السطح الغير القار والجسم
التعليمي الغير القار فيما اذا قطع الجسم بشئ وكالخط الغير القار الحاصل من حركة
النقطة على السطح المستوي على ما ذكر في الحواشي الفخرية فمبني على عدم التفرقة
بين الاتصاف بالشئ بالذات والاتصاف به بالعرض واما ما اجاب به صاحب
الحواشي عن بعض هذه النقوض بقوله لما كانت الحركة تدريجية الآنية
لا يحصل السطح الغير القار اذا قطع الجسم بشئ اذ القطع تدريجي والحاصل في كل آن من
زمان القطع امر منقسم لاستحالة الجزء فالحاصل في كل آن مجتمع الاجزاء لا غير
قار وحصول الخط من حركة النقطة على السطح مع لما عرفت من ان زوالها عن موضع
الملاقاة لا يكون في آن بل لا يحصل الا بالحركة وهي في زمان الحركة غير ملاقية للسطح
كما ذكره الشيخ في الشفاء فاقول فيه وجوه من الخلل غير خفية على من استحضر الامور
التي قد ذكرناها سابقا وما ذكره الشيخ في الشفاء ليس الا نفي الملاقاة الآنية عن
النقطة للسطح في زمان حركتها عليه لا نفي الملاقاة الزمانية بينهما عنها فالزمان
مقدار الحركة وهذا من غفل عن الحركات غفل عن الزمان كما وقع لاصحاب الكهف ولقوم

الطبيعيات
في اثبات الزمان

من المتالهين على ما حكى للعلم الاول واما المطلب الثالث الذى هو كون الزمان
غير مقطوع البداية والنهاية فهو قوله ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا
نهاية له لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية
وكل قبلية لا توجد مع البعدية ففى زمانية ومعروضها بالذات نفس اجزاء
الزمان لما ذكرنا من ان معروض هذا النحو من القبلية ليس نفس العدم
الذى وصف بالقبلية لزوال هذه الصفة منه اذا تحقق بعد البعد لا نفس
شئ فرض سابقا غير اجزاء الزمان كالفاعل وغيره اذ قد يوجد مع البعد وبعد
ايضا ولا نفس مجموع وجود السابق وعدمه اللاحق بلا اعتبار المعية اذ قد تحقق
ايضا بعد البعد فثبت انه اذا فرض عدم الزمان قبل وجوده قبلية لا تجامع
مع البعدية يكون الموصوف بقبلية عدمه نفس وجوده فيكون قبل الزمان
زمان هف فنفرض عدم الزمان يستلزم فرض وجوده وهذا معنى قول المعلم الاول
من قال بحدوث الزمان فقد قال بقدمه من حيث لا يشعر وذلك لو كان له
نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد مع القبلية فيكون زمانية بالبيان
المذكور فيكون بعد الزمان زمان هف ولما ثبت ان الزمان من عوارض الحركة
والحركة من عوارض الجسم فالقول فى الجسم والحركة كالقول فى الزمان وهذه احدى
الشبهات للقائلين بقدم العالم ويمكن دفعها بما تشبثت به طائفة من
المتكلمين من ان تقدم عدم الزمان على وجوده لا يجب ان يكون زمانيا

الطبيعيات
فى اثبات
الزمان

كما ان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض اخر هناك لا يكون زمانيا والا لزم ان يكون للزمان زمان بل هو نوع اخر غير ما بالزمان وبالشرف والرتبة والعلية والطبع فكما عقل نوع اخر من التقدم في الزمان بحيث لا يستدعي زمانا فليعقل مثل ذلك في تقدم عدم الزمان على وجوده حتى لا يلزم ان يكون ذلك التقدم زمانيا لانك قد علمت ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض زماني كيف وقد ذكرنا ان مصداق الحمل مطابق الحكم هذا النحو من التقدم والتاخر نفس اجزاء الزمان بلا ملاحظة امر اخر غيرها وكذا بان الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك فله بداية فللحوادث الماضية بداية لان المحكوم عليه بالزيادة والنقصان يجب ان يكون موجودا او مجموع الحوادث من حيث هو مجموع لا وجود له في الخارج ولا يحكم عليه حكما ثبوتيا خارجيا بل بان يقع امما او لا فهو انا نعلم ان الزمان لو كان لبداية وجب ان يكون له عدم قبل وجوده اذ التناهي في المقدار سواء كان قارا او غير قار لا يستدعي المسبوقية بالعدم فكما ان تناهي البعد امكاني في مقداره لا يستدعي كونه مسبوقا بالعدم فكذلك حكم تناهي الزمان فان مجرد تناهيه لا يوجب مسبوقيته بعدم سابق عليه كما ان تناهي فلك الذي هو محدد الجهات لامكنة لا يستلزم تاخره عن امر متقدر موجود او موهوم خلاء وملاء تاخرا امكانيا فكذلك تناهي الزمان الذي هو محدد الجهات للازمنة وعرش الزمانيات لا يستلزم تاخره عن امتداد

الطبيعيات
في اثبات الزمان

الطبيعيات
فى اثبات الزمان

زمانى هو موهوم او موجود مقارن لشئ او غير مقارنة تاخرا زمانيا وان كان الوهم يحجم من ادراك تناهيه كما يعجز عن ادراك انه ليس وراء الفلك الاعلى شئ لا خلاء ولا ملاء واما ثانيا فبوان الزمان لما كان امرا متصلا موجودا فى الخارج كما بينا فيجرى فيه اكثر البراهين المذكورة فى تناهى الكميات من التطبيق والتضايف والوسط والطرف والحيثيات والاعتذار بعدم وجود اجزائه مجتمعة غير مجد فى نفى جريان تلك البراهين لانه وان لم يجتمع اجزاؤه فى حد احد لم يحضر بعضها عند بعض فى مدارك المحبوسين فى مطمورة الزمان المسجونين فى سجن المكان لكنها فى الواقع موجودة بوجود واحد شخصى وبالنظر الى المبادى العالية على الزمان والمكان وما هو على منها مجتمعة التحقق متوافقة الحضور اذ لا فقد ولا غيبة هناك الا للامور المستحيلة بل كل ما يكون وجوده تدريجيا بالقياس الى زمانى فهو فى بالقياس الى المراتب الرفيعة وكذلك كل ما هو غائب عن مكانى فهو حاضر عندهم فالتجدد والتصرم والحضور والغيبة انما تتحقق فى الزمانى والمكانى بالنسبة الى الزمانى الآخر والمكانى الآخر واما بالنسبة الى القدوس الحق وضرب من الملائكة فلا يتصور شئ منها بوجه من الوجوه فاذا كان الزمان فى الواقع وبالقياس الى المفارقات والحق الاول موجودا متصلا قارا فلا مجال لمنع جريان تلك البراهين ولقائل ان يقول

لما کان التناهی والنهایة من باب المضاف والمتضایفان متی کان
احدهما بالفعل کان الآخر بالفعل وان کان بالقوة کان بالقوة فنقول
ان کان الزمان نهایة فی الوجود کانت نهایته لآنیة آنا فلایخ اما ان
یکون وجود الآن مع الزمان مقارنا له فیکون للزمان معیة ومقارنة
فی الوجود مع الآن وهذا باطل لان الزمان منقسم والآن غیر منقسم فکیف
یکون بینهما مطابقة واما ان یکون وجوده متقدما علی وجود الزمان
فیکون الآن بالفعل حیث یکون الزمان بالقوة مع انهما متضایفان
والمتضایفان لایکون احدهما بالفعل والآخر بالقوة وهذه الشبهة قد
سنحت لی فی سابق ایام التحصیل وقد عرضتها علی استاذی ادام الله علوه
ومجده فافاد ان الزمان علی تقدیر التناهی لایلزم ان یکون له طرف بالفعل
فان التناهی قد یطلق بمعنی قطع الامتداد فی جهة تمادیه وقد یطلق
بمعنی تناهی العدد العارض للمقدار بسبب تجزیته باجزاء متساویة
وقد یفارق المعنی الثانی الاول کما فی محیط الدائرة فلیکن الزمان
ایضا من هذا القبیل هذا واقول یمکن الجواب عنها بوجوه اخر
الاول انها منقوضة بالحرکة الحادثة فان بدایتها ان کانت
موجودة فلایخ اما ان یکون الذی هو بدایتها موجودا معها
وهو محال لامتناع المطابقة بین بدایة الحرکة وبینها

الطبیعیات
فی اثبات الزمان

وان لم تكن موجودة كان احد المتضايفين بالفعل والآخر بالقوة
فيلزم ان لا يكون شئ من الحركات متناهيا هف الثاني ان المضاف
قد يكون بسيطا حقيقيا لا يكون له معنى غير نفس الاضافة وقد
يكون ذاته من مقولة اخرى قد تعرضها الاضافة وهو المضاف
المشهوري فنقول لكل من الزمان المتناهي والآن الذي هو طرفه
حقيقة سوى كونه مضافا فاذهما باعتبار ذاتيهما لا يجب ان يكونا
معا في الوجود والاضافة انما تعرض لهما في العقل والاستحالة
في وجودهما دفعة في العقل الثالث انا لا نسلم ان للآن مفهوم
محصل بل لا معنى له الا قطع الزمان وهو امر سلبي فعلى
تقدير تناهي الزمان لا يكون له فعلية الوجود حتى يجامع وجوده
مع عدم الزمان والاضافة انما تعرض له باعتبار تحققه في العقل
وقد قلنا انه لا محذور في اجتماعه مع الزمان دفعة في العقل
واما ما تمسك به رئيس الفلاسفة في كتبه كالشفاء والنجاة
والتعليقات والمبدأ والمعاد من انه لو كان الزمان حادثا
لكان فرض حركتين متفاوتتين تنتهيان مع بداية
الزمان اما ان يكون ممتنعا او ممكنا فان امتنع
فذلك لامتناع ان كان عائدا الى ذات المقدور

الطبعيات
في اثبات
الزمان

فائدة » يقول الفقير سامحه القدير انى لما كنت مدرسا فى بلدة قندهار وكنت مشتغلا بتدريس العلوم الرياضية رصدت بعض الكواكب الثابتة لاعلم سعدها من نحسها فاذا اكثر تلك الكواكب الكواكب التى تمر على محاذات رصدى كان سعدا والنحس فيها قليل فخرجت بذلك ثم لما هاجرت الى باكستان من نشر خلق الله

لزم انتقال الشئ من الامتناع الى الامكان الذاتى وان كان عائدا الى قدرة الله تعالى لزم انتقاله من العجز الى القدرة وكلاهما محال فاذن هذا الفرض ممكن فلا يخلو اما ان يمكن ان تبتدئ الحركتان العظمى والصغرى معا وتنتهيا او لا يمكن ومحال ان تبتدئا معا وتنتهيا معا فلا بد من ان تختلف الصغرى عن الكبرى بشئ فما اختلفت به عنها هو مقدار ذو تقدم وتأخر وهو الزمان فيكون قبل الزمان زمان وهكذا الى غير النهاية فامكان وجود الحركات المختلفة يستدل بوجود المدة على وجود الحركة والتحرك فهو ليس مسلكا برهانيا بل مبناه على قانون الجدل وانما يصح المخاطبة به مع بعض المتكلمين من المعتزلة حيث يضعون امتدادا ثابتا بين الاول تعالى وبين خلق العالم ويسمونه اللاوجود كما يضعون فوق محدد الجهات خلاء غير متناه فان لم يبرهن ان يقول على تقدير تناهى الامتداد الزمانى يكون فرض وجود الحركة فى اللازمان كفرض وجود الممتنعات بالذات فان الانطباق على الزمان ماخوذ فى المفهوم من طبيعة الحركة والممتنع بالذات لا يكون مما يتعلق به القدرة اذ المصحح للمقدورية هو الامكان وليس قبل الزمان كمية موجودة

الطبيعيات
فى اثبات الزمان

او موهومة حتى يتمكن العقل من فرض وجود حركة او حركات فيها بل هذا او امثاله من مخترعات الوهم وخرافاته فكما ان للوهم ان يتصور الظاهر من الفلك الاعظم كرتين محيطتين بالعالم يماس السطح الباطن من كل منهما السطح الاعلى من العالم بحيث يكون ما بين سطحي احدهما ذراعا وما بين سطحي الاخرى ذراعين وهذا التوهم لا يوجب تقدير امتداد خلاء او ملاء فوق الحد فكذلك حكم فرض الحركتين المختلفتين قبل وجود الزمان لا يقتضي مدة ثابتة او عدما مستمرا فكما ان فرض الكرتين على الوجه المذكور محال فكذلك فرض الحركتين محال والشيخ ايضا لم يستعمل هذه الحجة على انه نظر حكمي بل على انه مسلك جدلي مسكت للخصم كما يظهر من كلامه حيث قال في الهيات النجاة ان المخالفين يلزمهم ان يضعوا وقتا قبل وقت بلا نهاية وزمانا ممتدا في الماضي بلا نهاية وهو بيان جدلي اذا استقصي قاد الى البرهان

تم الفن الاول فيما يعم الاجسام

كتاب السماء

الطبيعيات في اثبات الزمان